دراساتٌ في التَّفكير النَّحوي العَربي

الدكتور أحمد رسن

دار الولاء
لصناعة النشر

Scanned with CamScanner

دار الولاء
لصناعة النشر

الرويس، شارع الرويس، بيروت - لبنان
Mob: 00961 3 689 496 | TeleFax: 00961 1 545 133
info@daralwalaa.com | daralwalaa@yahoo.com
P.O. Box: 307/25 | www.daralwalaa.com

ISBN 978-614-420-563-1

دراسات في التفكير النحوي العربي

المؤلف: الدكتور أحمد رسن.

الناشر: دار الولاء لصناعة النشر.

الطبعة: الأولى بيروت_لبنان ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م

إخراج فني وتنفيذ:

eight press & production

www.8eightproduction.com | 00961 3 017 565

© جميع الحقوق محفوظة للناشر

Scanned with CamScanner

الدكتور أحمد رسن

دراسات في التفكير النحوي العربي

دار الولاء
لصناعة النشر

Scanned with CamScanner

المحتويات

المقدمة ٧

المبحث الأول:
المنهج الوصفي في الدرس النحوي الحديث نقد النتائج عند بعض أعلامه ٩

المنهج الوصفي عند الدارسين المحدثين ١٤

قسمة الكلمة ٢٥

قسمة الجملة ٤٠

المبحث الثاني:
تكوين المفهوم النحوي ٥١

المفهوم النحوي ٥٣

المفاهيم النحوية المفردة ٥٧

المفاهيم النحوية المركبة ٧٠

المبحث الثالث:
تكوين أنماط الجملة العربية ٧٩

الاستعداد الذهني ٨١

Scanned with CamScanner

تحقق الذهن بالمفاهيم ٨٥
التكوين الذهني للجملة ٨٨
أصل الجملة العربية ٩٢

المبحث الرابع:
الاستدلال في الخطاب النحوي العربي القياس والتناقض ١٠١
علاقة المنطق بالعلوم ١٠٤
ماهية الاستدلال ١٠٤
ضرورة الاستدلال في النحو العربي ١٠٦
القياس المنطقي ١١٧
الاستدلال المباشر (التناقض) ١٢٩
التناقض في المفاهيم النحوية ١٣٤
وظائف التناقض في النحو العربي ١٤٥
الاستدلال بالتناقض في النحو العربي ١٤٩
المصادر والمراجع ١٥٩

Scanned with CamScanner

المقدّمة

هذه الدراسات تمثّل خلاصة المتابعة الدقيقة للفكر النحوي في اللغة العربية، فأنتجت بعض المواقف العقلية من العلاقة بين المنهج الوصفي ونتائجه، وطريقة تكوين المفاهيم النحوية، وتأليف أنماط الجملة العربية، ووظيفة العقل في الاستدلال على القاعدة النحوية. واختص كلّ مبحث منها بموضوع نحوي يرتبط بالآخر في إطار عام هو التفكير النحوي، فكانت الموضوعات متواشجة في المباحث الآتية:

المبحث الأول:

هو تدقيق دقيق في المنهج الوصفي عند ثلاثة من أعلام الدرس النحوي الحديث. وهم الدكتور عبد الرحمن أيوب، والدكتور مهدي المخزومي، والدكتور تمّام حسّان. وقد أنتج الفحص النقدي لدراساتهم النحوية رؤية جادة كشفت غياب المنهج الوصفي في دراساتهم؛ لأنّهم تركوا شروطه العلمية، وهشاشة التفكير النحوي عندهم؛ لأنّهم لم يضعوا لدراساتهم أسسًا صحيحة.

المبحث الثاني:

يحتوي على مقاربة في فهم التفكير الذهني للحصول على المفاهيم النحوية؛ باكتشاف العلاقات فيما بينها، فيكوّن مجموعة من المفاهيم

Scanned with CamScanner

العامة والتعريفات والقضايا والقواعد العامة في علم النحو. وذلك بدراسة المصنفات النحوية القديمة التي تتضمن إشارات وتلويحات إلى سير العقل للحصول على المفاهيم النحوية.

المبحث الثالث:

يمثّل رؤية لسانية لفهم نظام الجملة العربية. وذلك بتأمّل بنية الجملة العربية وعلاقتها بالذهن وفاعليته في إنتاج الجمل عندما يُدرك العلاقات بين المفردات، ومطابقة القصد النفسي عند المتكلم، وكذلك علاقة الجملة بالسياق التداولي.

المبحث الرابع:

هو خلاصة لاشتغال النحويين بالاستدلال في المعرفة النحوية بالقياس والتناقض؛ للحصول على اليقين في بنية الخطاب النحوي؛ لأنّه خطاب هادف يحمل الوعي العلمي الدقيق في اختصاصه من جهة مصطلحاته، وتعريفاته، وقواعده. ويهدف إلى بناء علم ذي نظام متماسك.

أسأل اللّه (تعالى) أنْ يتقبل هذا الجهد القليل، ويدَيدَني ويزدني من علمه الكثير، ويعفوَ عن زللي. إنّه قابل القليل، ومعطي الكثير، عفوّ غفور رحيم.

أحمد

Scanned with CamScanner

المبحث الأول

المنهج الوصفي في الدرس النحوي الحديث
نقد النتائج عند بعض أعلامه

Scanned with CamScanner

ينْظم الباحث دراسته عند تبنيه منهجًا مناسباً لموضوعه، ومسائل ذلك الموضوع، فتكون مسارات الدراسة مترابطة في مفاهيمها وتصنيفها ونتائجها. ونجد في الدرس النحوي العربي الحديث دعوى حضور المنهج الوصفي عند بعض أعلام هذا الدرس الذين استفادوا من المناهج اللغوية التي وضعتها المدارس اللسانية الغربية.

وقدّم الباحثون دراسات نحوية حديثة محاولين إيجاد تصورات جديدة للنحو العربي في ظلّ المنهج الوصفي. وهذه الدراسات النحوية الحديثة تُثير أسئلة عن النتائج ومدى انسجامها مع المنهج المتّبع. ولعلّ من أدقّها سؤالين:

١ - هل اتّبع هؤلاء الدارسون المنهج الوصفي في إنتاجهم النحوي؟.

٢ - هل كانت النتائج عندهم منسجمة مع شروط المنهج الوصفي؟.

للإجابة عن هذين السؤالين وغيرهما من الأسئلة التي تتفرع منهما أُقدّم هذا البحث الذي يمثّل موازنة بين المنهج الوصفي، ومعطيات الدرس النحوي الحديث عند ثلاثة أعلام لهم أثر كبير في الدراسات النحوية الحديثة. وهم:

١ - د. عبد الرحمن أيوب في كتابه [دراسات نقدية في النحو العربي].

Scanned with CamScanner

٢ ـ د. مهدي المخزومي في كتابيه[في النحو العربي، نقد وتوجيه] و[في النحو العربي، قواعد وتطبيق].

٣ ـ د. تمّام حسّان في كتابه [اللغة العربية، معناها ومبناها].

وعلى الباحث أنْ يُجرِيَ فحصًا دقيقًا لنتائج هذه الدراسات في قسمة الكلمة العربية، وفي قسمة الجملة العربية التي تمثّل نتائج جهدهم النحوي؛ ليرى مدى تطابق المنهج الوصفي (إنْ وجد فعلًا) مع نتائجهم. وهنا لا بدَّ من اتخاذ الاستقراء وسيلة لجمع آراء هؤلاء الدارسين من كتبهم المذكورة، ثم تحليل تلك الآراء والمواقف تحليلًا دقيقًا والتركيز على تفكيريهم النحوي في مجال التقسيم وأسسه اللفظية والمعنوية في داخل إطار المنهج الوصفي.

ويكشف الباحث الانحراف في التفكير النحوي المسطور في هذه الدراسات سواء في المنهج أم التقسيم أم تحليل المعنى النحوي وغير ذلك ممّا ذكروه ما دام هؤلاء الباحثون يصرّون على ضرورة المنهج في الدرس النحوي الحديث، إذ عليهم صيانة هذا المنهج والالتزام بتطبيقاته.

يبدأ البحث بتعريف المنهج ثم ينظر في المنهج الوصفي. وينقل اعتراف الباحثين وتصريحهم في اتخاذ المنهج الوصفي. ثم يتبع ذلك بيان النتيجة في المنهج الوصفي وشروطها فيه. وسيتابع الباحث المعطيات النحوية في تقسيم الكلمة وأسس التقسيم عند كل واحد منهم، ويناقشها مفصّلًا. وبعدها يطّلع على الجملة وأقسامها عندهم مع مناقشة أساس القسمة وبيان الخلل المنهجي في ذلك. ثم يصل الباحث إلى الثمرة العلمية من بحثه، ويُعطي النتائج.

Scanned with CamScanner

تعريف المنهج

«المنهج يعني أسلوبًا في التفكير، وخطوات علمية منظمة تهدف إلى حلّ مشكلة أو معالجة أمر من الأمور»[١].

تعريف المنهج الوصفي

المنهج الوصفي له إطلاق عام ويعني «المنحى من الدراسات اللغوية الذي يقوم بدراسة لغة معينة من حيث ملامحها الصوتية ونحوها ومفرداتها في حقبة زمنية محددة»[٢]. وله إطلاق خاص يعني «الجانب من اللغويات الوصفية الذي ابتدعه العالم الأمريكي بلومفيلد»[٣].

وقيل: «المنهج الوصفي: يقوم هذا المنهج على وصف اللغة «لغة محددة» في زمن محدد ومكان محدد ودون اعتبار للخطأ والصواب فيها»[٤].

ويبدو أنّ المنهج الوصفي هو علم اللغة الوصفي من كلام الباحثين. فنجد «علم اللغة الوصفي... يصف اللغة، ويفحص ظواهرها ومظاهرها (على سبيل المثال الأصوات أو التركيب الخاص بلغة معينة في فترة تاريخية معينة)»[٥]. ولكن الدقة العلمية تفرض التمييز بينهما. فالعلم يتألف من موضوع ومجموعة المسائل

(١) قضايا العلوم الانسانية مشكلة المنهج: ٧.

(٢) مناهج الدرس النحويّ في العالم العربي في القرن العشرين: ١٩٥.

(٣) نفسه: ١٩٥ الهامش.

(٤) العربية وعلم اللغة الحديث: ٩٥.

(٥) أسس علم اللغة: ٣٦.

Scanned with CamScanner

الخاصة بالموضوع. والمنهج هو الطريق العلمي الذي يرتكز عليه العلم؛ لتكون خطواته واضحة حتى يتوصل إلى النتائج المطلوبة في ذلك العلم.

المنهج الوصفي عند الدارسين المحدثين

هل اتبع المحدثون المنهج الوصفي في الدرس النحوي الحديث؟ ادّعى هؤلاء وجود منهج وصفي في مقدمات دراساتهم، وأكدوا أهمية المنهج الوصفي في الدرس النحوي الحديث. وهذه مقولاتهم في ضرورة المنهج الوصفي:

١ - د. عبد الرحمن أيوب:

نجد توجّهه نحو المنهج الوصفي في نقده للتفكير النحوي العربي القديم حين قال: «ثمة عيب آخر في التفكير النحوي التقليدي. ذلك أنّه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنّه يبني قاعدته على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها... وهذا النوع من التفكير... لا يمكن أنْ يوصف بأنّه تفكير علمي بالمعنى الحديث»[1]. فهو لا يقبل أنْ تفرض القاعدة على الاستعمال العربي. ويتبنّى المنهج الوصفي الذي يبدأ بالاستعمال، ويستقرئ الجزئيات؛ ليصل إلى القاعدة العامة.

ويصرّح باعتماده الدراسة الوصفية التي أصبحت سمة من سمات التفكير المعاصر قائلًا: «قد اتسم التفكير اللغوي في العصر الحديث

(١) دراسات نقدية في النحو العربي: المقدمة ص د.

Scanned with CamScanner

بموضوعية البحث، واقتنع اللغويّون بأن يكونوا وصافين للظواهر اللغوية لا مفلسفين لها»[١].

وقال بعد الموازنة بين المنهج المعياري القديم والمنهج الوصفي الحديث متبنياً المنهج الشكلي الوصفي: «أشير إلى وجود مذهبين في الدراسة؛ أحدهما يبدأ بالجزء وينتهي منه إلى الكل... وثانيهما ينظر إلى البناء الكامل ويتبينه حجرًا حجرًا... وهذا الفرق بين من يبني ومن يصف هو نفس الفرق بين المدرسة التقليدية (ومنها مدرسة النحاة العرب) وبين المدرسة اللغوية التحليلية الحديثة التي تصف التركيب اللغوي دون أن تفصل أجزاءه بعضها عن بعض... وبالرغم من أننا لا ندين بهذا المذهب فسنعرضه عليك لإيضاح وجهة نظر النحاة»[٢].

٢ - د. مهدي المخزومي:

يرى أنَّ «النحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدّى ذلك بحال... والنحوي الحقّ هو ذلك الذي يجري وراء اللغة يتتبع مسيرتها، ويفقه أساليبها، ووظيفة النحوي أنْ يسجل لنا ملاحظاته، ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد تمليها عليه طبيعة هذه اللغة واستعمالات أصحابها، وأن يصف لنا مثلاً ما يطرأ على الكلمة أو الجملة وأوضاعها المختلفة. فإذا قال النحوي مثلًا: «الفاعل مرفوع» كان يستند في استنباط هذا الأصل إلى استقراء واعٍ وملاحظة دقيقة ونظر صائب في الأساليب»[٣].

---

(١) دراسات نقدية في النحو العربي: المقدمة ص ه.

(٢) نفسه: ٢ - ٣.

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٩.

Scanned with CamScanner

٣ ـ د. تمّام حسّان:

يعلن قائلًا: «الغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة. وهذا التطبيق الجديد للنظرة الوصفية في هذا الكتاب يعتبر... أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجرى بعد سيبويه وعبد القاهر»[١].

نقد الادعاء

مَنْ يقرأ دراسات هؤلاء الباحثين يجد موضوع الدراسة في المنهج الوصفي عندهم هو وصف القاعدة النحوية في النحو العربي القديم، وليس وصف الاستعمال العربي الفصيح. فلم نجد عند أيٍّ واحد منهم استقراءً للمسموع من كلام العرب والنص الديني: القرآن والحديث النبوي، وإنْ كانت لهم إشارات إلى الاستعمال العربي المشهور أو الكثير. ونجد عندهم شواهد نادرة من القرآن والحديث النبوي.

وَهُمْ لم يذكروا مادة كثيرة من كلام العرب. بل توجّهوا نحو كتب النحو العربي، ونظروا في قواعد النظرية النحوية العربية، وذكروا شواهد النحويين القدماء. فلذلك لم يحقّقوا ما ادّعوه من منهج وصفي؛ لأنّ الدراسة الوصفية تبدأ بعملية الاستقراء للاستعمال العربي الفصيح ثم تنتزع منه قواعد عامّة.

ولو عدنا إلى كتاب د. عبد الرحمن أيوب لوجدناه ينقل بعض شواهد النحويين أو يأتي بأمثلة تعليمية. ولم يرجع إلى كلام العرب؛

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٠.

ليصف الاستعمال العربي، فيبدأ بالجزء، وينتهي إلى الكل؛ لإنتاج الوصف الدقيق المطلوب، فكيف يحقّ له الوصف من خلال النظرية النحوية القديمة وقواعدها دون أنْ يصف المادة اللغوية التي يفرض المنهج الوصفي دراستها؟!

ونجد عند د. مهدي المخزومي النظرة الواعية والفهم الدقيق لطبيعة المنهج الوصفي وشروطه. ولكن لم تظهر تجلياتها وتطبيقاتها في دراسته. بل سنجد فيها خروجًا عن المنهج الوصفي، فلا جرى وراء اللغة. ولا سجّل ملاحظاته عليها؛ إذ لم يحقّق لنا استقراءً كثيرًا ولا قليلًا، فكيف يصوّر لنا حقيقة عمل النحوي، ويتخلّى عنها، فإنّ شرطه الذي وضعه للنحوي الحقّ لا ينطبق على دراسته في المنهج. وهنا نستدلّ بتطبيقاتهم الوصفية على الفكر النحوي القديم دون أنْ يرجعوا إلى المسموع العربي الفصيح:

١ ـ د. عبد الرحمن أيوب:

قال في قسمة الكلمة: «أدخل النحويون العرب هذه الاعتبارات كلها في نظريتهم النحوية... ويظهر ذلك فيما ذكره النحويون من أقسام الكلمة. ويمكن أنْ توضح سلسلة التعريفات التي أتى بها النحويون على النحو الآتي»[(١)]. فنجده يتحدّث عن الدراسة النحوية عند القدماء في تقسيم الكلمة، ونقل تعريفاتهم. فهو يركّز على تقسيماتهم وأسس تلك التقسيمات، ويجمع آراء النحويين القدماء، ويتبع منهجًا وصفيًا لنقد آرائهم. وموضوعه هو القواعد النحوية التي أنتجها الفكر النحوي القديم. وهذا يمثّل خروجًا عمّا ادعى من

(١) دراسات نقدية في النحو العربي: ١.

Scanned with CamScanner

المنهج الوصفي الذي يفرض على الباحثين أنْ يجمعوا المادة اللغوية المدروسة من غير استعانة بقواعد وفروض مسبقة.

وكتابه لم يجمع فيه مقدارًا يعتدُّ به من الاستعمال العربي الفصيح، ولم يستشهد بعدد كافٍ يدلّ على ما استنتجه من قواعد في أيّ مسألة من مسائله. وشواهده التي وصفها هي شواهد النحويين القدماء، وينقل بعض أمثلتهم. فقال في الفعل المضارع واحتياجه إلى العلامة الإعرابية: مثّلوا بالمثال «لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن»[١]. وعنده بعض الأمثلة الحديثة مثل تنوين العوض «بعضٌ من الطلبة في الدار». فتراه لم يجمع كلام العرب(الاستقراء التام)، ولم يذكر قسمًا منه(الاستقراء الناقص) غير شواهد النحويين.

٢ ـ د. مهدي المخزومي:

قال في مبحث الجملة: «الجملة هي الوحدة الكلامية الصغرى... كان حظها من عناية النحاة قليلاً جداً... ومن هنا أصاب هذه الدراسة الجمود... لعل الرجوع إلى أقدم الكتب التي أُلِّفَتْ في هذه الدراسة أعني كتاب سيبويه وكتاب معاني القرآن للفراء يوضح لنا الفرق بين نهج النحاة الأوائل ونهج النحاة المناطقة الذين أبعدوا في تجميد هذه الدراسة الحية»[٢].

المخزومي يشير في دراسته إلى الاستعمال الشائع أو الكثير. ولكنه اعتمد على شواهد النحويين القدماء. واعتمد على أمثلة هو يصنعها في مسائل كتابه. وذكر أمثلة من اللهجات الحديثة. ففي إثبات

(١) ينظر: نفسه: ٣٠.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٤.

Scanned with CamScanner

أن الفاعل ونائبه هما فاعل مختار وفاعل غير مختار(نائب الفاعل) استدلّ باللهجة المصرية واللهجة العراقية: يقولون «اتقتل» بدلاً من «قُتل» والعراقيون يقولون «انقتل» وهو إحساس منهم بأن نائب الفاعل هو فاعل مطاوع، لذلك استعملوا فعل المطاوعة[١]. فلم يرجع إلى كلام العرب الفصيح، واستشهد باللهجات الحديثة، ما يعني خروجه عن المادة اللغوية التي يفرضها المنهج الوصفي.

فكيف نصف دراسة المخزومي بأنها «وصفية فكان تقسيمه للجملة على وفق هذا المنهج... ونفهم طريقة المخزومي في وضع النحو وضعًا وصفيًا من خلال دراسته لقضية الإسناد بدلًا من دراسة الجملة العربية دراسة معيارية»[٢]. ولم يدرس الاستعمال؟. ومتى «توصل من خلال الاستقراء»[٣]. إلى نتائج في النحو العربي؟! بل نجده يذكر أمثلة على هذه المسائل من اللغة السريانية والانجليزية[٤]. وهذا خروج ثانٍ عن المنهج الوصفي إلى المنهج المقارن.

٣ - د. تمام حسان

قال في قسمة الكلمة: «قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام: يقول ابن مالك:

واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٨.

(٢) المنهج الوصفي في كتاب (في النحو العربي، نقد وتوجيه) د. سهيلة طه محمد البياتي: ٤٤. بحث في مجلة (سُرَّ من رأى مج٤ ع ١١ سنة ٢٠٠٨م.

(٣) نفسه: ٤٦.

(٤) ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٤٨-٤٩.

Scanned with CamScanner

... ويتضح نظرهم إلى المبنى والمعنى في تقسيمهم للكلم... أننا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة نظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى»[١]. وهذا التقسيم الجديد الذي تبنّاه ليس له من شاهد من كلام العرب الفصيح (جاء به تمّام حسّان) سوى ما ذكره القدماء. لذلك اتبع النحويين القدماء في المادة اللغوية. و «قد درس اللغة العربية بشواهد ونصوص من كتب النحاة، فخالف بذلك منهجه الوصفي التزامني»[٢].

وخرج د. تمّام حسّان من المنهج الوصفي إلى المنهج المقارن عندما وازن بين عملية الإسناد في الجملة العربية والجملة الإنجليزية مع اعترافه بهذا الخروج عن المنهج بقوله: «ولست أحبّ أنْ أدخل في مجال حصر نواحي عبقرية اللغة العربية وامتيازها على غيرها من اللغات؛ لأنّ هذه القضية في نظري تعتبر مما وراء منهج اللغة»[٣].

نستنتج ممّا تقدّم أنَّ المنهج المتبع عند هؤلاء الدارسين هو المنهج الوصفي في دراسة النحو العربي مع إشارات وصفية مقارنة بين اللغة العربية وبعض اللغات. وليس مادتهم كلام العرب الفصيح مباشرة. فقد اعتمدوا في الوصف على معطيات الدرس النحوي القديم، ولم يصفوا اللغة المستعملة في كلام العرب، حتى يصلوا إلى النتائج المطابقة لطبيعة الاستعمال. وهذا خلل كبير في تطبيق المنهج

(١) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٨٧.

(٢) مناهج الدرس النحويّ في العالم العربي في القرن العشرين: ٣٢٢.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٣.

Scanned with CamScanner

الوصفي؛ لأنّ المنهج الوصفي يصف الاستعمال، ولا يصف النتائج التي توصل إليها النحويون القدماء.

تعريف النتيجة في المنهج الوصفي

هي الحكم العام أو القاعدة التي يحصل عليها الباحث بعد استقراء جزئيات موضوع الدراسة. وهذا الحكم العام هو نتيجة «الاستقراء وهو تتبع الجزئيات بغية الوصول إلى حكم عام ينسحب على كل الجزئيات. ولا يراد بالجزئي هنا الجزئي الحقيقي، بل الأعم منه ومن الجزئي الإضافي»[(١)]. فيجمع الباحث موارد الاستعمال في اللغة ثم يصف خصائص كل مورد، ويعمّم هذه الخصائص المشتركة على جميع الاستعمالات، فيتكون حكم عام؛ لأن المنهج الوصفي يقوم على الاستقراء لعدد أكبر من الظواهر، وتحديد سماتها المشتركة للوصول إلى نتيجة عامة. فالنتيجة هي الحكم الكلي المنتج من استقراء الجزئيات؛ لأنّ «البحث العلمي يستخدم المنطق الاستقرائي الذي يستقصي المفردات أولًا، فيوجد جهة الشركة بينها؛ ليتخذها نتيجة البحث أو قاعدته»[(٢)].

شروط النتيجة في المنهج الوصفي

ذكر الباحثون في الدرس النحوي الحديث الشروط التي تتصف بها نتيجة المنهج الوصفي نذكر منها:

١ - **النتائج من طبيعة اللغة:** قال المخزومي: «وظيفة النحوي

(١) منطق الاستقراء: ١٩.

(٢) مناهج البحث في اللغة: ٢٥.

Scanned with CamScanner

أنْ يسجل لنا ملاحظاته، ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد تمليها عليه طبيعة هذه اللغة واستعمالات أصحابها»[١]. وإذا لم ينظر هؤلاء الباحثون إلى اللغة والاستعمال فيما تبيّن سابقًا، فكيف تكون النتائج مطابقة لطبيعة اللغة؟! وقد اتضح من كلامهم مفصلًا أنّهم لم يجعلوا كلام العرب مادة للدرس النحوي الحديث عندهم، فانتفى وجود هذا الشرط العلمي المنهجي في دراساتهم.

٢ ـ النتائج ذات طبيعة وصفية سليمة:

ذكر تمّام حسّان هذا الشرط في حديثه عن بداية الدرس النحوي القديم. قال: «إن تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جدية لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة، يقوم على جمع اللغة وروايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم»[٢].

وأكد هذا الشرط د. عبد الرحمن أيوب قائلًا: «ثمة عيب آخر في التفكير النحوي التقليدي. ذلك أنّه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية»[٣]

فالنتائج تأتي بعد الاستقراء ثم تقسيم المادة وتصنيفها، وتسميتها ثم القاعدة أو النتيجة. فالنتيجة من المادة المدروسة لا من افتراض عقلي. وهذا الشرط لم يتحقّق عندهم، ولم يلتزموا به في دراساتهم؛ لأنّهم لم ينظروا في مادة لغوية، بل حاولوا تصنيف

(١) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٩.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٢٨.

(٣) دراسات نقدية في النحو العربي: ٤.

Scanned with CamScanner

نتائج الفكر النحوي القديم تصنيفًا جديدًا، ووضعَ ويضعوا بعض النتائج الجديدة.

٣ ـ النتائج لا تكون متعارضة:

أشار د. تمّام حسّان: إلى هذا الشرط في نقده نتائج المنهج المعياري. قال: «وأكبر دليل على فشل القياس النحوي وإخفاقه كمنهج للبحث أنّه لا يمنع تعارض النتائج التي يوصل إليها عن طريقه كما رأينا. ومغزى ذلك أن البحث في اللغة ينبغي أن يقوم على الاستقراء والوصف، لا على القياس والمعيار»[١]. وما أكثرَ التناقضَ في نتائج دراساتهم! وسنبيّن ذلك سواء في تقسيم الكلمة أم في تقسيم الجملة.

٤ ـ النتائج تمثّل جهة الاشتراك في اللغة:

كان د. تمّام مدركًا هذا الشرط؛ إذ قال فيه:«البحث العلمي يستخدم المنطق الاستقرائي الذي يستقصي المفردات أولاً، فيوجد جهة الشركة بينها ليتخذها نتيجة البحث أو قاعدته»[٢]. وقد أبعد هؤلاء المشتركات اللغوية، والصفات المتماثلة بين مكونات اللغة، ومنها الاشتراك الدلالي في قسمة الكلمة، فقد أفرغ د. تمّام حسّان بعض أقسام الكلمة من معناها المشترك مع الاسم، فأخرج المشتقات من قسم الاسم عندما نفى دلالتها على المسمّى. وجعل د. عبد الرحمن أيوب الشكل والعلاقات الشكلية التي فيها اختلاف كبير أكثر من الاشتراك هي أساس التقسيم.

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٩-٥٠.

(٢) مناهج البحث في اللغة: ٢٥.

Scanned with CamScanner

٥ ـ التصنيف الجديد تُبنى عليه نتائج جديدة:

تتبع النتيجةُ تصنيفَ الدراسة الوصفية؛ إذ «ينبغي التنبيه إلى ما ينبني على إعادة التصنيف من نتائج. فالدكتور تمّام حين جعل الصفة قسمًا بذاته افترض نمطاً ثالثاً للجملة العربية هو الجملة الوصفية»[١]. ولكنّه لم يعمّم هذا الشرط على الأقسام الأخرى، فلم يجعل أنماطًا من الجمل للضمير، ولا للظرف، ولا للأداة. فلما كانت أقسامٌ جديدةٌ في تصنيفه، فينبغي أنْ تكون أقسام الجملة تابعة لهذه الأقسام من الكلمة، ولا يقتصر على الاسم والفعل والصفة دون غيرها !!

٦ ـ النتائج صحيحة:

قيمة النتيجة تتمثّل في صدقها وصحتها. و«لكي تكون الملاحظة صحيحة النتائج يجب أنْ تكون شديدة التنوع، كثيرة التعقيد، بالغة الدقة ما أمكن، فنحاة العرب الأوائل لم يقرروا أن العربية ترفع الفاعل وتنصب المفعول لمجرد سماعهم جملة واحدة من عربي واحد. بل إنهم استقرأوا معظم الكلام العربي، فلما رأوا اطّراد هذه الظاهرة وضعوا قاعدتهم»[٢].

وهذا الشرط المعرفي لا يتحقّق بعد أنْ ثبت خلو هذه الدراسات من الاستقراء ومتابعة الظواهر اللغوية المطّردة.

النتائج الجديدة

حاول المحدثون بفضل المنهج أنْ يتوصلوا إلى صورة جديدة

---

(١) منهج البحث في تحليل ظواهر اللغة وقواعد النحو: ٥٠.

(٢) منهج البحث في تحليل ظواهر اللغة وقواعد النحو: ٩١.

Scanned with CamScanner

للنحو العربي يصفو فيها من الخصائص المعيارية، ويخلص من السمات الفلسفية والمنطقية التي تصوروها مفترضة على بنية النظرية النحوية العربية. ومن أقوى النتائج الجديدة عندهم ما يأتي:

١ - قسمة الكلمة:

اختلفت قسمة الدارسين للكلمة في المنهج الوصفي كما يأتي:

د. عبد الرحمن أيوب:

اتبع المنهج الوصفي الشكلي في:» المدرسة اللغوية التحليلية الحديثة التي تصف التركيب دون أن تفصل أجزاءه بعضها عن بعض». تقوم القسمة في هذه المدرسة على الشكل: (أجزاء الكلمة ومقاطعها وموقعها).لم يأتِ بجديد في القسمة بل بقيت الأقسام ثلاثة (اسم وفعل وحرف) واعترض على أساس القسمة عند القدماء وهو المعنى؛ لأنّ المعنى لا يجعل القسمة جامعة مانعة. وجعل العلامات الشكلية الأساس في القسمة؛ لأنّه يراها تجعل تعريف كل قسم تعريفاً جامعاً مانعاً: «لما كانت العلامات هي التي تميز بين الأنواع وتحصرها، فإنها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنها جامعة مانعة. وبالتالي يجب أن تكون العلامات هي أركان التعريف»[١]. وهو يتبع منهج المدرسة التحليلية التي ترى «أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساسًا لتقسيمها. والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها كما يشمل موضعها بين سواها من الكلمات»[٢].

(١) دراسات نقدية في النحو العربي: ٢١.

(٢) نفسه: ١١ (الهامش).

Scanned with CamScanner

وعلى هذا الأساس نقد قسمة القدماء للكلمة، ورأى أن هناك أنواعاً أخرى مثل (اسم الفعل) لا تدخل في الأسماء. قال: «حصر النحويون الكلمة في ثلاثة أنواع مع وجود أنواع أخرى كالنوع الذي يطلقون عليه اسم الفعل(مثل صَهْ بمعنى اسكتْ، وهيهاتَ بمعنى بَعُدَ) وبناءً على تعريف النحاة للفعل كان ينبغي أن تكون كل من «صه» و«هيهات» فعلًا؛ لأنها دلت على حدث في زمن خاص»[١]. ورأى أنّ اسم الفعل يدخل بحسب تعريف الفعل عند القدماء مع الأفعال؛ لأنه دالّ على حدث في زمن خاص كدلالة الفعل على ذلك.

وينتهي بعد دراسة تقسيمات القدماء للكلمة إلى نتيجة: «هذا يفضي بنا في النهاية إلى رأي المدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية، الذي يحتم أن تدرس اللغة لا باعتبار دلالة الألفاظ بل باعتبار أشكالها»[٢].

نقد القسمة

١ ـ أساس القسمة هو العلامات الشكلية وهي عارضة قد تزول عن الكلمة، فكيف يكون الوصف الزائل أساساً جامعاً مانعاً في التقسيم؟! فلو قلنا: إنّ الاسم تدخل عليه ياء النداء أو «أل» التعريف، فإنّ هذه الصفة قد تزول وتنعدم في بعض الأسماء. ولكنه يبقى اسمًا على الرغم من خلوه من هذه الصفة: أي هذه الخصائص الشكلية تختلف في داخل القسم الواحد، فتوجد في بعضه وتنعدم في بعضه.

٢ ـ إنّ الخصائص الشكلية قد تشترك فيها أقسام متعددة مثل

(١) دراسات نقدية في النحو العربي: ١١.
(٢) دراسات نقدية في النحو العربي: ٢٢.

Scanned with CamScanner

الإعراب، فهو صفة مشتركة بين بعض الأسماء وبعض الأفعال.

٣ ـ إنّ اسم الفعل(صه وهيهات) يدلّ على فعل(اسكت وبعُد) وهذا الفعل هو الذي يدلُّ على الحدث والزمن لا اسم الفعل نفسه.

د. مهدي المخزومي:

أساس القسمة عنده المعنى وطبيعة الاستعمال(خصائص الاستعمال) والأقسام على هذا الأساس أربعة وهي: الاسم والفعل والأداة والكناية وتشمل[الضمائر والإشارة والموصول بجملة وكلمات الشرط].

١ ـ اسم الفاعل جعله مع الفعل «وهو فعلٌ حقيقةً في معناه، وفي استعماله، إلّا أنّه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه»[١]. والبصريون والكوفيّون يتفقون على كونه فعلًا «في استعمال شائع، يتردد على الألسنة كثيرًا»[٢]. ولا أدري أين ذلك الاستعمال؟. أليس من شروط المنهج الوصفي أنْ تكون الشواهد موجودةً عند الباحث قبل أنْ ينتج الحكم العام؟ وعليه أنْ ينظر في الاستعمال الشائع في مصادره لا في كتب النحويين، ولا يقبل قواعد سابقة عند الكوفيين ثم يفرضها على الاستعمال. أليس هذا هو المنهج المعياري؟.

٢ ـ جعل اسم فعل الأمر مع فعل الأمر (حذارِ وتراكِ).«هذا

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢٣.
(٢) نفسه: ١٢٦.

Scanned with CamScanner

الفعل... لا يدلّ على وقوع حدث في زمن من الأزمان، ولكنه طلب محض»[١].

٣ ـ الكنايات أساس فصلها بقسم مستقل هو كونها «كلمات ليس لها معنى خاص، ولا مدلول بعينه. كلمات مبهمة، تطلق على الموجودات كلها، ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه، كما يدل (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه... ولكنها تستعمل في هذا كله، وتدل على ذلك كله، ولم تكن الكلمات المبهمات إلا إشارات، أو كنايات؛ لأنها تشير إلى ذلك كله، ويكنى بها عن كل ذلك»[٢].

نقد القسمة

١ ـ فهم دلالة اسم الفاعل غير مقبول؛ لأنّ معناه ذات متصفة بوصف، وليس حدثاً وزمناً كدلالة الفعل. فمعنى اسم الفاعل مختلف عن معنى الفعل. ودلالة الزمن ليست من معنى اسم الفاعل، بل هيَ مفهومة من السياق؛ لذلك تحتاج إلى قرائن تحدّدها كالظروف والتنوين. ويختلف عن الفعل أيضًا من جهة الشكل؛ لأنّ الفعل لا يضاف إضافة لفظية، ولا ينون للدلالة على المستقبل.

٢ ـ اسم الفعل ليس فعلًا؛ لأنّه اسم دال على فعل أمر خاص، فهو يدلّ على مسمّى ومسمّاه ذلك الفعل، فحذار اسم وضع لمسمى والمسمّى هو فعل الأمر(احذر). وهذا يعني أنّ مادة «حذر» لها فعل الأمر، واسم لهذا الفعل «حذارِ» وليس لهذه المادة فعلا أمرٍ(احذر وحذارِ/ اترك وتراكِ).

---

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢٤.

(٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٤٦.

Scanned with CamScanner

٣ ـ مفهوم الإشارة أو الكناية فيه مغالطة؛ لأنّ كلّ لفظ هو إشارة لغوية إلى معنى. وهذه الكنايات تندرج مع كلّ الألفاظ في طبيعتها الإشارية. وليس لها صفة مختلفة عن الألفاظ الأخرى من هذه الجهة، فهي إشارة إلى معنى سواءٌ أكان المعنى مفهومًا باستقلال تلك الإشارة أم بدخولها في تركيب.

ولو كان للإشارة والكناية معنى آخر (غير الإشارة اللغوية) فإنّ د. المخزومي لم يوضحه بدقة. وما يُفهم من كلامه أنّ هذه الكلمات أدوات لغوية تستعمل عند المتكلم، فالضمائر مثلًا «يشار بها إلى المتكلمين، والمخاطبين، والغائبين»[1].

هذا الكلام يعني أن الضمير لفظ دالّ على مسمى وهو المشار إليه، فهو اسم، كذا بقية الكنايات الدالة على مشار إليه. والضمائر كناية عن فاعل إذا اتّصلت بالفعل، وكناية عن مسند إليه إذا كانت منفصلة في حالة الرفع، فلم يحدّد المقصود من الكناية. فهي دالة على الفاعل والمبتدأ نحويًا؛ فكيف تكون فاعلاً ومسنداً إليه إذا لم تكن اسماً، ولا يسند إلى الفعل، ولا إلى الظرف والأداة؟!

والكناية دالة على كلّ شيء، فهي دالة على مسمّى شامل مطلق، مثل دلالة الاسم النكرة على مسمى عام، فهي أسماء من حيث دلالتها على المسمى الشامل. وهذه الدلالة لا تخرجها عن الاسمية بل تفرض تصنيفها مع الأسماء.

(١) نفسه: ٤٧.

Scanned with CamScanner

د. تمّام حسّان:

كان أساس القسمة عنده المبنى والمعنى. فهو يفرّق بين أقسام الكلمة من حيث المبنى الذي يشمل(الصورة الإعرابية والرتبة والصيغة والجدول والإلصاق والتضام والرسم الإملائي) ومن حيث المعنى الذي يشمل(التسمية والحدث والزمن والتعليق والمعنى الجملي) فالأقسام سبعة: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة[١].

نقد القسمة

١ ـ لا يشترط د. تمّام حسّان أن يكون الاختلاف بين هذه الأقسام في جميع المباني والمعاني. بل يكفي أن يكون الاختلاف في بعضها. «ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعًا أنْ كل قسم من الكلم لا بد أنْ يتميّز من قسيمه من هذه النواحي جميعًا؛ إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم الآخر في بعض هذه المباني والمعاني. فالمهم ألا يكون التفريق من حيث المباني فقط وإن تعددت أو المعاني فقط وإن تعددت»[٢]. وهذه مخالفة صريحة لشرط المنهج الوصفي في تعميم المشتركات؛ إذ لابد أنْ تكون الصفات المشتركة ضرورية في الوصف والتصنيف، فكل قسم له صفاته الخاصة به من حيث المبنى والمعنى، وأنْ يكون الاختلاف شاملًا لجميع تلك الجهات في المبنى والمعنى، فإنْ وجد بعض الاختلاف، فهذا يعني وجود بعض الاشتراك، فيؤدي إلى صفات مشتركة بين الأقسام المختلفة !!.

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٠.
(٢) نفسه: ٩٠.

Scanned with CamScanner

إنَ أساس القسمة هو الذي يفرق بين الأقسام ويفصلها بعضها عن بعض، فإذا وجد الأساس في قسم فلا بد أنْ يعدم في القسم الآخر، وإذا وجد الأساس فيهما معاً فهما متحدان في أساس القسمة، ولا يجوز الفصل بينهما، وهو (المباني والمعاني).

٢ ـ أساس القسمة الصحيحة واحد. ولا يصح تعدد أساس القسمة؛ لأنّ الأقسام تتداخل؛ لأنها لا بد أن تشترك في هذين الأساسين مهما حاولنا فرز الأقسام بعضها عن بعض. لذلك نجد الاسم مشتركاً مع الفعل ومع الصفة في بعض حالات الإعراب، وتشترك بعض الصفات وبعض الأسماء في الصيغة الصرفية أو الجدول وغيرها من المباني.

٣ ـ إنَّ تسامح تمام حسان في اشتراطه وجود اختلاف في (بعض المباني والمعاني) يلزم منه وجود اشتراك في بعضها، فتكون النتيجة الآتية في قسمة الكلمة:

أ ـ الكلمات التي تشترك في جميع أسس القسمة تمثل قسماً واحداً.

ب ـ الكلمات التي تختلف في جميع أسس القسمة تمثل أقساماً مختلفة.

ج ـ الكلمات التي تختلف في بعض أسس القسمة، وتشترك في بعضها، تبقى في منطقة وسطى لا نستطيع وضعها في قسم ثالث؛ لوجود بعض الاختلاف وبعض الاشتراك في المبنى والمعنى. ولا توضع في القسم الأول؛ لوجود بعض الاختلاف، ولا في القسم الثاني؛ لوجود بعض الاشتراك. ولحلّ هذا الإشكال لابد من دراسة أسس القسمة وإعادة النظر فيها.

Scanned with CamScanner

تحديد أساس القسمة

ينبغي أن نفرق بين أساس تقسيمي أصليّ (ذاتيّ) وأساس تقسيمي فرعيّ (عرضيّ):

١ ـ الأصل هو المعنى؛ لأن اللفظ يوضع للمعنى، والمعنى سابق لوجود اللفظ. ولا يخلو لفظ مستعمل من معنى، فالمعنى صفة ملازمة للكلمة المستعملة.

٢ ـ الفرع وهو الصفات اللفظية للكلمة؛ لأنها تابعة لوجود المعنى. وهي عارضة قد تزول، فلا تصلح أساسًا ثابتًا في القسمة. وعليه نستنتج بحسب الاستقراء الوصفي ما يأتي:

١ ـ الكلمات التي تشترك في بعض أسس التقسيم الأصليّ (المعنى) توضع في قسم مستقل، وإن اختلفت في الأساس الفرعيّ (المبنى).

٢ ـ الكلمات التي تشترك في أسس فرعية (المبنى) وتختلف في أسس أصلية(المعنى) توضع في أقسام مختلفة لاختلاف المعنى.

فترجع الأقسام السبعة عند تمام حسان إلى ثلاثة:

١ ـ القسم الأول: الاسم والصفة والضمير واسم الفعل واسم الصوت (من الخوالف عند تمام حسان) والظرف والأداة المحولة(ظرفية إذ) والاسمية(كم/ كيف) والضميرية (من / ما / أي) المنقولة إلى الشرط والاستفهام والتعجب. وهذه الأقسام داخلة في قسم واحد؛ لأنّها تشترك في المعنى ومعناها الاسمية، فكلها تدلّ على مسميات. وقد فهم تمّام حسّان معنى آخر غير الدلالة على المسمى كما يأتي:

Scanned with CamScanner

الصفة (المشتقات):

قال تمّام حسّان: «الصفة لا تدلُّ على مسمى بها وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث(أي معنى المصدر) وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا: الاسم ما دلّ على مسمّى»(١). ولو حللنا (الموصوف بالحدث) فهو يعنى شيئاً وقع عليه وصف، فهو مسمّى منظور إليه من حيث صفته لا من حيث ذاته، فهنا اشتراك بين الاسم والصفة من حيث الدلالة على مسمّى. ولكن الاختلاف من جهة رؤية الذات، فالاسم ناظر إلى الذات مستقلّةً عن أيِّ وصف. والصفة(المشتق) ناظرة إلى الذات من حيث اتصاف بوصف معين، فاسم الفاعل (كاتب) دالّ على ذات قامت بالكتابة، وعالم شخص اتصف بالعلم، فالموصوف هو المسمى نفسه لا غيره.

وقال في الضمير الذي يشمل(الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول): «لا يدل على مسمى كالاسم ولا على موصوف بالحدث كالصفة... والمعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر»(٢).

معنى الضمير هو «عموم الحاضر أو الغائب» فالحاضر عبارة عن مسمى أو ذات حاضرة. والغائب هو مسمّى أو ذات غائبة. فالضمير دالّ على مسمّى. أمّا العموم الذي أفاده د. تمّام حسّان، فهو ناظر إلى معناه الصرفي العام وهذا المعنى العام يتخصّص في التركيب، فيكون

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٩.
(٢) نفسه: ١٠٨.

Scanned with CamScanner

الضمير دالًّا على حاضر مخصوص أو غائب مخصوص في سياقه. مثال: «هو» ضمير دال على ذات مفرد غائب. ولو قلنا: هو صديقي. فإنّ المتكلم يعبر بالضمير عن شخص غائب معلوم عند المتكلم. ولو قلتَ: أنت شجاعٌ. فالضمير دالّ على ذات مخاطبة حاضرة متشخصة لا عامة. وتعبير د. تمّام حسّان فيه غموض وتغيير للعبارة، فإنّ «عموم الحاضر» أو «عموم الغائب» أصله حاضر عام أو غائب عام، بمعنى أنَّ الضمير قسم منه دالّ على حاضر عام وقسم دالّ على غائب عام. فهو من جهة معناه العام كالاسم النكرة. وفي سياقه يكون معرفة. بل كلّ اسم معناه يكون عامًا حتى الاسم العلم مثل (محمد) فإنّه يدلّ على مسمّى غير معروف، فلو نادينا «محمد» في مكان فيه أشخاص، وأكثرهم اسمه محمد، فإن هذا الاسم المعرفة يشمل من اسمه محمد، ويتخصّص بقرينة في سياقه.

وتمّام حسّان يرى وجود علاقة بين الضمائر والحرف فهي «تشبه الحرف شبهًا معنويًّا بالإضافة إلى الشبه اللفظي الذي يظهر في بعضها، فلا فارق في الطابع العام بين معنى الحضور والغيبة وبين معاني التأكيد والنفي والاستفهام والشرط وابتداء الغاية... وغيرها من المعاني التي تؤديها الحروف والأدوات»[1].

وهنا يبدو الاضطراب شديدًا في تفكيره سواء في فهم المعنى أم في أساس التقسيم المنهجي. فإذا أثبت د. تمّام وجود تشابه معنوي ولفظي بين الضمير والحرف فعليه أنْ يضعه مع قسم الأداة على أساس التشابه في المبنى والمعنى. وهذا ما لا يقبله في تقسيمه.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٠.

Scanned with CamScanner

وإذا كانت الضمائر دالة على الحضور والغيبة، فهذا يعني أنّها أسماء كالمصادر؛ لأنّ الحضور والغيبة أحداث خالية من الزمن. والمصدر يدلّ على حدث خالٍ من الزمن. ومن جهة أخرى يتناقض تمّام حسّان في أنّ التشابه بين الضمير والحرف في المعنى العام. ولكن هناك تناقض بين دلالة الضمير على معناه وبين دلالة الحرف على معناه. فالضمير دلالته في نفسه مستقلًا عن غيره من الألفاظ، ودلالة الحرف في غيره، فلا يوجد تشابه، بل يوجد تناقض في طبيعة الدلالة على المعنى بينهما.

الخوالف اسم الفعل/ اسم الصوت:

عرّفها د. تمّام بقوله: «الخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية: أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه»(١). والأساس في تصنيف الخوالف في قسم خاص هو «القسط المشترك في معاني هذه الخوالف... لها طبيعة الإفصاح الذاتي عمّا تجيش به النفس. فكلها يدخل في الأسلوب الإنشائي»(٢).

وهو يفرق بين اسم الصوت والاسم. و«لا يقوم دليل على اسميتها لا من حيث المبنى ولا من حيث المعنى، فهي لا تقبل علامات الأسماء إلّا على الحكاي،ة شأنها في ذلك شأن الأفعال والجمل»(٣). ويذكر: «الفرق بين (شتان زيد وعمرو) وبين (افترق زيد وعمرو)

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٣.
(٢) نفسه: ١١٦.
(٣) نفسه: ١١٤.

Scanned with CamScanner

هو فرق ما بين الإنشاء والخبر، فلا تصلح الثانية لشرح الأولى، إذ لا تساويها في المعنى»[١].

يقصد النحاة أنّ اسم الفعل لفظ يسمى به الفعل، فشتان اسم للدلالة على مسمّاه الفعل «افترق»، فالفرق بين الاسم والمسمى واضح. ولكن تمّام حسّان يريد أن تكون مطابقة بين الاسم والمسمى وهي مغالطة (فإنّ كلّ اسم غير المسمّى) فمحمد اسم منطوق ومسمّاه شخص محمد، وهو مسمى خارجي. كذلك «شتان» اسم ومسماه «بعد» أو «افترق»، وهو مسمى لفظي.

وقد جعل الفرق بينهما دليلاً على كون «شتان» ليس اسماً، مع أنّ كلّ اسم معناه غير معنى المسمّى، ولا يساويه في المعنى؛ لأنّ المعنى صورة فكرية في الذهن والمسمّى شيء خارجي، فلا نقول: لفظ محمد هو ذاته شخص محمد. وكذلك لا نقول: شتان الاسم هو الفعل «افترق». ويمكن أن نقول: كلّ اسم فعل لفظ يسمى به فعل خاص من الأفعال، وكل اسم صوت لفظ يسمى به صوت خاص من الأصوات.

إنّ قسمة الكلمة إلى أقسامها هي قبل أنْ تدخل في التركيب، فإن تقسيم الخوالف بحسب التركيب يدخل في قسمة الجملة لا في قسمة الكلمة. ود. تمّام جعل الخوالف مع الجملة الإنشائية، ولكنّه جعل المعنى الجملي للخوالف من أسس القسمة، فنظر إلى الخوالف في تراكيبها مختلفة عن الأقسام الأخرى. ومعناها الإفصاحي مع المباني الخاصة بها جعلها قسمًا مستقلًا. والمعنى الجملي أساس في قسمة

(١) اللغة العربية معناها ومبناها :١١٦.

الجملة. فكيف يجعل أساس قسمة الجملة أساسًا في قسمة الكلمة ولم ينظر إلى معناها وهي مفردة؟! والواضع يضع المفردات أولًا ثم تستعمل في التركيب. وهذه الخوالف لها معانٍ إفرادية قبل أنْ يكون لها معانٍ تركيبية، حالها كحال الأسماء والأفعال الأخرى. ويكون أساس قسمتها معناها الإفرادي قبل الدخول في التركيب، فهي ليست حروفًا حتى لا يكون لها معنى إلا في غيرها، بل لها معانٍ مستقلة، ما يجعلها من قسم الأسماء.

الظروف:

يحلّل د. تمّام معنى الظرف، فيرى أنّ «الظروف لا تسمي شيئاً معيناً ومن ثم لا تدلّ على مسمى وليس معناها معجميًا وإنما هو معنى وظيفي قريب الشبه من معنى الأدوات، فهذه الظروف تؤدي وظيفة الكناية عن زمان أو مكان»[1]. وذكر الفرق في الدلالي الزمنية بينها وبين الفعل: «الزمن يستفاد من الظرف بالمطابقة ومن الفعل بالتضمن»[2].

وهنا نفهم من معنى الظرف عند د. تمّام أمرين: الأول: أَنَّ معنى الظروف يشبه معنى الأداة ومعنى الأداة كالحرف غير مستقل عن التركيب. والأمر الثاني: أَنَّ دلالة معنى الظرف على الزمن مطابقية. ولا ريب في تناقض القول بالأمرين معًا؛ لأنّ المعنى الأول معنى حرفي غير مستقل ويفهم من التركيب في حين أنّ المعنى الثاني الحاصل بالمطابقة معنى مستقل خارج التركيب أو هو معنى معجمي.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٢.
(٢) نفسه: ١٢٢.

فكيف جمع تمّام حسّان بين المعنيين وهو يصرح بأنّ الظروف معناها ليس معجميًا؟! ولم يذكر سببًا لكونه غير معجمي في حين أن الدلالة المطابقية لها معنى معجمي يفهم من ذات اللفظ، وتمام اللفظ يدلّ على تمام معناه.

فعلى الباحث أنْ يختار واحدًا من المعنيين، ولا يمكن الجمع بينهما؛ للتناقض الموجود عند الجمع بينهما. والظروف لما كانت دالة على معناها بالاستقلال؛ فلها معنىً معجمي وهو «الزمن» الذي هو مسمّى، ما يعنى أنها أسماء، وليست قسمًا مستقلًا.

الأداة:

حدّد د. تمّام معنى الأداة المشترك قائلًا: «لا تدل على معان معجمية ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد وهلم جرًّا، حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أنْ تؤدي لمعنىً كاملًا... فيكون المعنى الذي تدل عليه هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملة وتحدده القرينة بالطبع»[1].

لا ريب في أنّ بعضَ الأدوات معناه في غيره كالحروف وهي الأداة الأصلية عند تمّام حسّان. وهذا الرأي مسلّم به عند الجميع. ولكن النقاش في القسم الثاني من الأدوات وهي المحوّلة الشاملة للأداة الظرفية، والاسمية «الاستفهام والشرط» والفعلية «كان وأخواتها وكاد

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٥.

وأخواتها». والضميرية «من وما وأيّ»[١] فهذه الأدوات لها معانٍ مستقلة قبل أنْ تدخل في جمل؛ لأنّ بعضها أصله أسماء، وبعضها أصله أفعال.

والقسمة على أساس الأصل لا على أساس الفرع الطارئ، وما يطرأ عليها من تغييرات حين تصبح من النواسخ كزوال الحدث واتخاذ معنى الجهة أو الزمن[٢]. فإنّ هذه التغييرات لا تحوّلها إلى أدوات؛ إذ تبقى تحمل دلالتها الأولى من الزمن مثل كان وأخواتها. وهذا الزمن ليس معنىً حرفيًا وظيفيًا، بل هو من دلالة الفعل الوضعية؛ لأنّ الفعل دالّ على الحدث والزمن معًا. وكذلك دلالة الجهة كالتحول والإمساء والإصباح... والشروع والمقاربة والرجاء وغيرها من معنى هذه الأفعال المستقل الذي يفهم من الفعل ذاته، فكل فعل وضع للدلالة على زمن خاص به.

الأساس الفرعي في القسمة (العارض)

جعل د. تمّام أساسًا ثانيًا في تقسيمه الكلمة. وهذا التعدد في أسس القسمة مخالف لقواعد القسمة الصحيحة التي يُشترط فيها وحدة الأساس حتى تتمايز الأقسام بحسب ذلك الأساس الواحد. والدليل على عجز المبنى عن المساعدة في التقسيم أنّه مشترك بين أكثر من قسم من أقسام الكلمة، ففي الصورة الإعرابية نجد(الاسم والصفة والضمير والظرف)تقبل الجر، وقد اعترف تمّام بذلك: «الاسم يقبل الجر لفظاً ولا تشاركه في ذلك من أقسام الكلم إلا الصفة... وأما

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٣.
(٢) ينظر: نفسه: ١٢٨.

Scanned with CamScanner

الضمائر والظروف فيجر محلها لا لفظها»[١]. وهنا يظهر الخلل في المنهج التقسيمي فيما يأتي:

١ ـ ما الفائدة من الصورة الإعرابية إذا كانت لا تميِّزُ بين الاسم والصفة.

٢ ـ وأمّا جرّ محل الضمائر والظروف فهذه محاولة لإخراج الضمير والظرف من الاسم. وهي غير مبررة ولا مقبولة؛ لأنّ الجرّ مرتبط بهما.

٣ ـ لو كانت الصفة والضمير والظرف غير أسماء لما اتصفت بصفات الأسماء وهذه العلامة الخاصة بالأسماء. بل الصورة الإعرابية دليل على كون الصفة من قسم الأسماء؛ لأنها مبنى مشترك. والمنهج الوصفي يقوم تصنيفه على تعميم المشتركات.

٢ ـ قسمة الجملة:

د. عبد الرحمن أيوب:

قسّم الجملة على قسمين: إسنادية وغير إسنادية:

والإسنادية قسمان: الفعلية(تبدأ بفعل يليه فاعل أو نائب فاعل) والاسمية(تبدأ باسم) و«نعني بالجملة الاسنادية هنا، الجملة التي يصفها اللغويون العرب بأنها تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أم الإنشاء»[٢].

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٢.

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي: ١٢٩.

Scanned with CamScanner

وغير الإسنادية «هي جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب»[١].

نقد القسمة

١ ـ أساس القسمة الإسناد وعدمه وهو أساس دلالي لا شكلي. فقد ارتضى د. عبد الرحمن وجوده في القسم الأول من أقسام الجملة، فهو مخالف للمنهج الذي تبنّاه؛ لأنَّهُ من أتباع المدرسة الشكلية.

٢ ـ أدخل الإنشاء(الاستفهام/ النهي/ الأمر...) مع الجمل الإسنادية. وهو لا يثبت ولا ينفي، بل دلالته على الطلب أو غير الطلب.

٣ ـ نفى وجود الإسناد في الجمل غير الاسنادية «ويتبدى من توجّه أيوب أنه يعيب على النحاة التزامهم بطرفين للجملة تأثرًا بالقضية الدلالية المنطقية؛ لأن ذلك سيقتاده إلى تقدير الركن المحذوف عند وقوع الحذف، وهو ما لا يقرّه المنهج الشكلي الذي التزم به في نقده التراث النحوي»[٢].

والإسناد ضرورة لتأليف الجملة. وكيف تتكوّن جملة من غير إسناد؟ والمدح والذم فيه إسناد فعل إلى اسم. وكذا التعجب؛ إذ لا يتشكل تركيب نحوي إلا من علاقة إسناد بين لفظين.

٤ـ قال بوجود نوع من الجملة الإسنادية ذات رالكن الواحد؛ لأنه يرى «من الجائز جدًا أن أرمز إلى عدد عديد من الدلالات برمز

(١) دراسات نقدية في النحو العربي: ١٢٩.
(٢) مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين: ٢١٦.

Scanned with CamScanner

واحد»[١]. ولا أعلم كيف يتحقّق الإسناد الذي يشترط فيه وجود مسند ومسند إليه، فإذا وجد لفظ واحد مثل «محمد» متى أعرف أنه جملة اسنادية؟ وكيف أميّزه عن المفرد؟ وكيف أعرف تلك الجملة وما نوعها؟ وغير ذلك من الأسئلة التي لا أستطيع أنْ أجيب عنها من خلال الكلمة الواحدة. لذلك نجد عبد الرحمن أيوب يضطرّ إلى الاعتراف بوجود ركن ثانٍ في عملية الاسناد وإنْ رفض تقديره: «وإذا كان من الصحيح أن أحد ركني الجملة المبتدأ أو الخبر- واجب الحذف... فإن من الطبيعي أن نقول بأن في الجملة في مثل هذه الحالات ركنًا أساسيًا واحدًا هو المبتدأ أو الخبر. وليس من الضروري الخضوع لضرورات نظرية، تستوجب مثل هذه التأويلات المتعسفة»[٢].

د.مهد المخزومي:

نقد القدماء في «تقسيمهم الجملة على أساس لفظي محض، فإذا صدرت باسم فهي جملة اسمية، وإذا كان صدرها فعلًا فهي جملة فعلية»[٣]. واقترح قسمة الجملة على أساس المسند؛ «لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة»[٤]. فقلب أساس القسمة عند القدماء؛ لأنّه اشترط أن يكون أساس التقسيم منسجمًا مع طبيعة اللغة ومستندًا إلى استقراء

(١) دراسات نقدية في النحو العربي: ١٥٩.
(٢) نفسه: ١٦٥.
(٣) في النحو العربي، قواعد وتطبيق: ٨٥.
(٤) نفسه: ٨٦.

Scanned with CamScanner

الجمل والنظر إلى أجزائها في الاستعمال[١]. فكانت أقسام الجملة بحسب المسند ثلاثة هي:

١ ـ الفعلية ويكون المسند فيها دالّاً على التغير والتجدد (المسند فعل).

٢ ـ الاسمية ويكون المسند فيها دالّاً على الدوام والثبات(الحديد معدن) ولا يكون المسند فعلاً. وأمثلته يكون المسند فيها اسمًا.

٣ ـ الظرفية ويكون المسند فيها ظرفاً أو جارّاً ومجروراً. والمسند إليه اسم نكرة. والرتبة النحوية يعتمدها المخزومي في التمييز بين الظرفية وغيرها. فنظام الجملة الظرفية يُقدم فيه الظرف والجار والمجرور، ويتأخر المسند إليه النكرة. والدليل لم يسمع تقديم المسند إليه مثل(رجل في الدار، ودرهم عندي) ورجل ليس مبتدأً؛ لأنه لا يقع في صدر الجملة. وهو فاعل بالظرف أو الجار والمجرور[٢].

قسمة ثانية:

وذكر المخزومي القسمة المعروفة للجملة على أساس نسبتها ومحتواها: «فالجملة إذن بالنظر إلى نسبتها ومحتواها نوعان: خبر وإنشاء. فالجملة الخبر ما احتمل فيه تحقّق النسبة، وعدم تحقّقها، والجملة الإنشاء ما لم يحتمل فيه ذلك»[٣]. وهي قسمة صحيحة؛؛ لأن أساسها واحد. وهي جامعة مانعة.

(١) في النحو العربي، قواعد وتطبيق: ٨٦.
(٢) ينظر نفسه: ١٦١.
(٣) نفسه : ١٦٣.

Scanned with CamScanner

نقد القسمة الأولى

١ ـ أساس القسمة واحد في القسمين الأولين: وهو الدلالة على التغيّر أو الثبات.

٢ ـ أساس القسمة في الظرفية مختلف: فمجرد وجود الظرف هو أساس القسمة من غير أن تلحظ دلالته على التغير أو الثبات؛ فإنَّ الظرف من الأسماء ودلالته على الثبات واضحة؛ فتكون الجملة التي فيها المسند ظرفاً اسمية.

٣ ـ دلالةُ الجارِّ والمجرورِ الجار والمجرور على الثبات لارتباط الحرف بالاسم، فالجملة تعدّ من الجمل الاسمية.

٤ ـ لم يذكر المخزومي الجملة التي يكون فيها المسند كناية، وهي قسم من أقسام الكلمة عنده مثل (من محمد؟). فهل نطلق عليها جملة الكناية؟ لأنّ المسند فيها ليس فعلاً، ولا اسماً؟.

د. تمام حسان:

القسمة الأولى:

قسم الجملة على ثلاثة أقسام: أساس القسمة نوع العنصر الذي تبدأ به الجملة:

اسمية وفعلية ووصفية: «المعروف أنّ الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل يطلب فيها أن تكون أسماء وأن الفعل نواة الجملة الفعلية، والوصف أو الصفة نواة الجملة الوصفية التي تكون بوصف معتمد على نفي أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف»[1].

(١) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢١٠.

Scanned with CamScanner

الاسمية تكون علاقة الإسناد فيها بين المبتدأ والخبر. أو بعبارة أوضح «معنى الجملة الاسمية هو أنّ المبتدأ قام به الوصف»[١]. والجملة الفعلية علاقة الإسناد فيها بين الفعل والفاعل أو الفعل ونائب فاعله.

والوصفية علاقة الإسناد بين الوصف المعتمد وفاعله أو مفعوله، أو بعض الخوالف بضمائمها.

نقد القسمة

١ - بعد أن ثبت أن الصفة من الأسماء تكون الجملة الوصفية داخلة في الاسمية. ولا دليل على استقلالها بقسم خاص.

٢ - إذا كانت أقسام الكلمة سبعة عند تمّام حسّان، فعليه تكون أقسام الجملة بحسب هذه الأقسام، وعلى الأقلّ تكون للضمير جملة، وللظرف جملة، ولبعض الأدوات جمل. ولم تذكر عنده، فلم يعمّم الجملة على بقية الأقسام أو أكثرها حتى تكون نتيجة القسمة منسجمة مع شرط المنهج الوصفي.

القسمة الثانية:

ووضع قسمة أخرى للجملة على أساس المعنى، فهي تتكون من قسمين: خبرية وإنشائية. والخبرية ثلاثة أقسام: إثبات ونفي وتوكيد. والإنشائية ثلاثة أقسام: طلب وشرط وإفصاح(أصوات وإخالات ومدح وذم وتعجب وندبة واستغاثة وقسم)[٢].

(١) الخلاصة النحوية: ١١٢.

(٢) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ١٢٤.

Scanned with CamScanner

نقد القسمة

هذه الأقسام الثلاثة للخبرية ليسَ بعضها قسيمًا للآخر، بل قسمتها الصحيحة تتكوّن من قسمين: إثبات ونفي، على أساس واحد هو وجود الإثبات وعدمه. والإثبات قسمان: توكيد وغير توكيد(خالية من التوكيد) على أساس واحد وهو وجود التوكيد وعدمه.

وجعل الجملة الشرطية قسمًا من الإنشائية. ولكنه جعلها مستقلة عن الخبرية والإنشائية في موضع آخر[١] وكلتا القسمتين خاطئة؛ لأنّ القسمة الأولى بحسب المعنى تكون على قسمين: طلب وغير طلب على أساس واحد وجود الطلب وعدمه. وأمّا الشرط فهو جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب. وفيها إخبار عن تعلّق جملة الشرط بالجواب أو نفي التعلّق بينهما. وتكون النسبة فيها «النسبة التعليقية التي تقع بين جملتين كانتا إسناديتين ثم صارتا طرفي نسبة تامة جديدة هما: المعلّق والمعلّق عليه»[٢]. ولذلك يستدلّ بها في القياس المنطقي؛ لأنها جملة خبرية، ولو كانت إنشائية لما استعملت في الاستدلال المنطقي. وهي ليست مستقلة كما في القسمة الثانية بل هي من أقسام الجملة الخبرية، وقد تكون اسمية أو فعلية بحسب أداة الشرط: فإن كانت حرف جزم بعده فعل فهي فعلية مثل: إنْ تسلمْ عليّ أسلمْ عليك. أو كان أوَّلُها اسمًا ليس مبتدأً ومتعلّقًا بفعل فهي فعلية أيضًا مثل: متى تأتِ تجدْني. فإذا كان اسمَ شرطٍ مبتدأً، فهي جملة اسمية.

أمّا الجمل الإفصاحية ودلالة «شتان» فَهيَ ليست إنشاءً كما يرى

(١) ينظر: الخلاصة النحوية: ١٣٧.

(٢) البحث النحوي عند الأصوليين: ٢٥٨.

Scanned with CamScanner

تمام حسان. بل هي خبر، مثل (شتان زيدٌ). وجعل دلالتها على الإنشاء؛ لأنّ الخوالف كلها داخلة في أسلوب الإنشاء؛ لأنّ معناها الإفصاح عن النفس. ثم إن الإفصاح عمّا داخل النفس قد يكون صادقاً أو كاذباً، فيحتمل الصدق والكذب، وَهو خبر لا إنشاء. ونظر د. تمّام إلى معناها الجملي: «أنّ جميع الجمل المركبة من الخوالف وضمائمها جمل إفصاحية إنشائية وبهذا تختلف عن بقية أقسام الكلم»[(١)]. فهي ليست قسمًا مستقلًا وقسيمًا للخبرية والإنشائية، بل هي داخلة في القسمين بحسب دلالة كل قسم من الإفصاح: أي بحسب النسبة بين طرفيها؛ لأن «المعروف عند النحاة والبلاغيين أن الفرق بين الجمل الإنشائية والخبرية: أنّ الإنشائية توجد معنى في الخارج لم يكن موجودًا قبل اللفظ، كالمدح والذم.

لذلك لا يوصف الكلام الذي تدخله هذه الأدوات بأنه صادق أو كاذب. وأمّا الجمل الخبرية فلا توجد معنىً لم يكن موجودًا، بل تكشف عن معنىً موجود في الخارج قبل التلفظ، فيوصف الكلام بالصدق إن طابق الخارج وبالكذب إن لم يطابقه»[(٢)]. فالأصوات قد تكون إنشاءً طلبيًا؛ لأنّ فيها أمرًا، مثل اسم الصوت في الزجر للخيل «هلّا» وللطفل «كخ» وللغنم «هج» وغيرها؛ لأنها توجد معنى غير موجود في الخارج. أو جملة خبرية فيها حكاية عن بعض الأصوات مثل «هأهأ» للضحك. و«طاق» للضرب[(٣)].

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٨.
(٢) البحث النحوي عند الأصوليين: ٢٦٧ـ٢٦٨.
(٣) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٤.

Scanned with CamScanner

والإخالات وهي أسماء الأفعال قد تكون خبرية أو إنشائية بحسب دلالة اسم الفعل: فإن دلّ على فعل خبري مثل «هيهات وشتان» فهي جملة خبرية تدل على نسبة خارجية متحققة. وإنْ دلّ على فعل أمر مثل «صه و مه» فالجملة إنشائية دالة على نسبة غير حاصلة قبل النطق بها. و[المدح والذم والتعجب والندبة والاستغاثة والقسم] كلّها داخلة في الإنشاء غير الطلبي؛ لأنّها توجد معنى غير موجود في الخارج، فتكون أغلب أقسام الجملة الإفصاحية داخلة في الإنشاء في قسمه غير الطلبي لا الطلبي. ولذلك لا يكونُ الإفصاحُ ليس قسيمًا للخبر والإنشاء، بل الجمل الإفصاحية هي قسم من الإنشاء، تفصح عن معنىً لم يكن موجودًا قبل النطق بها.

النتائج

١ ـ إدّعى عدد من أصحاب الدرس النحوي الحديث اتخاذ المنهج الوصفي في دراسة النحو العربي.

٢ ـ هذا الادعاء يُبطله إجراؤهم وتطبيقهم، فهم استقرأوا آراء النحويين القدماء، ولم يستقرئوا الاستعمال العربي الفصيح.

٣ ـ خرجوا عن المنهج الوصفي في شرط الوصف، فهم درسوا القاعدة النحوية وذكروا لها أمثلة من الاستعمال اليومي ومن اللهجات ومن اللغات الأخرى كالسريانية عند مهدي المخزومي والإنجليزية عند عبد الرحمن أيوب وتمّام حسّان. والمنهج الوصفي لا يسمح بذلك، بل يشترطُ وحدة اللغة ووحدة العصر.

٤ ـ النتائج المتعلقة بأقسام الكلمة مختلفة لاختلاف أسس

Scanned with CamScanner

القسمة، فبعضهم جعل الشكل. وبعضهم جعل الشكل والمعنى. وبعضهم حرّف دلالة بعض الأقسام، فتعدّت الأقسام، واستقل بعضها عن قسمه. ولم يكن عندهم أساس واحد تصنف عليه الأقسام؛ لذلك تداخل بعضها في بعض.

٥ ـ النتائج المتعلقة بقسمة الجملة مختلفة كذلك؛ لاختلاف أسس القسمة. وحصل فيها تداخل أيضًا.

٦ ـ حاولنا مناقشة القسمة في الكلمة والجملة. وأثبتنا ضعف التفكير النحوي عند هؤلاء؛ لغياب الضبط المنطقي في قراءة النحو وصياغة النظرية النحوية.

Scanned with CamScanner

المبحث الثاني

تكوين المفهوم النحوي

Scanned with CamScanner

المفهوم النحوي

المفهوم في اللغة مأخوذ من «فهم الفاء والهاء والميم: علم الشيء»[١]. فيكون الفهم بمعنى العلم ويعني «تصوّر الشيء من لفظ المخاطِب»[٢] وصيغة مفهوم بمعنى معلوم، فيدلّ على شيء وقع عليه الفهم. هذا البيان اللغوي يُؤسّس للدّلالة الاصطلاحية.

المفهوم في الاصطلاح

يعني الصورة الذهنية المجرّدة التي يُدركها الذّهن في وجوده المجرّد عن المادة وصفاتها المحسوسة؛ ولأنّ تلك الصورة «حاصلة في الذهن سمّيت بالمفهوم»[٣]. والمفهوم النحويّ تلك الصورة الذهنية التي جعلها النحويون للتعبير عن الألفاظ في التركيب. ويعبّر النحويون القدماء عنه بالمعنى أو بالمفهوم من فاعلية أو مفعولية وغيرهما، وجُعلتْ حركات الإعراب دليلاً عليه[٤]. إنّ الذّهن الإنساني فيه مفاهيم كثيرة يُدركها الإنسان، ويحصل عليها من محيطه؛ ليكوّن منها معرفته. وتلك المفاهيم جميعها تُقسم على الأقسام[٥] الآتية:-

(١) معجم مقاييس اللغة: ٤/ ٤٤٧.
(٢) الكليات: ٦٩٧.
(٣) المعجم الفلسفي: ٢/ ٣٠٤.
(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٩-٧٠.
(٥) ينظر: المنهج الجديد في تعليم الفلسفة: ١ / ١٨٥-١٩٣.

Scanned with CamScanner

١ - المفاهيم الحقيقية(الماهويّة)التي يأخذها الذّهن مباشرةً عند رؤية شيء أو أشياء خارجية. ولهذه المفاهيم مصاديق تنطبق عليها، وهي الأشياء الخارجية نفسها، مثل مفهوم (قمر) المعبّر عن ذلك القمر الحقيقي الموجود في السماء، فلفظ قمر له معنىً أخذه العقل من صورة القمر التي جاءتْ للنفس بوساطة العين، فصار أمام الذّهن قمر خارجي، هو المصداق، وصورة حسية للقمر، ومفهوم(صورة ذهنية) للمصداق الخارجي، ولفظ قمر.

٢ - المفاهيم المنطقيّة التي تُنتزع من ملاحظة المفاهيم الأخرى في الذّهن وما لها من خصائص، مثل مفهوم (كليّ) الذي يصف مجموعة من المفاهيم الكلية التي تصدق على أكثر من مصداق خارجي كمفهوم الإنسان والشجر، فنقول: الإنسان كليّ والشجر كليّ، فيكون الكليّ وصفاً لمفهومي: الإنسان والشجر الموجودين في الذّهن. فالوصف للمفهوم وليس للفظ، فمفهوم (شجر) كلّي؛ لأنّه يصدق على كلّ شجرة خارجية وُجدتْ في الماضي أو الآن أو ستوجد في المستقبل. وإذا قيل: «الشجر كليّ». فيُراد مفهوم الشجر الموجود في الذّهن، وهُوَ يتصف بصفة الكلية، واستحق تلك الصفة لقابليته الانطباق على مصاديق كثيرة. فالكليّ أيضاً مفهوم، لكنه وقع وصفاً لمفهوم حقيقي آخر، مثل إنسان وشجر وغيرهما.

٣ - المفاهيم الفلسفيّة المنتزعَة بالمقارنة والتحليل العقليّ بين المصاديق والعلاقات فيما بينهما، مثل مفهوم العلة والمعلول المنتزَع بعد مقارنة عقلية بين شيئين يكون وجود أحدهما متوقفاً على وجود الآخر: أيْ أنّ المفهوم الفلسفيّ له منشأ انتُزِعَ منه في الخارج،

Scanned with CamScanner

ولكنْ ليس انتزاعاً، مباشراً بل حدثتْ مقارنة قام بها العقل بين أمرين خارجيين بينهما علاقة تُصحّح إجراء تلك المقارنة، وتسهّل عميلة انتزاع المفاهيم من النظر إلى العلاقات بين الأشياء في الخارج. وبعدَ أنْ تبيّنتْ حقيقة المفاهيم المتداولة في العلوم بخصائصها وبصفاتها، يأتي السؤال: أين تقع المفاهيم النحويّة بين الأقسام المتقدّمة؟

الجواب: أنّ المفاهيم النحوية لا تدخل في حقل المفاهيم الحقيقية الماهويّة؛ إذ لا مصداق خارجي تنطبق عليه، فالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل و المفعول به و الحال و التمييز وغيرها لا يوجد شيء خارجيّ مستقل تُنتَزَعُ منه هذه المفاهيم أو تعبّر عنه مباشرةً. فلو أخذنا مفهوم(الفاعل) وذهبنا نبحث عن شيء خارجي يكون مصداقاً لهذا المفهوم، فإنّنا لا نجد شيئاً يصدق الفاعل عليه. وكذلك المفاهيم النحوية الأخرى ليس لها شيء تنطبق عليه في الخارج، فمهما بحثنا في الخارج عن مصداق أو مرجع لها لا نعثر على ذلك؛ لأنّ هذه المفاهيم كلّها لم تُنتزع من شيء خارجيّ، ولم توضع لشيء خارجيّ.

وليست هي من المفاهيم المنطقية؛ لأنّها لا تكون صفات للمفاهيم الأخرى في الذّهن، فمفهوم(جزئي) وصف لمفهوم حقيقي آخر حضر في الذّهن، ولكونه ينطبق على موجود خارجيّ واحد، وصف بأنّه جزئي مثل: مكة و خاتم الأنبياء والعراق وغيرها من المفاهيم التي لها مصداق واحد، فنصفها بأنّها مفاهيم جزئية.

وَأَمَّـا مفهوم فاعل أو نائب فاعل أو مفعول فلا يكون وصفاً لمفهوم آخر وُجد في الذّهن: أي لا يصح أنْ نقول: مفهوم محمّد فاعل، ولا يصح أنْ نقول: مفهوم رجل خبر؛ لأنّ مفهومي: محمّد

ورجل من المفاهيم الحقيقية التي تُبيّن حدود تلك الأشياء الخارجية التي أُنتزعتْ منها، ولا تتصف بالفاعلية ولا المفعولية ولا غيرها؛ لأنّها مفاهيم ليست لها علاقة بالتركيب والاستعمال ولا ارتباط لها بالمفاهيم النحوية، فلم يبقَ إلا أنْ تكون المفاهيم النحوية من المفاهيم الاعتباريّة التي يصطنعها الذّهن، فيجد عند التفكير بها علاقةً بينها وبين غاية اللغة من البيان والكشف عمّا في العقل من المعاني، فيضعها لتحقيق تلك الغاية. فالمفاهيم النحوية جعلها العقل من أجل البيان والمعرفة والتمييز بين أجزاء الكلام. وهي تستند بطريق غير مباشر إلى الواقع.

إنّ للعقل قدرةً على المقارنة بين الأمور الحقيقية وكذلك بين الأمور الاعتبارية يتوصل بها إلى إدراك مفاهيم جديدة يسمو بها علمُه، ويُيسر بها لغتَه. ولولا هذه القدرة لما استطاع أنْ يضع مفهوماً في علم من العلوم، ولضاق به الخناق في وسيلته للتعبير عن أفكاره، ومصاديق المفاهيم النحوية هي الألفاظ الموجودة في التركيب المفيد، ولكي تتضح طريقة انتزاع المفاهيم النحوية ينبغي أنْ يتبيّن أمام الباحث الوجود ومراتبه وعلاقة المفاهيم النحوية بذلك، وهل لها وجود؟

يُقسم الوجود على أقسام[١] هي:

١ ـ الوجود الخارجي: مثل وجود الإنسان والحيوان والشجر والشمس والقمر وغيرها.

(١) ينظر: المنطق:١/ ٣٣.

٢ - الوجود الذهني: وهو قوة من قوى النفس توجد فيها المفاهيم كلّها.

٣ - الوجود اللفظي: وهو وجود نطقي يحصل حين يُنطق بالألفاظ لتُحضر المعاني.

٤ - الوجود الكتابي: وهو الكتابة والخط وصور الألفاظ، وهو وجود يُحضِر اللفظَ ويدلّ عليه.

ثم نذكر أقسام المفاهيم النحوية في النحو العربي؛ ليكتشف البحث طريقة تحصيل كل قسم وحده وهي:

١ - المفاهيم المفردة: وهي معاني الأبواب النحوية، مثل المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ونائب الفاعل والحال والنعت والتمييز والمضاف والمجرور والمفعول به والمفعول فيه وغيرها.

٢ - المفاهيم المركبة: مثل الجملة الاسمية والجملة الفعلية وأساليب النهي والاستفهام والتمني والترجي والنداء والأمر وغيرها.

المفاهيم المفردة

القسم الأول تكون طريقة تكوينه على النحو الآتي: يجد الذّهن أمامه مجموعة من الأسماء في اللغة، فيأخذ منها ما يشاء ليكوّن منها مع غيرها من الألفاظ جملاً مفيدة لتدخل في التداول والتفاهم. ولما استقرأ النحويون الاستعمال العربي وضعوا المفاهيم والقواعد النحوية في علم النحو، وإذا تأمل الباحث في كلامهم يجد إشارات إلى قدرة العقل على إنتاج المفاهيم النحوية، لذلك يبدأ البحث بقراءة النصوص التي تتضمن تلك الرؤية العلمية في بحث المفاهيم النحوية،

Scanned with CamScanner

ويحاول أنْ يكشف مسارات الذّهن في إيجاد تلك المفاهيم، ومن المفاهيم المفردة التي تُدرك عن طريق المقارنات العقلية بين الألفاظ ما يأتي:

١ ـ المبتدأ:

وهو مفهوم نحوي يأخذه الذّهن عندما يرى ارتباط لفظ بلفظ آخر واقترانه به في جملة، فيسمّى اللفظ الأول مبتدأً واللفظ الثاني خبراً «وهما ما لا يُغْني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بدّاً. فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ اللّه أخوك»[١].

إنّ المبتدأ اسم يسند إليه اسم آخر في المثال(عبد اللّه أخوك) ولا يستغني عن خبره. وهو منتزَع بطريقة ملاحظة لفظين(عبد اللّه) و(أخوك) بينهما ارتباط واقتران ليكوّنا جملة مفيدة، فيكون لفظ (عبد اللّه) مبتدأً ولفظ (أخوك) خبراً. ولكل واحد منهما معنىً يدلّ على موجود خارجي حقيقي وهو شخص اسمه (عبد اللّه) يعرفه المتكلِّم، فمصطلح المبتدأ في النحو يدلّ على كلّ لفظ يرتبط بلفظ آخر يكون خبراً له، ويرتبط بصورة غير مباشرة بشيء خارجي عن طريق ارتباطه المباشر باللفظ الموضوع للدلالة على ذلك الشيء الخارجي.

فمفهوم (المبتدأ) يدلّ مباشرةً على لفظ (عبد اللّه) ويرتبط المبتدأ لذلك بالشخص الخارجي عن طريق ارتباطه بالاسم الدّال عليه. ولفظ (عبد اللّه) يرتبط مباشرةً بالمسمّى الخارجي؛ لأنّه انُتزع منه مباشرةً: بمعنى أنّ الواضع وضع اسم(عبد اللّه) عندما شاهد ذلك الشخص في

(١) الكتاب:١/ ٢٣.

Scanned with CamScanner

الخارج، فسمّاه بهذا الاسم. ولا يمكن أنْ يحصل الذهن على مفهوم المبتدأ ما لم توجد جملة فيها اسم يُطلق عليه هذا المفهوم؛ لأنّ «المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، فلما كان كلّ واحد منهما لا ينفكّ من الآخر، ويقتضي صاحبه»[1]. ويمكن أنْ يكون المبتدأ في كلّ مثال من الاستعمال مفهوماً جزئياً؛ لأنّه ينطبق على لفظ (عبد اللّه) في المثال المقدَّم. ولكنه يتحوّل إلى مفهوم كلي ينطبق على كلّ اسم يتصف بصفات المبتدأ التي ذكرها النحويون في أيّ استعمال فصيح. ويمكننا أنْ نبيّن مراتب وجود المبتدأ على النحو الآتي:

المبتدأ				
الاستعمال	الوجود اللفظي	الوجود الكتابي	الوجود الذهني	الوجود الخارجي
محمّدٌ صادقٌ	لفظ (محمد)	صورته الكتابية	مفهوم (محمّد)	ذات محمّد
الكتابُ مفيدٌ	لفظ كتاب	كتابة (الكتاب)	مفهوم (الكتاب)	الكتاب الخارجي

يبدو من الجدول أنّ المبتدأ له وجود يبدأ بالاستعمال يتمثّل بالأسماء التي ينطبق عليها مفهوم المبتدأ، مثل أسماء (محمّد والكتاب والقمر والشمس والماء) وغيرها. فيكون مفهوم المبتدأ مرتبطاً مباشرة بهذه الأسماء:أي بالوجود اللفظي الذي يُنطق عند الاستعمال في تراكيب مفيدة. وهذه الألفاظ لها وجود كتابي على

(١) شرح المفصل:١/ ٢٢٢.

Scanned with CamScanner

الورق أو في جهاز يحفظ الصورة الكتابية للألفاظ، وهذا الوجود يحفظ لنا الألفاظ ويُحضرها؛ لتدلّ على الوجود النطقي، ويُحضر الصور اللفظية للذهن، والوجود اللفظي يُحضر الصور الذهنية أو المفاهيم إلى الذهن. وهذه المفاهيم والمعاني تدلّ مباشرةً على الموجودات الخارجية. والذهن يجعل مفهوم المبتدأ عاماً ينطبق على كلّ لفظ يتصف بصفات المبتدأ. فهو«كلّ اسم ابتدأته، وعريته من العوامل اللفظية، وعرّضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ، يكون الثاني خبراً عن الأول، ومسنداً إليه»(١).

لذلك كلّه يرتبط المفهوم النحوي بالألفاظ مباشرةً، فهو مفهوم اعتباري جعله الذهن ليدلّ على الألفاظ التي تستعمل مع ألفاظ أُخر تكون خبراً في الجملة الأسمية. ويرتبط بصورة غير مباشرة بالموجودات الخارجية عن طريق ارتباطه المباشر بالأسماء التي لها مفاهيم حقيقية تعبّر عن تلك الموجودات الخارجية.

٢ ـ الخبر:

هذا المصطلح جعله النحويون في علم النحو بوساطة عملية عقلية، إذ يقوم الذّهن بالمقارنة بين لفظين مرتبطين معاً في علاقة دلالية لتكوين جملة مفيدة. واللفظ الآخر أُطلق عليه مفهوم المبتدأ، فيكون الخبر مفهوماً نحوياً يدلّ على اللفظ الذي«هو الجزء المستفاد من الجملة. وذلك أنّك لو قلتَ: زيدٌ قائمٌ. فإنّ المستفاد من هذه الجملة إنّما هو الإخبار عن زيدٍ بالقيام»(٢).

(١) اللمع في العربية:٧١.

(٢) شرح جمل الزجاجي:١/ ٣٤٧.

Scanned with CamScanner

يُشير النص إلى أنّ الخبر مفهوم يُؤخذ من معرفة الرابطة بين لفظ (زيد) ولفظ (قائم) في النسبة الخبرية لإيجاد جملة مفيدة، فاللفظ الأول يُخبر عنه، واللفظ الثاني يُخبر به، فيسمى الأول مبتدأً والثاني خبراً. فكلما وُجد لفظ المبتدأ في الجملة حضر إلى الذهن مفهوم الخبر للملازمة بينهما، والخبر له وجود لفظي ووجود كتابي ووجود ذهني ووجود خارجي بوجود مصاديق ألفاظه الحقيقية، فالخبر مفهوم نحوي له حضور في المراتب الوجودية الآتية:

الخبر				
الاستعمال	الوجود اللفظي	الوجود الكتابي	الوجود الذهني	الوجود الخارجي
زيدٌ قائمٌ	الصورة اللفظية لـ(قائمٌ)	الصورة الكتابية لـ(قائمٌ)	الصورة الذهنية لـ(مفهوم) قائم	اتصاف زيد بالقيام في الخارج
الماء باردٌ	الصورة اللفظية لـ(باردٌ)	الصورة الكتابية لـ(باردٌ)	مفهوم (بارد)	اتصاف الماء بالبرودة

إنّ الخبر ينطبق ويصدق على الألفاظ التي تكوّن مع المبتدأ جملةً مفيدةً، فهو مفهوم نحوي يُنتزع من تلك الألفاظ بعد ملاحظة ارتباطها بالألفاظ التي ينطبق عليها المبتدأ، فالخبر يدلّ مباشرةً على الألفاظ التي تستعمل مع ألفاظ أخرى لتُخبر عنها وتسند إليها، فيقال في الجملة (زيدٌ قائم) عند التحليل النحوي: زيد مبتدأ وقائم خبر، وفي الجملة: (الماءُ باردٌ) الماء مبتدأ وبارد خبر. واللفظان(قائم وبارد)

Scanned with CamScanner

مصداقان لمفهوم الخبر انتزعه العقل منهما ومن غيرهما من الألفاظ المستعملة في اللغة العربية. فعندما نسمع لفظ الخبر نفهم أنّه معنى نحوي يعني مجموعة ألفاظ ترتبط بألفاظ أُخر في جمل مفيدة يُخبر بها عن الأسماء الأخرى؛ لأنّ الخبر«هو كلّ ما أسندته إلى المبتدأ، وحدّثْتَ به عنه»(١).

ويرتبط الخبر بالخارج عن طريق ارتباط مصاديقه بالأشياء الخارجية، فلفظ (قائم) هو خبر يدلّ على صفة الذات التي اتصفت بالقيام في وجودها الخارجي، وصفة القيام ليس لها وجود خارجي مستقل، بل هي متّحدة بوجود زيد عندما فعل القيام، فاتّصف بهذه الصفة الحقيقية. ولفظ (بارد) خبر مفهومه يدلّ على صفة الماء الخارجي، وهي صفة حقيقية موجودة ومتّحدة بوجود الماء في الخارج. فكتابة الكلمتين:(قائم و بارد) تُثبتُ هذين اللفظين، و النطق بالكلمتين(قائم و بارد) يُوجِدُ مفهوم(قائم) ومفهوم(بارد) في الذهن. وهذان المفهومان يدلّان على الحقيقة الخارجية للقائم والبارد. ولما كانا مصداقين من مصاديق الخبر ارتبط مفهوم الخبر بوساطتهما بتلك الحقائق الخارجية.

٣ ـ الفاعل:

من المفاهيم الأساسية في النحو وضع للدلالة على الألفاظ التي تأتي في الجمل المفيدة، وتظهر طريقة انتزاعه بملاحظة اللفظ الذي هو مصداق للفاعل مع لفظ آخر يُطلق عليه الفعل. وهنا بعض النصوص التي تُعرّف الفاعل تدلّ على خطوات التفكير في وضع هذا

(١) اللمع في العربية:٧٢.

Scanned with CamScanner

المفهوم. فالفاعل «اسم صريح أو مؤول به، أسند إليه فعل أو مؤول به مقدّم عليه بالأصالة: واقعاً منه أو قائماً به»(١).

وعُرّف بـ«المسند إليه فعل أو مضمّن معناه تامّ مقدَّم فارغ غير مصوغ للمفعول وهو مرفوع بالمسند حقيقةً إن خلا من «من» و«الباء» الزائدتين وحكماً إن جرّ بأحدهما أو بإضافة المسند. وليس رافعه الإسناد خلافاً لمن خالف، وإن قدّم ولم يلِ ما يطلب الفعل فهو مبتدأ، وإن وليَه ففاعل فعل مضمر يفسّره الظاهر خلافاً لمن خالف»(٢).

وهذا يعني أنّ مفهوم الفاعل أُنتزع بالمقارنة بين لفظين لا يستغني أحدهما عن الآخر في تكوين تركيب مفيد. اللفظ الأول مقدَّم واللفظ الثاني مؤخَر عنه، فهو فاعل بالقياس إلى فعله المسند إليه، ولم يُؤخذ مفهوم فاعل مباشرةً من لفظ خارج التركيب «لأنّ الفاعل شُرِطَ تحقّقُ معنى فعله، وأنّ الفاعل قد أسند إليه غيره»(٣). وبمعرفة الفعل يُستدلّ على فاعله بالملازمة بينهما «وذلك أنّ الإنسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكلّ واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة»(٤). فالعملية العقلية في تكوين مفهوم الفاعل هي المقارنة بين لفظين: أحدهما يُطلق عليه مفهوم الفعل و اللفظ الآخر يُطلق عليه مفهوم الفاعل بلحاظ العلاقة والارتباط بينهما في الجملة بشروط خاصة لكلّ واحد من اللفظين ذكرها النحويون مفصّلَةً.

---

(١) شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ١٨٢-١٨٣.
(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٠٥.
(٣) شرح المفصل: ١/ ٢٢٣.
(٤) نفسه: ١/ ٢١٤.

Scanned with CamScanner

ومفهوم الفاعل يكون خاصاً عندما يطلق على لفظ معيّن في جملة مثل: (يكتب الأديبُ قصةً). فإذا قلنا: الأديب فاعل بمقارنته بلفظ (يكتب) وهو الفعل. فإنّ مفهوم الفاعل هنا مفهوم جزئي مصداقه لفظ (الأديب) ولفظ الأديب له صورة كتابية وصورة نطقية ومفهوم ذهني ووجود خارجي انتُزِعَ منه مفهوم الأديب وهو الشخص الذي عنده موهبة الكتابة. وهذا المفهوم الجزئي يعمّمه الذهن، فيكون مفهوماً عاماً ينطبق على الألفاظ التي تأتي بعد ألفاظ الأفعال في الجمل وتسند إليها مع شروط الفاعل، فتكون له مصاديق كثيرة بعدد الألفاظ المستعملة أو التي ستستعمل في الكلام الفصيح.

والمصاديق التي ينطبق عليها مفهوم الفاعل كثيرة جدّاً، ولكن يُمكن أنْ يُمثّل لها بمجموعة من الألفاظ لتوضيح دلالته العامة عن طريق بيان صدق انطباقه على مجموعة من الألفاظ. وهذا التمثيل لا يمنع من وجود ألفاظ أخرى تكون من مصاديق مفهوم الفاعل، فمن الألفاظ الواقعة فاعلاً في جملة ما يأتي:

يفرح محمّدٌ بنجاحه.

أفرحني الربيعُ.

تفرح الأزهارُ برؤيتك.

هل تفرحونَ في القراءة؟

في هذه الجمل ألفاظ (محمّد / الربيع / الأزهار / الواو) كلّها يُطلق عليها مفهوم الفاعل؛ لأنّ مفهوم الفاعل صار مفهوماً عاماً يصدق على هذه الألفاظ وغيرها، وهذا المفهوم يرتبط بالحقيقة

Scanned with CamScanner

الخارجية بوساطة مصاديقه، مثل لفظ (الأزهار) الذي له مفهوم منتزَع من مشاهدة الأزهار الخارجية، فمفهوم الفاعل ارتبط مباشرةً بلفظ(الأزهار) وارتبط بالأزهار الخارجية الحقيقية عن طريق اللفظ الدّال عليها، وهذا التحليل الدلالي يكشف أمرين:

١ ـ مفاهيم: (محمّد والربيع والأزهار والواو) انتُزِعَتْ من معرفة أشياء حقيقية في الخارج وهي الشخص والفصل والأزهار والمخاطَبون. وهذه مفاهيم ماهوية تُبيّن ماهية تلك الأشياء الواقعية.

٢ ـ مفاهيم: فعل وفاعل انتُزِعَتْ من معرفة العلاقات التركيبية بين الألفاظ المقدَّمة في الجمل عن طريق المقارنة بين الفعل وفاعله؛ إذ لا يكون فعل من غير فاعل في الجملة الفعلية. وهي ليست ماهوية(حقيقية) بل مفاهيم اعتبارية حصل عليها الذهن بالمقارنة بين ألفاظ التركيب المفيد.

٤ ـ الفعل:

هو من المفاهيم التي ينالها الذّهن بالاقتران بلفظ آخر، فيسمّيه فعلاً ويسمّي اللفظ الآخر فاعلاً، وهو الذي تقدّمت طريقة الحصول عليه. وهذه الحركة الذهنية يُشير إليها النص «وأما الفعل فما كان مستنداً إلى شيء، ولم يُسند إليه شيء»[١]. وكذلك يُوحي بها قول ابن هشام في تعريفه الفاعل«اسم صريح أو مؤول به، أسند إليه فعل أو مؤول به مقدّم عليه بالأصالة: واقعاً منه أو قائماً به»[٢]. فالذّهن يربط بين لفظين في عملية الإسناد، والفعل يشمل الألفاظ التي يُخبر بها عن

(١) الإيضاح العضدي: ٧١.
(٢) شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ١٨٢-١٨٣.

Scanned with CamScanner

الفاعل، وهناك ملازمة بين الفعل والفاعل يُدركها الذّهن، ويبني على أساسها المفاهيم؛ لأنّ«الفعل لابدّ له من الفاعل»[١] فيقول: إنّ اللفظ الأول فعل وله صفات مفصّلة في النحو، واللفظ الثاني فاعل لذلك الفعل وله شروط وصفات مذكورة في النحو أيضاً.

ومفهوم الفعل مفهوم عام يصدق على كلّ لفظ أُسند إلى فاعل أو نائب فاعل، وهو يدلّ على تلك الألفاظ الواقعة تحته عندما تستعمل في جمل، فتكون من مصاديقه التي يتصل بها مباشرةً بدلالته عليها، وهذه الألفاظ تعبّر عن الأحداث الخارجية، وتحكي عنها مباشرةً وتحضرها بوساطة معانيها، ولتقريب طريقة استحضار مفهوم الفعل وارتباطه بالألفاظ مباشرةً وارتباطه بالخارج عن طريقها نرسم الجدول الآتي:

الفعل				
الاستعمال	الوجود اللفظي	الوجود الكتابي	الوجود الذهني	الوجود الخارجي
قرأ العالمُ الكتاب	لفظ(قرأ)	كتابة (قرأ)	مفهوم (قرأ)	فعل القراءة
سمعتُ الخبر	لفظ (سمع)	كتابة (سمع)	مفهوم (سمع)	فعل السمع

إنّ اللفظ(قرأ) ينطق به المتكلّم، فتكون له صورة نطقية تحضر في الذّهن بعد أنْ تصل إليه عن طريق السمع: أي يسمع قراءة العالم أو

(١) اللمع في العربية:٧٩.

Scanned with CamScanner

عن طريق البصر عندما يرى العالم وهو يقرأ، وله صورة كتابية عندما يُكتب اللفظ على ورقة، وله معنى ينتزعه الذّهن حين ترى النفس ذلك الفعل في الخارج بالبصر أو تسمعه بقوة السمع، وهذا المعنى الأخير أُخذ من الاتصال بالحدث الخارجي مباشرة، ويبقى يدلّ عليه عندما يُسمع في الكلام؛ لأنّ كثرة الاستعمال تجعل بين اللفظ ومعناه رابطة قوية، فكلّما سُمع اللفظ فُهم معناه.

لذلك يُعدُّ مفهوم الفعل النحوي مفهوماً اعتبارياً للدلالة على لفظ (قرأ) الذي أسند إلى لفظ آخر يكون فاعلاً له وهو(العالم) وقد وضعه العقل بعد أنْ أخذه من الجملة، ولم يُؤخذ من لفظ مفرد كما في المفاهيم الصرفية. وهذا المفهوم ارتبط مباشرة بلفظ (قرأ) في المثال؛ لأنّه وضع للدلالة عليه، فصارتْ بين الفعل واللفظ الدّال عليه علاقة اقتران، فكلّما قرأنا جملة وفيها لفظ(قرأ) وبعده فاعل أو ألفاظ أخرى أسندتْ إلى فاعل أو نائب فاعل علمنا أنّ هذه الألفاظ في الجمل هي أفعال، فطبّقنا عليها مفهوم الفعل. وهذا اللفظ (قرأ) انتُزِعَ من الفعل الخارجي الذي قام به العالم.

فالفعل النحوي ليس له مصداق خارجي، بل له لفظ يُطلق عليه مصطلح(فعل). وهذا اللفظ(قرأ) له حقيقة خارجية ينطبق عليها، فيكون البحث في المفهوم النحوي بحثاً في الألفاظ وصفاتها وعلاقات بعضها ببعض، وليس بحثاً خارجياً في الوجود الخارجي، وإنّما يكون الوجود الخارجي منشأً لإيجاد المفاهيم الحقيقية، وهذه المفاهيم الحقيقية وضعتْ لها ألفاظ في اللغة، وهذه الألفاظ منها أُخذت المفاهيم النحوية.

Scanned with CamScanner

والبحث عندما يذكر الوجود الخارجي لا يعني أنّ هذا الوجود هو هدف البحث النحوي أبداً، بل الوجود الخارجي له مدخل في إيجاد ألفاظ اللغة التي هي الهدف من البحث النحوي، فذُكر الوجود الخارجي؛ لأنّه منشأٌ لألفاظ اللغة الحقيقية المستعملة في المخاطبات، ولولا الخارج لما استطاع الذهن أنْ يُوجد مفهوماً واحداً.

٥ ـ المفعول به:

مصطلح نحوي أُخذ بالنظر إلى لفظ له علاقة بفعل وقع عليه وتعلّق به[١] والفعل يتعدّى ويرتبط بلفظ واحد أو لفظين أو ثلاثة ألفاظ. فتُسمى هذه الألفاظ المرتبطة بالفعل مفعولات بها، فالذّهن ينتزع مفهوم المفعول به من النظر إلى الألفاظ التي تتعدّى إليها الأفعال في التركيب. ومن الأمثلة التي تُبيّن طريقة انتزاع هذا المفهوم ما يظهر في الجدول الآتي:

المفعول به				
الجملة	الوجود اللفظي	الوجود الكتابي	الوجود الذهني	الوجود الخارجي
كُلْ تفاحةً	صورة نطق(تفاحة)	كتابة (تفاحة)	مفهوم تفاحة	التفاحة الحقيقية
أعطيتُ الفقير ثوباً	صورة نطق(الفقير/ ثوباً)	كتابة (الفقير/ ثوب)	مفهوما (الفقير/ ثوباً)	الشخص الفقير والثوب

(١) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ١٢١.

أعلمتُك الصدقَ نافعاً	صورة نطق (ك/ الصدق/ نافعاً)	كتابة (ك/ الصدق/ نافعاً)	مفاهيم (الكاف/ الصدق/ نافعاً)	المخاطَب/ الصدق في النفس/ النفع في الخارج

إنّ المفعول به في النحو مفهوم عام يُقصد به جميع الألفاظ التي تتعدّى إليها الأفعال. وهي مفعول واحد كما في جملة(أكل الطفل تفاحة) أو مفعولان كما في(أعطيتُ الفقير ثوباً) أو ثلاثة مفاعيل كما في(أعلمتُك الصدقَ نافعاً) فتكون ألفاظ (تفاحة والفقير وثوباً والكاف والصدق ونافعاً) من مصاديق مفهوم المفعول به، وقد وضعه النحاة بعد ملاحظة الألفاظ التي تعدّت إليها الأفعال وارتبطتْ بها. ولولا وجود هذه الرابطة لما تمكنوا من وضع مفهوم المفعول به؛ لذلك يُعدّ هذه المفهوم من المفاهيم النحوية التي تُدرك برؤية الألفاظ في التركيب.

ويكون هذا المصطلح مفهوماً عاماً ينطبق على«كلّ اسم تعدّى إليه فعل»[١]. وبوساطته نستطيع أنْ نفهم الكلام، ونميّز ألفاظ المفعول به من غيرها من الألفاظ التي تكون مصاديق لمفاهيم نحوية أخرى.

٦ - التمييز:

إنّ هذا المفهوم وضعه الذهن بعد أنْ أدرك ألفاظاً تأتي في الجملة تُبيّن إبهاماً وغموضاً فيها، وذلك الاسم يكون«نكرة يأتي بعد الكلام

(١) كتاب أسرار العربية:٩٣.

Scanned with CamScanner

التّام، يُراد به تبيّين الجنس»[١]. إنّ مفهوم التّمييز أُطلق على اللفظ الذي يقوم ببيان الغرض للمخاطَب، فبالمقارنة بين الخطاب متعدّد الوجوه عند تلقيه وبين تفهيم المتلقي انتُزِعَ مفهوم التّمييز؛ ليكون تفسيراً لأحد الاحتمالات في ذلك الخطاب، فتُنبّه المخاطَب على المراد، ففي:(طاب زيدٌ) فعل الطيّبة مسند إلى زيد، وفي هذه الجملة يُحتمل أشياء كثيرة طيبة عند زيد كلسانه وقلبه وصديقه وغيرها. فإذا قلتَ: طاب زيد نفساً. رفعتَ الاحتمالات الأُخر، وتبيّن أنّ الطيبة لنفسه ومرتبطة بها في الوجود الخارجي لزيد.

ممّا تقدّم في التحليل يتّضح أنّ المفاهيم النحوية المفردة تُنتزع بالمقارنة العقلية بين لفظين مرتبطين معاً في تكوين جملة مفيدة مثل (المبتدأ والخبر) و(الفعل والفاعل) و(الفعل والمفعول به) و(الفعل والتمييز) أو(التمييز والمُميَّز) وهذه الطريقة في وضع المفاهيم النحوية تنطبق على المفاهيم الأخرى مثل (الجار والمجرور) فعندما يقرن الذهن بين لفظين مرتبطين في جملة يُسمي الأول حرف جرّ والثاني اسماً مجروراً. و(الصفة والموصوف) و(الحال وصاحبها) وغيرها من المفاهيم النحوية.

المفاهيم النحوية المركبة

هي المفاهيم الدّالة على معاني الجمل والأساليب، مثل الاستفهام والنهي والأمر وغيرها. فيحاول البحث أنْ يصف الطريقة العقلية للحصول على هذه المفاهيم مستعيناً بالنصوص

(١) اللمع في العربية:١١٩.

Scanned with CamScanner

العلمية التي تمحورتْ حول هذه المفاهيم، ويتناول البحث بعض هذه المفاهيم التي تمثّل مصاديق من مصاديق المفاهيم النحوية التركيبية، وهي:

١ ـ الجملة

عرفها ابن هشام بقوله: «عبارة عن الفعل وفاعله، كـ«قام زيد» والمبتدأ والخبر،كـ«زيد قائم» وما كان بمنزلة أحدهما نحو«ضُرب اللصُّ» و«أقائم الزيدان» و«كان زيد قائماً» و«ظننتُه قائماً»»[١]. هذا النص يكشف لنا أنّ الذهن يقوم بالمقارنة بين مفهومين نحويين تتكون منهما جملة تامة، فيأخذ مفهوم الجملة من المفهومين النحويين المتحدين معاً. وببيان تفصيلي ينظر الذهن إلى جملة مفيدة، ويحصل على مفهوم مفرد، مثل الفعل ومفهوم الفاعل كما تقدّم في بحث المفاهيم النحوية المفردة، ثم يقوم العقل بالربط بين المفهومين (الفعل والفاعل)، ويُسمّي هذا المركب المفيد جملةً.

وبالعملية العقلية نفسها يأخذ العقل المفهومين (الفعل ونائب الفاعل)، ويسمي التركيب منهما جملة، ويسمي أيضاً المركب من المشتق وفاعله جملة، وكذلك يسمّي كان واسمها وخبرها جملةً. ويأخذ مفهوم المبتدأ الذي«هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة»[٢]. وغير ذلك من المفاهيم المركبة التي هي من مصاديق مفهوم الجملة.

---

(١) مغني اللبيب:٢/ ٤٩٠.

(٢) ارتشاف الضرب:٣/ ١٠٧٩.

Scanned with CamScanner

فيكون مفهوم الجملة في العربية مفهوماً مركباً من مفهومين مفردين أو أكثر، ولهذا المفهوم مصاديق كثيرة تتمثّل بالجملة الاسمية والفعلية وصورها المتنوعة. وللجملة وجود لفظي ووجود كتابي، ووجود ذهني، ووجود خارجي يتضح في هذا الجدول:

الجملة الاسميـــة				
الاستعمال	الوجود اللفظي	الوجود الكتابي	الوجود الذهني	الوجود الخارجي
أنت حاضر	صورة نطق (أنت حاضر)	كتابة (أنت حاضر)	النسبة التامة	النسبة الخارجية
إنّك حاضر	صورة نطق (إنّك حاضر)	كتابة (إنّك حاضر)	النسبة التامة المؤكدة	اتصاف المخاطَب بالحضور

والطريقة نفسها تُتبع للحصول على مفهوم الجملة الفعلية الذي هو مفهوم نحوي مركّب يُؤخذ من ارتباط مفهومين نحويين مفردين أو أكثر مثل (الفعل والفاعل) لأنّ «الأفعال مع فاعليها جملٌ»[1]. أو (الفعل والفاعل والمفعول به) أو (الفعل والفاعل والنعت) أو (أداة نفي والفعل والفاعل والمفعول المطلق) أو غيرها. ولمفهوم الجملة الفعلية ما لمفهوم الجملة الاسمية من الوجود ومراتبه على النحو الآتي في هذا الجدول:

(١) المقتضب: ٤/ ١٢٣.

الجملة الفعليـــــــة				
الاستعمال	الوجود اللفظي	الوجود الكتابي	الوجود الذهني	الوجود الخارجي
جلس الرجل	الصورة النطقية	كتابة (جلس الرجل)	النسبة الخبرية	النسبة الخارجية
كتب الرجل رسالة	الصورة النطقية	كتابة (كتب الرجل رسالة)	النسبة الخبرية	النسبة الخارجية
وهبتُ الرجل داراً	الصورة النطقية	كتابة (وهبتُ الرجل داراً)	النسبة الخبرية	النسبة الخارجية

يتّضح من الجدول أنّ هناك ثلاث جمل فعلية تامة مستعملة، ومنها انتزع الذهن مفهوم(الجملة الفعلية) الذي هو مفهوم مركب من مجموعة مفاهيم مفردة تتمثّل في الجملة الأولى بمفهومي (الفعل والفاعل) المنتزعَين من لفظين مرتبطين معاً هما (جلس) وله مفهوم (الفعل) ولفظ (الرجل) وله مفهوم (فاعل) فيكون مفهوم الجملة الفعلية مفهوماً مركباً من مفهومين هما الفعل والفاعل. وله وجود لفظي ينطق به، ويحسن السكوت عليه لتمام معناه، وله وجود كتابي على الورقة، وله وجود في الذهن وهو معنى (الجملة الخبرية) وهو نسبة خبرية تامة يُدركها الذهن: أي المعنى التام للجملة، وله وجود خارجي وهو عبارة عن نسبة خارجية تنطبق عليها النسبة الخبرية تتمثّل في قيام الرجل الخارجي بفعل الجلوس. وهذا التحليل لعملية إيجاد مفهوم الجملة الخبرية ينطبق كلّياً على الاستعمالين الآخرين كما هو واضح في الجدول المقدَّم.

Scanned with CamScanner

٢ ـ الأساليب الإنشائية:

هي معانٍ نحوية مركبة من أكثر من مفهوم، يقوم العقل بوضعها بعد استقراء استعمالاتها في اللغة مراعياً أصولاً عامَّةً اتّبعها النحويون، ويُريد البحث معرفة الحركة الذهنية التي يقوم بها العقل ليحصل على مفاهيم هذه الأساليب. ويذكر الأصل الذي كان مصدراً لينظر إليه العقل فينتزع منه هذه المفاهيم، وهذا يحتاج إلى بيان بعضها؛ لتكون طريقة انتزاعها عامة تنطبق على تكوين المفاهيم الإنشائية كلّها، ومنها ما يأتي:

أ ـ أسلوب الأمر:

هو تركيب مفيد يدلّ على الطلب، وهذا المفهوم المركّب انتزعه الذّهن عندما رأى لفظاً ارتبط بلفظ آخر، وتولّدتْ بينهما دلالة تامة على الأمر. فهو قول بفعل الأمر مثل«قولك آمراً: اذهبْ واقتلْ واضـربْ»[١]. فكلّ واحد من هذه التراكيب يكوّن جملة الأمر، وهي مركبة من مفهومي فعل الأمر وفاعله الضمير المستتر(أنتَ). والمقصود منها«إذا قلتَ: قمْ. إنّما تأمره بأنْ يكون منه قيام»[٢].

فالمصداق الذي أُخذ منه مفهوم الأمر هو هذه الجمل المركبة من فعل الأمر والفاعل المستتر. وهذه التراكيب تلفظ بصورة لفظية يحصل عليها الذهن عند سماعها، ولها كتابة تدلّ على الألفاظ، وللألفاظ معنى ذهني وهو أمر المخاطب بالقيام بالفعل المذكور في الأسلوب أو النسبة الأمرية التامة. أما الوجود الخارجي فليس لهذا

(١) الكتاب:١/ ١٢.
(٢) الأصول في النحو:٢/ ١٥٧.

Scanned with CamScanner

الأسلوب حصة منه، وليس له تحقّق عند النطق به؛ لأنّ المتكلّم أراد إنشاء هذا المعنى بالألفاظ؛ ليدفع المخاطَب إلى إيجاد المأمور به في الخارج.

ب ـ أسلوب الاستفهام:

مفهوم نحوي مركب يحصل عليه الذهن من رؤية مجموعة من الألفاظ التي يرتبط بعضها ببعض، فمثال ذلك أنْ ينظر الذّهن إلى الهمزة في العربية فيراها تدخل «على الأسماء والأفعال لطلب تصديق نحو أزيدٌ قائمٌ؟ أو تصور، نحو: أزيدٌ عندك أم عمرو؟»[1]. فيُطلق على هذا المركب التام استفهاماً. ومفهوم الاستفهام لا يُؤخذ من لفظ واحد في الجملة، بل من ألفاظ الأسلوب كلّها التي تحمل دلالة طلبية. والمفهوم يدخل في الوجود ومراتبه على النحو الآتي:

الاستفهام				
الاستعمال	الوجود اللفظي	الوجود الكتابي	الوجود الذهني	الوجود الخارجي
أزيدٌ عندك؟	الصورة النطقية لـ(أزيدٌ عندك؟)	كتابة (أزيدٌ عندك؟)	مفهوم النسبة الاستفهامية	.....

إنّ الاستفهام يضعه العقل عند ملاحظة الهمزة التي دخلتْ على جملة اسمية مركبة من لفظين: أحدهما يُطلق عليه مبتدأً (زيد) والآخر

(١) الجنى الداني: ٣٣٠.

Scanned with CamScanner

يُطلق عليه خبراً(عندك) وهذا المجموع من الألفاظ الثلاثة يُطلق عليه استفهاماً. وهو يُلفظ، فتكون له صورة لفظية تحضر في الذّهن، ويُكتب، فتكون له صورة كتابية، ويُفهم المراد منه فيكون له مفهوم في الذّهن، ولكنّ الاستفهام ليس له وجود خارجي أو نسبة خارجية؛ لأنّه طلب يُراد التحقّق منه والإجابة عنه.

ج - أسلوب النهي:

مفهوم أطلقه النحويون على التركيب المكوّن من لا الناهية والفعل المضارع وفاعله[1]. ودلالته الكفّ عن الفعل «فإذا نهيتَ فقلتَ: لا تقمْ. فقد أردتَ منه نفي ذلك»[2]. فالواضع لمفهوم النهي كان أساس هذا الوضع عنده هو الألفاظ التي استعملت في تركيب مفيد مركّب من لا الناهية والفعل المضارع والفاعل، مثل: لا تقمْ، ولا تغضب، ولا تكذبا، ولا تسرقوا، وغيرها. ويُقصد بهذا الأسلوب ردع المخاطَب، وكفّه عن ذلك الفعل المذكور في التركيب.

فيظهر من هذا التحليل أنّ النهي مفهوم مركب يُطلق على مجموعة من الألفاظ يرتبط بعضها ببعض في تركيب مفيد. وهذه الألفاظ هي الأصل الذي أُنتج منه المفهوم وهي تمثّل مصاديقه التي ينطبق عليها، وهذا الأسلوب له وجود لفظي منطوق، ووجود كتابي مقروء، ووجود ذهني مفهوم ومعلوم. ويتوقّف وجود النهي عند هذه المرتبة من الوجود، ولا يتجلّى النهي في الوجود الخارجي؛ لأنّ معناه النهي عن إنجاز الفعل في الخارج والزجر عن تحقّقه، فهو تعبير لفظي يتضمن

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٤/ ١٩٨.

(٢) الأصول في النحو:٢/ ١٥٧.

Scanned with CamScanner

دلالة على الطلب إلى شخص مخاطَب تأمره بالكفّ عن الإتيان بالفعل، فلا علاقة للنهي بالوجود الخارجي؛ إذ لا حقيقة خارجية ينطبق عليها.

يتبيّن لنا ممّا تقدّم أنّ مفاهيم الأساليب الإنشائية لها منشأ انتزاع وهو التراكيب التامة التي تكون مصاديق تنطبق عليها هذه المفاهيم كمفهوم الأمر والاستفهام والنهي وغيرها، وهذه التراكيب تظهر في الوجود اللفظي والكتابي والذّهني، إلّا أنّها لا تُوجد في الخارج؛ لأنّها تحمل دلالات طلبية لم تُنجز عند النطق بها.

النتائج

بعد إجراء هذا التحليل النحوي والدلالي للمفاهيم النحوية وبيان الوجود ومراتبه ومحاولة البحث في التحقيق لكشف الطرق العقلية ودَوْرِ الذهن في خلق هذه المفاهيم اتّضح ما يأتي:

١ - أَنَّ المفهوم النحوي مفهوم اعتباري(جعلي) وضعه الذّهن للإسهام في تيسير النحو العربي واستيعابِهِ وإيصالِهِ بمفاهيم واضحة يتميّز بعضها من بعض.

٢ - المفهوم النحوي له منشأُ انتزاعٍ وهو الألفاظ المستعملة في تركيب مفيد.

٣ - لا يُنتزَع المفهوم النحوي من لفظ مفرد خارج التركيب.

٤ - الذّهن يقوم بعملية قَرْنٍ وربْطٍ بين لفظين أو أكثر في التركيب ثمّ يضع المفاهيم النحوية لهذه الألفاظ بعد استقراء الاستعمال.

٥ - يجعل الذهن المفهوم النحوي مفهوماً عاماً ينطبق على كثير

Scanned with CamScanner

من الألفاظ المستعملة التي تتصف بصفات هذا المفهوم.

٦ ـ المفهوم النحوي يدلّ على لفظ واحد مثل مفهوم المبتدأ أو الفاعل أو المفعول به، فيكون مصداقه لفظاً واحداً، أو يدلّ المفهوم النحوي على أكثر من لفظ، مثل مفهوم الجملة والأساليب الإنشائية.

٧ ـ المفهوم النحوي يتجلّى في الوجود عن طريق ألفاظه المستعملة، وهذا الوجود يتعدّد بدءاً بالوجود الكتابي ثم الوجود اللفظي ثم الوجود الذهني وأخيراً الوجود الخارجي.

٨ ـ الوجود الكتابي أضعف مراتب الوجود ووظيفته حفظ الألفاظ، ويأتي بعده الوجود اللفظي الذي يحكي عن المعنى، ويحضره للذهن، والوجود الذهني أقوى من الوجودين المتقدّمين، وهو يدلّ بقوة على الوجود الخارجي. وينتهي تقسيم الوجود بالوجود الخارجي الحقيقي الذي هو أقوى مراتب الوجود كلّها وهو المنشأ والأصل لإنتاج المفاهيم الحقيقية.

٩ ـ المفهوم النحوي لا يرتبط مباشرةً بالوجود الخارجي، بل يرتبط بالألفاظ التي أُخذ منها. وهذه الألفاظ لها مفاهيم حقيقية منتزعة من الأشياء الخارجية.

١٠ ـ الأساليب الإنشائية مفاهيم نحوية مركبة تُنتزع من مجموعة ألفاظ تكوّن تركيباً مفيداً تظهر بالنطق وبالكتابة وتصل إلى الذهن، ولا تتصف بالوجود الخارجي؛ لأنّ دلالاتها لا تُنجز في الخارج عند إلّا عند النطق.

Scanned with CamScanner

المبحث الثالث

تكوين أنماط الجملة العربية

Scanned with CamScanner

الاستعداد الذهني

إنّ الذهن البشري يمثّل قوة كامنة واستعداداً: أيْ يمرّ الذّهن في المرحلة الأولى من تكوينه بحالة الخلو من أيّ مفهوم أو معلومة مكتسبة. وهذه الحالة تحتاج إلى دليل لإثباتها، ومن أدلة إثباتها النص القرآني الذي هو تجلٍّ للحقيقة المطلقة المحيطة بكل شيء. فإنّنا نطمئن بأقوال الحكيم العليم اطمئنانًا عاليًا، وتجاربنا المحدودة في حياتنا تجعلنا نطمئن ببعض أقوال الناس ممّن نثق بهم عندما نعلم صدقهم في بعض المواقف، فكيف لا نثق بأقوال أصدق القائلين حين نسمع قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[1]؟!

هذه الآية في فهم العلّامة محمد حسين الطباطبائي تعني: «نفوسكم خالية من هذه المعلومات التي أحرزتموها من طريق الحسّ والخيال والعقل بعد ذلك. والآية تؤيد ما ذهب إليه علماء النفس أنّ لوح النفس خالية عن المعلومات أول تكونها، ثم تنتقش فيها شيئًا فشيئًا كما قيل. وهذا في غير علم النفس بذاتها فلا يطلق عليه عرفًا يعلم شيئًا»[2].

فالنفس في أول تجليها ليس فيها علم متحصَّل من الحواس، وإنْ كانت تمتلك علمًا حاضرًا مباشرًا بذاتها، وتحسّ بوجودها. والآية

(١) سورة النحل: ٧٨.

(٢) الميزان في تفسير القرآن: ١٢/ ٣١٢.

Scanned with CamScanner

تجعل هذه الفكرة عامة تشمل الذهن البشري؛ إذ يكون خاليًا من أيّ مفهوم حسي أو خيالي أو عقلي. وفي هذه الحالة الأولى من الجهل ينطوي حينها الذّهن، ويكون وجوده في حالة كامنة واستعداد وقوة لم تظهر بعدُ؛ لأنّ ظهوره يتحقّق في صورة مفهوم، ولم يحصل فيه مفهوم واحد بعدُ.

وهذا يعني انعدام الألفاظ والمفاهيم المكتسبة، فلا توجد جملة واحدة عندئذٍ في الذّهن؛ لأنّه ليس لديه صور لفظية، ولا صور معنوية تمكّنه من أنْ يمارس وظيفته في تركيبها على شكل جمل تامة. بل الذّهن نفسه لم يكن له تحقّق ووجود إلّا كونه في حالة الاستعداد كحال النواة التي لم تكن بعد شجرة، فكيف تُعطي الثمرة حينئذٍ؟!.

فهي مستعدّة للعطاء، ولكنّها لا تُعطي الآن إلا بعد أنْ تصير شجرة. كذلك الذّهن لا يُعطي جملة، ولا يُنتج تركيبًا واحدًا في استعداده، وإنّما هو في حالة قوة، وتهيُّؤ لإنتاج الجمل، وإيجادها.

ويمكن أنْ نستدلّ على هذه الحالة «الجهل بالمفاهيم» باستذكار مراحل سابقة في حياتنا العلمية بالتركيز على الذاكرة الموجودة فينا مع موازنتها بما لدينا من معارف حاصلة الآن، فنحن سندرك مباشرةً الفرق الكبير بين جهلنا السابق، وعلمنا الحاضر. وكلّما توغّلنا في ماضينا تلاشت معلوماتنا الواسعة. ولعلّنا نصل إلى معارف قليلة جدًّا في حياة البشرية، ما يشير إلى وجود حالة الجهل، ويوكّد تلك اللحظة الفارغة من أية معلومة عند الإنسان الأول، وهي نفسها يعيشها الناس عند طفولتهم.

ويمكن أنْ نقرّب الاستعداد الذهني الخالي من المعرفة المكتسبة

Scanned with CamScanner

بحالة مماثلة نعيشها دائمًا في وعينا، وهي أنّنا نُدرك جهلنا الدائم عندما تأتينا معلومة جديدة، فنعلم الفرق عندما نقارن بين وجود هذه المعلومة الجديدة، وبين عدمها قبل أنْ تلج إلى أذهننا، فقد كانت أذهاننا خالية منها ثم حصلت عليها، ففارقت أذهاننا حالة الجهل السابقة، وزاد وعيها بهذه المعلومة الجديدة.

فإذا استقرأنا الجهالات الكثيرة التي مررنا بها كجهلنا بعدد الناس في الأرض، وجهلنا بما يأكلون، وبما يشربون، وأمكنة نومهم، وعدد أعمالهم، وأفكارهم، ومشاعرهم. ونحو ذلك من تفاصيل حياتنا، فضلاً عن أسرار المخلوقات الأخرى، وأسرار الكون... فإنّنا سنحصل على نتيجة كلية من هذا الاستقراء، وهي أنَّ الجهل ثابت فينا، ونحن نعيش في كلّ لحظة فراغًا معرفيًا بشيء أو بأشياء نجهلها.

وهذه اللحظة من الفراغ المفهومي لا تُفيدنا في البحث اللغوي بشيء. وهوَ ما يعني أنّنا نعيش في لحظة من حياتنا بعدم اللغة، وغياب نظامها. ولم تكن في الذّهن أيّة صورة لفظية أو معنوية أو نظام أو بنية عميقة؛ لأنّ الذّهن المجرّد في حالة استعداد، فليس هناك إلا الاستعدادات والقابليات الذّهنية التي لم تتفعّل بعدُ، والأذهان في كمون. والذي يُظهرها، وينقلها من القوة إلى الفعلية إدراك المفاهيم. وما دام الذّهن في حالة «لا يعلم شيئًا» فهو يعيش حالة الإبهام التي لم يبرز فيها أيُّ نحو من الفكر باللغة.

إنَّ الذّهن يكاد ينعدم في تلك اللحظة، فهو وجود قابلية لا فعل فيه، ولا إدراك مكتسب، فكيف نتصّور وجود بنية ذهنية فيه؟ وكيف نعلم أنَّ هذه الجمل التي نسمعها ترجع، وترتبط بأبنية فطرية؟. وليس

في الوجود الاستعدادي إلا حالة الإبهام والانطواء. وكيف نقسّم هذه التراكيب التي ظهرت بعد تحقّق الأذهان، ونُعيدها إلى أبنية متنوّعة متشخّصة في وجود لم يتحقّق بعدُ؟!.

ومن أين حصل الذّهن على القواعد النحوية؟. ونحن نعلم أنّ القاعدة هي نتيجة استقراء عدد من الظواهر ولم يكن هناك ذهن يستطيع ملاحظة الظاهرة اللغوية.،والاستعمال حتى ينتزع منها قانونًا يمثّل بنية كلية مطبوعة في صفحته، وموجودة في ذاته؟

فلا نقبل بهذا التناقض، وربما يرى بعضهم أنّ الذّهن في لحظة وجود الإنسان موجود معه فعلًا. وهذا الذّهن الذي يُخلق جاهزًا هو ذو طبيعة مادية حاله، كحال اليد والعين والأذن وغيرها من أجزاء البدن، فهو وجود مادي انطبعت فيه تلك الأبنية المتصوَّرة. ويكون «التركيب عبارة عن نسق من القواعد الشكلية الثابتة الكلية والفطرية»[1].

وهذه الإشكالية المعرفية في حقيقة الذّهن قد تداولها الفلاسفة. وقد أثبتت الفلسفة الإسلامية تجرّد العقل أو الذّهن بأدلة لا مجال لذكرها. وكيف نقبل بوجود مفاهيم تجريدية في مجال حسي مادي؟!

والخلاصة أنَّ الذّهن البشري في مرحلته الأولى يخلو من أيّ مفهوم، فيمتنع أنْ نجد فيه جملة واحدة؛ لأنَّ الجملة هي نتاج أكثر من مفهوم، فكيف تتحقّق من فراغ؟!.

إذا آمنّا بوجود حالة الاستعداد للذهن البشري فإننا ملزمون بنتائج ضرورية هي:

(١) النحو التوليدي. بعض الأسس النظرية والمنهجية: ٦١.

Scanned with CamScanner

١ ـ لا وجود للألفاظ، ولا المعاني الذهنية المفردة والمركبة في حالة الاستعداد؛ لأنّ الوعاء الحامل لها غير بارز، ولا فاعل بعدُ.

٢ ـ لا وجود لقوانين أو قواعد أو بُنى نحوية في الاستعداد الذهني؛ لأنّ هذه القوانين تمثّل أفكارًا، والاستعداد خالٍ من الفكر.

٣ ـ اللغة وقوانينها من صنع الإنسان وقدرته على الوضع والاستعمال بعد انتقال الذهن وخروجه من مرحلة الاستعداد إلى مرحلة الفعلية.

٤ ـ لا مجال لدراسة أي معرفة لغوية في مرحلة الاستعداد لعدم وجود موضوع للدراسة اللغوية. وتبدأ الدراسات اللغوية عند تكامل الذهن في إنتاجاته اللغوية المختلفة.

٥ ـ دراسة العلاقة بين الذهن واللغة أمر أساس؛ لأنّه هو المنتج لها، والمهيمن على استعمالاتها، والمؤثر في تنوعاتها.

تحقّق الذهن بالمفاهيم

ينتقل الذهن من مرحلة القابلية والاستعداد إلى مرحلة جديدة عند حصوله على المفهوم الأول من أيّ مصدر من مصادر المعرفة. فالذّهن (هنا) يساوي ذلك المفهوم الحاصل فيه، فيختزن الذّهن هذا المفهوم. وهو مفهوم واحد ينتقل من قناة حسية إلى الذّهن، فيصير مفهومًا كليًّا عند دخوله إلى مجال الذهن. وفي هذه المرحلة لا يعودُ الذهن قادرًا على تركيب جملة واحدة، بل لابد من اسم يُخبر عنه «ولا يخبر إلا عن لفظ دالّ على ذات في نفسه مطابقةً، والفعل لا

يدلّ على ذات إلّا ضمنًا، والحرف لا يدلّ على معنى في نفسه»[١]. ثم يتدرّج الذّهن في فعليته وتكامله، وتتوسّع مفاهيمه كلّما ازداد تلقيه، وحصوله على مفاهيم جديدة مع وضع ألفاظ لتلك المفاهيم المنتزَعة من مصادرها الخارجية.

وقد يرى أحدهم أنّ المفهوم المركَّب هو أول ما يدخل إلى عالم الذّهن، أو قد يُسأل عن أول مدخلات الذّهن: أهو المفهوم المفرد(الكلمة) أم المفهوم المركب(الجملة)؟

للإجابة عن السؤال نقدّم الكلمة، فهي أول ما يحصل عليه الذّهن؛ لأسباب منها:

١ - أَنَّ التحوّل من الاستعداد الذّهني إلى فعلية الذّهن يبدأ بالتّدريج من الأقل إلى القليل ثم الكثير ثم الأكثر. وأقلّ التّصورات الذّهنية هو المفهوم المفرد، فالذّهن يلتفت إلى شيء واحد وهو ذلك المفهوم الأول ثم ينظر نظرة ثانية إلى شيء آخر، ويتوّجه إلى ثالث. وهكذا يتسامى في عمليات الإدراك، ويشتدّ في قوته، ويتكثّر في مدركاته. ولا بد للذهن من ثلاث نظرات حتى ينتج جملة: نظرة إلى مفهوم أول، ونظرة إلى مفهوم ثانٍ، ونظرة رابطة بين المفهومين لتكوين جملة.

٢ - أَنَّ المفهوم الواحد أسهل تصورًا من المفهوم المركب. والبدء يكون بالأسهل لا بالأصعب.

٣ - أَنَّ الطفل في بدء نطقه ينطق باللفظ المفرد قبل نطقه باللفظ

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٩.

Scanned with CamScanner

المركب. وهذا يعني أنّ المفهوم المفرد متقدّم في الإدراك على المفهوم المركَّب.

٤ ـ أنَّ التَّصور المركَّب يحتاج إلى عملية تركيب ذهنية. وهذه العملية مسبوقة بإدراك أجزاء المركَّب. فتصور الأجزاء قبل تكوين المركَّب وتصوّره.

٥ ـ أنَّ تصوّر المفهوم المفرد منسجم مع عملية التلقي وإدراك المفاهيم المفردة أو المركبة.

فإنْ سمع الطفل كلمة واحدة فالمفهوم المفرد هو الحاصل في ذهنه. وإنْ سمع جملةً فلا ريب في أنّ أول ما يسمع هو الكلمة الأولى منها قبل أنْ يسمع الكلمة الأخرى؛ فحصوله على مفهوم الأولى أسبق من وصول مفهوم الثانية إلى ذهنه. فعمليات إدخال الألفاظ إلى عالم الذّهن تمرّ من السمع. والسمع تابع لعمليات النطق الذي يتحقّق بالتدريج في مراحل زمانية متتالية. ولا يتحقّق الكلام أثناء النطق في لحظة واحدة حتى يستطيع الذّهن أنْ يدرك الكلام التّام في تلك اللحظة.

ولو كان مدخل الإدراك اللغوي هو البصر: أي عن طريق القراءة، فإنّ التلقي الكتابي يمرّ بمراحل أيضًا، فالإبصار يقع على الكلمة الأولى قبل الثانية فتكون عملية انتقال المدرَكات البصرية: أي الكلمات فيها أسبقية كما في عمليات الإدراك السمعي، فيكون المفهوم المفرد للكلمة الأولى هو الحائز على السبق في الإدراك والحصول الذهني.

فنستنتج من مرحلة فعلية الذهن بمفهوم واحد ما يأتي:

Scanned with CamScanner

١ ـ إدراك مفهوم واحد أسبق من إدراك أكثر من مفهوم.

٢ ـ الذهن يساوي مفهومًا واحدًا عند إدراكه ذلك المفهوم.

٣ ـ تنوّع فعليات الأذهان البشرية بحسب تنوع المفاهيم الأولى التي أدركتها الأذهان.

٤ ـ الذهن غير قادر على تكوين الجملة في مرحلة وجود مفهوم واحد عنده.

٥ ـ قد يكون عند الإنسان أكثر من مفهوم، ولا يكون ذهنه قادرًا على تكوين جملة واحدة في مرحلة نشأته؛ لأنّه ما يزال في مرحلة إدراك المفاهيم فقط.

التّكوين الذّهني للجملة

بعد حصول المفاهيم يستحضرها الذّهن عند الحاجة، ويلتفت إلى العلاقات بينها للتعبير عن قصده، وأفكاره التي هي عبارة عن تصوراته وقد ركّبها من تلك المفاهيم. فعندما يريد أنْ يُوجد جملة، فهو يُحضر المفهوم الأول والمفهوم الثاني ثم يربط بينهما، ويدمجهما في صورة ذهنية مركَّبة جديدة هي الجملة و«ليست الكلمات المؤلفة في عبارة أو جملة إلا صورة لفظية لما يتمّ في الذهن من تأليف. والتأليف في الذهن هو ربط الصورة الذهنية المفردة بعضها ببعض، على نحو تتحقق معه صلة ونسبة بين هذه الصور، فإذا أردنا أنْ نعبّر عن ذلك أو ننقله إلى ذهن السامع أو المخاطب عبّرنا عنه بمركب لفظي»[١].

(١) في النحو العربي، نقد وتطبيق: ٨٢.

Scanned with CamScanner

وبعد أنْ يُوجِد المتكلم الجملة الأولى التي استعملها لغرض معيّن يكون لديه تصوّر مركّب تام بعد أن لم يكن من قبلُ. وعندما يكون الذهن قادرًا على تكوين الجملة بعد إدراك المفاهيم نستنتج ما يأتي:

١ ـ لا بد من وجود مفهومين بينهما علاقة ما؛ لتكوين الجملة.

٢ ـ يبدأ كل فرد من المتكلمين بجملة واحدة.

٣ ـ تتنوّع الجملة الأولى عند كلّ فرد من المتكلمين بحسب مفاهيمه الأولى التي كوّن منها تلك الجملة الأولى.

٤ ـ ضرورة العلاقات بين المفاهيم حتى تتحد في إنتاج الجملة.

وهنا لا بدّ من أنْ أُشير إلى أَنَّ تصوّر وجود البنية العميقة السابقة للجمل غير مقبول؛ لأسباب كثيرة منها:

١ ـ البنية العميقة هي تصوّر ذهني مركّب. وقد ثبت خلو الذّهن من التّصوّر المفرد فضلًا عن التّصوّر المركَّب.

٢ ـ التّصور المركَّب منشأه تصوّر مفرد، ولا يتصوّر المركَّب قبل المفرد. بل الحكم أحد أجزاء الكلام وهو «الإسناد الذي هو رابطة، ولا بد له من طرفين: مسند، ومسند إليه»[١].

٣ ـ الذّهن يحصل على التّصورات المركَّبة من عمليات تركيب بين مفردينِ على الأقلّ أو من الاستقراء أو القياس. وكلّ ذلك يعتمد على الجزئيات؛ لأنّ القضية المنتجَة من القياس أو الاستقراء مركبة من مفردات متقدِّمة عليها، فكيف تتقدّم الأبنية العميقة على ذلك؟.

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٣.

Scanned with CamScanner

٤ ـ البنية العميقة تلغي نظرية الوضع الأول، فالإنسان فكّر في طريقة سهلة للتعبير عن أهدافه بوضع اللغة، والوضع يشمل المفردات والتراكيب. ولو قلنا بوجود بنية عميقة، فإن أغلب الجمل والتراكيب راجعة إليها لا إلى عملية الوضع التي تفرض أنّ كلّ تركيب وضع لمعنى خاص به، فيكون لكل جملة بنية أو قانون يُقاس عليه.

٥ ـ لو كانت البنية العميقة في الذّهن موجودة فلا بد من أنْ تكون صادقة وحاضرة دائمًا، فتكون ملكةً في النفس تدفع عن المتكلم الخطأ في الكلام واللحن، في حين أنّ أكثر المتكلمين يقعون في الخطأ. فالخطأ الكثير دليل على عدم وجود بنية عميقة في الذّهن، فالمعرفة النحوية مكتسبة ينالها المتكلم، ويحاول أنْ يطبّقها عند النّطق، ويلحن قليلًا أو كثيرًا بحسب درجة معرفته، والتفاته إلى القاعدة النحوية. والجهل بالقاعدة من أسباب ذلك اللحن.

٦ ـ لو كانت البنية العميقة موجودة في الذهن، فهذا يعني وجود الذهن في حالة فعلية وتحقّق منذ بدء خلقة بدن الإنسان. وقد ثبت أنْ الذهن يتكوّن بالتدريج.

٧ ـ ما منشأ البنية العميقة؟ وهنا تتعدّد الاحتمالات:

أ ـ البنية العميقة فطرية موهوبة وموجودة في الخلقة البشرية، فتكون من قبيل المعرفة البيّنة بذاتها، ومن العلم الحضوري مثل علم النفس بوجودها. ولكن علم النفس بذاتها مغاير لعلمها بالبنية العميقة، فعلمها بذاتها لا يحتاج إلى دليل، والعلم بالبنية العميقة يحتاج إلى دليل على وجودها؛ لأنّها لو كانت موجودة في الذّهن لما بحثنا عنها، ولما اختلف المفكرون في وجودها.

Scanned with CamScanner

ب ـ البنية العميقة تكون على نحو الاستعداد والقابلية في الذّهن. ولكن هذا الاستعداد لا يتحقّق من غير علة تنقله من الاستعداد إلى الفعلية والتحقّق. فما العلة المحركة لتفعيل البنية العميقة؟ ليس لدى الإنسان سوى مفاهيمه ومركباته التي يوظّفها في تكوين تلك الأبنية العميقة، ومنها يشتق القوانين التركيبية، وليست الأبنية العميقة منشأً لتوليد جمله وتراكيبه. فالأبنية العميقة هي القوانين التي ينتزعها الذّهن من الاستعمالات، فهو الذي «يضع قانونًا كليًّا... يُعرف به المركبات القياسية... وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام»[1].

ت ـ البنية العميقة متولّدة من الاستعمال بعد حذف الزوائد من بنية الجملة، ولكن كيف نحصل على بنية واحدة كلية لدى جميع البشر مع اختلاف أنظمة اللغات المستعملة؟ وكيف نفترض بنية واحدة لعدد غير محدود من الجمل؟.

نحن أمام رؤية معرفية في تكوين الجملة تبدأ بحصول مفهوم واحد ثم يحصل مفهوم آخر. ولا بدَّ من وجود ارتباط بينهما، ويشرط أنْ يكون أحدهما اسماً حتى يولّد الذّهن منهما جملة ثم يستطيع الذّهن أنْ يضيف ما يشاء من ألفاظ إلى بنية الجملة، فتتسع الجملة؛ لتطابق المقاصد، فنكون أمام عملية رياضية تجمع بين الألفاظ بشروط التركيب؛ لتُنتج مركبات.

وليست تبدأ بالمركّب الذّهني ثم تحلّله إلى أجزاء كما في التوليدية التحويلية؛ لأنّ عملية تقطيع الجملة إلى أجزاء مرحلة متأخرة هي عند التّحليل الذّهني. فعملية إنتاج الجمل في الذّهن معكوسة تمامًا

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥.

تبدأ بالجزء، وتنتهي بالمركب. فالتأليف لا يبدأ مباشرةً بالجملة بل بالمفردات؛ إذ يمارس العقل وظائفه في عمليات رياضية تقوم على أساس زيادة مفردة على أخرى في حركة أفقية، وليست تنازلية من المركّب إلى المفرد.

ولذلك لا توجد لدينا «مراحل التحويل من بنية مقدّرة إلى بنية ظاهرة»[1]، بل يوجد قانون وقاعدة نحوية نتعلّمها، ونحتفظ بها في ذاكرتنا، ثم نكوّن الجمل من المفردات بناءً على تلك القاعدة. فالجملة هي نتيجة متأخرة، وحاصل جمع مفردات ذات معنى تام.

أصل الجملة العربية

سؤال عن الأصل في الجمل ما هو؟ أهو الجملة الفعلية أم الاسمية؟.

إنّ الإجابة عن هذا السؤال تتوقف على العلاقات بين اللغة والمتكلم والواقع والمخاطَب. وتلك العلاقات تتصوّر فيما يأتي:

١ ـ الواقع الخارجي وبنية الجملة:

بناء الجملة يتفاعل والمعرفة المكتسبة لدى الإنسان، فهو يعيش بين المعرفة والجهل. وحالة الجهل بالعلم الحصولي أسبق من حالة العلم الحصولي؛ لأنّ الإنسان يولد خالي الذّهن من أيّ تصوّر مفرد أو مركَّب. وعندما يعلم بشيء فالذّهن يصوغ، ويصنع مفهومين من هذه المعرفة، فإذا علم بوجود ماء، يحصل عنده مفهوم ماء، ومفهوم موجود، ثم يركّب بينهما، فتنتج جملة: الماء موجود.

(١) اللسانيات التوليدية التحويلية: ٢٦.

وإذا أدرك أن ذلك الماء بدأ يجري ينتزع من الفعل الخارجي للماء مفهوماً جديدًا. ثم يكوّن جملة مطابقة للخارج: الماء يجري. ولو نظر جيدًا إلى الماء لرأى صفاءه، فيأخذ من الصفاء مفهومًا جديدًا، ويركّبه مع مفهوم الماء في جملة: الماء صافٍ.

هذه الجمل التي كوّنها المتكلم بعد معرفته بالماء ووجوده وفعله وصفته كلّها اسمية مطابقة لواقع الماء في الخارج؛ إذ لا بدّ من وجود الماء أولًا، فنقول: الماء موجود. ولا بد من وجوده حتى يصدر منه فعله، فنثبت له الفعل بقولنا: الماء يجري. ولا بدّ من وجوده حتى نصفه بوصفه التابع لوجوده، فنسمه بقولنا: الماء صافٍ. فالجملة الاسمية مطابقة للنظام الخارجي الذي يفرض وجود الشيء قبل فعله، وتحقّق الفعل قبل اتّصافه بصفة معينة في عالم الموجودات الممكنة.

وفي عالم الوجود الواجب تكون الذات سابقة لصفاتها ولأفعالها وإنْ كانت الصفات عين الذات؛ لأنّ التّجلي والظهور الذاتي قبل التّجلي والظهور الصفاتي.

فنقول: هو موجود و «هو» إشارة إلى الذات الإلهية. ونقول: هو الحيّ. لنعبّر عن اتصاف الذات بصفة الحياة. ونقول: هو يحيي الموتى؛ لنعبّر عن صدور الفعل عن الذات في مقام الفعل.

فإذا طابق المتكلم بين النظام اللغوي والنظام الخارجي، فإنّ تلك المطابقة تتحقّق باستعمال الجملة الاسمية التي تبدأ باسم دالّ على شيء خارجي، وخبره يتعدّد بحسب ما يُخبر عنه. فإنْ كان الإخبار عن وجود الشيء فالخبر يكون اسمًا مفردًا، مثل: اللّه موجود. والإنسان موجود. والسماء موجودة. والأرض موجودة... إلخ. وإنْ كان

الإخبار بصفة من صفات الشيء، فالخبر يكون اسمًا مفردًا نحو: الله عليم. والإنسان فقير. والسماء صافية. والأرض متحركة. والشمس مشرقة. وأخوك مفكّر. وصديقك مخلص... إلخ. وإنْ كان الإخبار عن فعل من أفعال ذلك الشيء، فيكون الخبر جملة فعلية، مثل: الله يرزق الخلق. والإنسان يحب نفسه. والشجر يثمر. والرجل ضحك. والبحيرة جفّت... إلخ.

إذن تكون الجملة الاسمية قبل الجملة الفعلية عندما يريد المتكلم أنْ يعبّر عن منطق الواقع الخارجي. فهو يعلم بالشيء، ويلتفت إليه من غير توجّه منه إلى أمر آخر يتعلّق بذلك الشيء، ويدرك وجوده، أو يعلم بصفة من صفاته أو فعل من أفعاله، فيضع لفظ ذلك الشيء أولًا ثم يخبر عنه بصفة من صفاته أو ببعض صفاته أو كلها أو بفعل من أفعاله أو ببعضها أو كلها بحسب سعة علم المتكلم بالشيء الذي يتحدّث عنه، أو بحسب مراعاة ذهن المخاطَب.

وهذا يقرّر وجود بنية نحوية مطابقة للواقع تتمثل بالجملة الاسمية المركبة من اسمين، أو اسم وجملة فعلية مسندة إليه، أو اسم وشبه جملة، وقد تضاف إليهما ألفاظ تقرر الخصائص الواقعية للموضوع التي يُتكلّم عنه.

٢ - المتكلم وبنية الجملة:

تتفاعل اللغة والوعي البشري والقصد الداخلي للإنسان، وتلتصق الجملة بمحتوى الذّهن، وتتأسّس على الواقع والمعرفة بذلك الواقع، فتُبنى الجمل على أساس تلك المعرفة. وكلما زادت المعرفة زادت كمية الجمل التي تنشأ من تلك المعارف. وهذا أمر واضح جدًّا، فبنظرة

سريعة نجد الآن الكم الهائل من الكتب في ميادين المعرفة المختلفة، في حين كانت الكتب أقلّ بكثير في العصور الأولى للبشرية.

إنّ النظر العقلي لا يدع الجملة تتطابق دائمًا والخارج الذي تنتزع منه. بل يحاول المتكلم بقدراته العقلية والنفسية أنْ يتصرّف في بنية الجملة بحسب رؤية الذّهن إلى الواقع. وللذهن قابلية تنوّع تشكيل المعارف بحسب نظراته إلى الأشياء. ويظلّ يركب جمله؛ لتطابق نظرته إلى الشيء وبحسب زوايا الرؤية، وليس بحسب نظام الشيء الخارجي.

وهنا قد تحدث التغييرات في الجملة الاسمية التي كانت تطابق الواقع الخارجي. وهي تغييرات متنوعة، مثل الحذف والزيادة والتقديم والتأخير... إلخ. وكل ذلك يحصل في الجملة؛ لكي تتطابق والقصد والرؤية الداخلية للأشياء وإن ابتعدت كثيرًا عن مطابقة الواقع أو خلقت واقعًا مفترضًا. فنجد أمامنا متغيرات طارئة يسلّطها المتكلم على البنية السابقة المطابقة للواقع. والبنية التي نفترضها هي المطابقة للواقع الخارجي. وليست المطابقة للذّهن؛ لأنّ الذّهن يمتلئ بالجملة وأنظمتها بعد إدراك الواقع نفسه، فالواقع هو مصدر المفاهيم المفردة و منبع الجمل.

وقد يؤلّف الذهن جملًا جديدة من زاوية نظره للواقع مباشرة، فينظر إلى كتاب، ويلحظ وجوده في المكتبة، فتكون نظرته مطابقة للواقع المحسوس تمامًا، فيقول: الكتاب في المكتبة. وقد يسبق نظره إلى المكتبة قبل الكتاب ثم يجد الكتاب فيها، فيقول: في المكتبة الكتاب. وقد يتصوّر الكتاب، وينظر إلى المكتبة، ولا يرى الكتاب

Scanned with CamScanner

لكثرة الكتب فيها، فيقول: ليس الكتاب موجودًا، أو يسأل عنه: هل الكتاب في المكتبة؟.

وقد ينظر المتكلم إلى شيء وقد سبق نظره إلى فعل من أفعال ذلك الشيء، فيقول: قدم الرجل. أو جلس أخوك. أو يقرأ محمد القصة. فالجملة الفعلية معبّرة عن رؤية الذّهن فعلَ الشيء وصدوره عن فاعله أو نسبة أيّ فعل إلى شيء يسند إليه.

إنّ الجملة عندما يركّبها الذّهن يتحكم بها؛ ليجعلها مطابقة لنظرته إلى الأشياء. فهي في ميدان العقل تتبع قوانين الذّهن وتصوراته عن الواقع، وتتعدّد بتعدد الرؤى الذهنية إلى الأشياء. وكلما سبقت نظرةٌ نظرةً أخرى تكوّنت الجملة مطابقة للنظرة الأولى. لذلك نجد الذّهن قد يمتلك تصورًا واحدًا وفكرة واحدة لكنه يصوغ لها جملًا كثيرة؛ لأنّ تعدّد الجمل، وتكثّرها سببه اختلاف جهات النّظر الذّهني، وتعدّد الحيثيات التي يتصف بها الموجود الخارجي. فلو تحدّث أحدُنا عن صديقه الذي يعرفه جيدًا، أمكنه أنْ يقول الكثير عن زيارته فقط... فقد يقول: يزورني صديقي الآن. تعبيرًا عن الحدث المتحقّق في الحال. أو زارني صديقي. تعبيرًا عن الحدث المنتهي. أو يقول: زيارة صديقي ممتعة. لوصف الزّيارة بالإمتاع... إلخ. فهنا لا توجد أشياء مختلفة بل شيء واحد. واختلاف الجمل الواصفة له؛ لاختلاف نظرات الذّهن نحو ذلك الشيء. وهذا يعني أنْ كلّ نظرة للذّهن نحو الشيء تولّد معرفة جديدة ومقصدًا جديدًا يسعى المتكلم بحرية إلى البوح به بأنماط متعدّدة من الجمل.

ولو كان للعقل نظرة واحدة إلى الشيء أو إلى صفاته لاتبع طريقة

Scanned with CamScanner

واحدة في تكوين الجمل. وبذلك نتوصل إلى أنّ كلّ جملة وكلّ نمط من الجمل له معنى خاص به يولّده الذّهن برؤية خاصة للشيء الذي يشمل جميع الأشياء الخارجية والوهمية. وهذه الرؤية أو النظرة أو الحيثية نعبّر عنها بالقصد والغاية من الكلام.

وخير دليل على خضوع اللغة في تراكيبها لقدرة العقل ما نجده من تصورات مبتدعة عند الأدباء والشعراء. فهم يولّدون جملًا جديدةً تتجاوز القواعد، وتنزاح عن الأنماط المألوفة من الاستعمال؛ لأنّ قدرة الخلق اللغوية شديدة عندهم.

ينتج ممّا تقدّم في اختلاف النّظر الذّهني أنّنا لا نستطيع جعل الجملة الاسمية أو الفعلية هي الأصل في نظام الجملة العربية. بل الأساس الذي يعوّل عليه في تحديد الأصل هو القصد الداخلي لكل متكلم وحده. والقصد أيضًا يختلف من متكلم إلى آخر؛ لاختلاف أسباب النّظر (والتّوجّه الفكري إلى الأشياء) التي ترجع إلى اختلاف طبيعة الأشخاص من حيث قواهم الفكرية وملكاتهم وأخلاقهم ورغباتهم.

فتعدّ الجملة الاسمية أصلًا عند متكلم؛ لأنّ رؤيته تتّجه نحو الأشياء قبل أفعالها أو صفاتها. وتعدّ الجملة الفعلية أصلًا عند متكلم آخر يتصف برؤية للأفعال متقدمة على رؤيته للأشياء. ولا يمكن للمتكلم الواحد إلا أنْ يُكَوِّنَ جملة واحدة في بدء نطقه إمّا أنْ تكون اسمية؛ لأنّها مطابقة لنظره الأول للشيء قبل فعله، أو جملة فعلية مطابقة لنظره للفعل قبل الشيء المتعلّق به الفعل.

وأساس زاوية النّظر إلى الأشياء غير ثابت، فلا نستطيع أنْ نتخذه مقياسًا لتحديد أصل الجملة في اللغة العربية. ويبقى النّظر إلى الواقع

Scanned with CamScanner

ومنطق الأشياء هو الأساس الثابت الذي يجعل الجملة الاسمية هي الأصل؛ لأنها مطابقة لوجود الشيء قبل فعله. وتكون الجملة الفعلية فرعًا؛ لأنّها مطابقة لتفرّع الفعل عن فاعله في الواقع أيضًا.

النتائج

يستطيع الذهن أنْ ينفذ إلى أعماق الأشياء بقدر طاقته وشدته الفكرية. واللغة موجود اعتباري يقاربه الذهن، ويتفحصه؛ ليدرك ماهيته وطبيعته ونظامه. والجملة العربية قد شغلت الباحثين في حقيقتها وأقسامها وأصلها. وقد تأملتُ في بنية الجملة العربية وعلاقتها بالذهن وحقيقته وفاعليته في إنتاج الجمل. وقد توصلت إلى نتائج تمثّل رؤية في فهم نظام الجملة العربية، تتكون من الأفكار الآتية:

١ ـ الذهن في بدء وجوده خالٍ من المفاهيم؛ لأنّه في مرحلة الاستعداد.

٢ ـ يحصل الذهن على المفاهيم من الخارج، ولا يقدر في مرحلة نشأة المفاهيم إلى أن يولد جملة.

٣ ـ يركب الذهن الجمل بعد أن يتكامل، ويُدرك العلاقات بين المفردات.

٤ ـ نظام الجملة مَرَّةً يطابق الخارج، ومَرَّةً يطابق القصد النفسي والفكري عند المتكلم.

٥ ـ لا يُعتمد على رؤية الذهن في تحديد أصالة الجملة؛ لأنها متغيّرة بحسب اتصاله بالخارج وميوله ورغباته.

Scanned with CamScanner

٦ ـ الخارج مقياس ثابت يُعيّن الجملة الاسمية أصلًا للجملة العربية؛ لأنّ النظام الخارجي يُثبِتُ وجود الشيء قبل وجود فعله وقبل وجود صفاته.

Scanned with CamScanner

المبحث الرابع

الاستدلال في الخطاب النحوي العربي

- القياس والتناقض -

Scanned with CamScanner

ينطلق البحث من المتون النحوية متابعًا دورَ العقل في التأسيس الاستدلالي في المعرفة النحوية؛ للحصول على اليقين في تلك المعارف في بنية الخطاب النحوي، كونه خطابًا هادفًا منبثقًا من عقلٍ يحمل الوعي العلمي في اختصاصه من جهة مصطلحاته وقواعده. فهو يمارس الهندسةَ العقليةَ في اختيار المفاهيم، وتركيبها في سياقاتها الواسعة، ويسعى إلى أنْ يهيمنَ على مخاطبه بإعلاء قوة القصدية، وتفعيل جاذبية التداول بآليات العقل الذي يندمجُ في مهمته المنسجمة مع هذا العلم (النحو) مفهومًا وقاعدةً واختلافًا وجدلًا واستدلالًا. فهذه الممارسات المعرفية المتمثلة في إيجاد المفاهيم، وإنتاج القواعد، و اتخاذ الآراء، والردود، والنقد، والتجديد في المعرفة من مهمات العقل، ووظائفه الأصيلة.

يركّز هذا البحث على البناءات المنطقية التي استحضرها النحاة في إنتاج المنظومة العلمية، فيضعها في أُطُر الهندسة المنطقية في متواليات أشكال الاستدلال المنطقي محاولًا أنْ يسترجعَ المقدمات المسلّمة إلى مصادرها المعرفية، ويضعها في صورة الاستدلال إنْ كانت حاضرةً عندهم. وكذلك إعادة المقدمات إنْ كانت مضمرةً بسبب تسارع الخطاب النحوي نحو نتائجه، ومعطياته، إذا ما فهمناه في شرطه العام المتمثّل بالإيجاز والبلاغة. ويناقشُ مجموعةَ الأدلة كلّ دليل وحده... فإذا كان الاستدلال تامًّا صدّقَ الباحث بنتائجه، وأذعن بلوازمه. وإنْ لم يكن الاستدلال تامًّا لم يعد الباحث مؤمنًا

Scanned with CamScanner

بالدليل المعوّل عليه في تلك الأدلة، وبحث عن دليل آخر أو رفض النتائج؛ لكذب مقدماتها.

علاقة المنطق بالعلوم الأخرى

إنَّ علم «المنطق هو ميزان العلوم، وإِنَّهُ مجموع القواعد التي تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في ترتيب المعلومات لاكتساب المجهولات»[١] لذلك ينبغي على الباحث العلمي أنْ يضعَ ميزانَه أمامَه طوالَ مسيرته البحثية حتى يأمنَ عثرات الذهن، وغفلاته بين المعارف المتراكمة حوله، والتي تتسمُ بتجرّدها، وبغيابها عن حواسّ الإنسان، وبصعوبة ملاحظتها جميعًا... فهلّا صحب ما يُعينه في تنسيق معلوماته، ويخدمه في تحصين فكره.

وهذا المعين والصاحب هو «المنطق»؛ لأنّه «من العلوم الآلية التي تعدُّ خادمًا للعلوم الفكرية النظرية، وذلك لأنّه متكفّل ببيان طرق التفكير الصحيحة»[٢].

ماهية الاستدلال

من الضروري أنْ يألفَ الباحثون مفاهيمَ موضوعاتِهم العلمية بالتعرّف على دلالتها الواضحة وتحديدها؛ لتكونَ بداية الحركة العقلية دقيقة وصحيحة، ثم تتوالى مهمات العقل في سيره نحو النتائج المطلوبة. والاستدلال اتخذ جملةً من التعريفات التي بيّنته على النحو الآتي:

---

(١) الإيضاح لمتن ايساغوجي في المنطق: ١٢.

(٢) مناهج الاستدلال علي الرباني: ٩.

١ ـ «هو استنتاج قضية مجهولة من قضية أو عدة قضايا معلومة»[١].

٢ ـ «الاستدلال سلسلة من النظرات المتعاقبة التي يحصل بعضها من بعض، فيُكشف المجهول استدلالًا من (المعلوم) بحثًا عن حقائق أو (إثباتاً) لحقائق سابقة»[٢].

٣ ـ هو «إقامة الدليل لإثبات المطلوب»[٣].

٤ ـ «انتقال الذهن من حكم إلى آخر لعلاقة بينهما... فإن كان طريقًا في الاستدلال هو انتقال الذهن من حكم إلى آخر بلا واسطة بينهما سمّي استنتاجا أو استدلالًا مباشرًا، وإن كان انتقال الذهن من حكم إلى آخر بواسطة الحدّ الأوسط سمي قياسًا أو استدلالًا غير مباشر»[٤].

ولعل التعريف الأخير يُسهم في إيجاد صورة واضحة لهوية الاستدلال المتمثل في الفاعلية الذهنية التي هي الحركة المجردة للقوة الذهنية من قضية أولى إلى قضية ثانية بسبب علاقة بين القضيتين. ثم تتولّد في داخل هذا التعريف صورتان فكريّتان، كلّ واحدة منهما تُبيّن قسمًا من أقسام الاستدلال على أساس وجود الواسطة في الاستدلال وعدمها. فإنْ وجدت كان الاستدلال غير مباشر؛ لأنَّ النتيجة لا تحصل مباشرة، بل تحتاج إلى واسطة من أجل إنتاجها. وإن عدمت الواسطة وحَصَلَ الذهن على نتيجة من قضية مباشرة كان الاستدلال مباشراً. فهذا التعريف ينقلنا مباشرة إلى أقسام الاستدلال.

---

(١) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة عبد الرحمن حسن الميداني: ١٤٩.
(٢) الاستدلال وأثره في توجيه التفكير النحوي والبلاغي أ. خديجة كلاتمة: ١٩٤.
(٣) المنطق ومناهج البحث: ٥٣.
(٤) علم المنطق «المفاهيم والمصطلحات» :٢/ ٧٥.

Scanned with CamScanner

أقسامه

يقسم الاستدلال إلى قسمين:

١ ـ الاستدلال المباشر، وله ثلاث طرائق، هي: التناقض والعكس المستوي وعكس النقيض.

٢ ـ الاستدلال غير المباشر، وله ثلاث طرائق، هي: القياس والاستقراء والتمثيل.

ضرورة الاستدلال في النحو العربي

إنَّ بحث الاستدلال يدخل في جميع العلوم التي فيها تفكير، فإنَّ «أيّ لون من ألوان التفكير يمكن وضعه في صورة قياس، وتضمن صدق نتائجه ويقينها إذا ثبت من صدق المقدمات وانطباقها على واقع الأشياء»[١]. والنحو العربي من العلوم التي تتمتّع بالتفكير كثيرًا؛ لذلك ينبغي أنْ يتفاعل المنطق وعلم النحو. وينبغي أنْ يوظّف؛ لضبط المنهج، والوصف المحكم، وتنسيق النتائج[٢].

وليس من الصحيح أنْ يُبعد الاستدلال عن عملية التفكير النحوي. وإنَّ «إنكار القياس في النحو لا يتحقّق؛ لأنَّ النحو كلّه قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو. ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة»[٣]. وقد أوجب بعضُ النحويين البرهنةَ على المسائل النحوية بالاعتماد

(١) علم المنطق «المفاهيم والمصطلحات»: ٢/ ٧٧.

(٢) ينظر: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: ٢٩.

(٣) لمع الأدلة: ٩٥.

على مبادئه «ينبغي أنْ تعلمَ أنْ كلَّ علمٍ (لَهُ) مبادئ بها تتبرهن مسائله»[١].

وليس من الصحيح معرفيًّا تقليد كلّ نحويّ، وقبول رأيه والحكم على صحّته من غير دليل، فلابدَّ من «التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل. فإنَّ المخلِد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفكّ عن أكثر الأمر عن عوارض الشّك والارتياب»[٢].

فيكون الدليل العلمي سببًا لحصول الاطمئنان النفسي في النتائج المترتبة على وجوده في البحث النحوي، ويشكّلُ عاملًا فعّالًا في التوصّل إلى صحة المعرفة، وإزالة الشكوك في طريقها، إذ بالقياس المنطقي«حصول العلم البرهاني من جميع الوجوه، أعني: على أتمّ ما في طباعها أنْ يحصل للإنسان»[٣].

وهذا هو المظهر الجلي في التأليف النحوي العربي القديم. وقد أثبت النحو العربي جدارته وثباته عندما أسّس منظومته النحوية على بناء منطقي؛ لذلك اتّسم بالتّوحد، والاتفاق، والتكرار في أغلب مصطلحاته، ومسائله وقواعده.

وليس من المعيب أنْ يبقى النحو ثابتًا مستقرًّا إذا بني على أُسسٍ منطقية محكمة تستحضر الدليل دائمًا. وهذا يستدعي من الباحثين فحص الاستدلال النحوي بتفكيك أشكاله، وتحليل محتوياته، وفهم

(١) المستوفى في النحو:٢/ ٤.
(٢) لمع الأدلة: ٨٠.
(٣) تلخيص القياس لأرسطو:٢٧.

Scanned with CamScanner

مرجعياته لبيان صحة الدليل من زيفه؛ إذ إنَّ مناقشة الدليل عملية ذهنية مباركة تجول في التراث النحوي، وتفرز معطياته بإجراءات نقدية موضوعية تسعى إلى إثبات مطابقة المعرفة النحوية للواقع الفعلي للغة واستعمالاتها.

لذلك ينبغي التمسّك بالاستدلال، وهو إثبات المعرفة وقبولها بالدليل والبرهان، ولاسيما في علم النحو الذي هو«علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببرهان وحجج»[١]. وله موضوع وهو اللفظ المؤلف مع غيره من الألفاظ، وله مسائل ومبادئ بها تتمُّ البرهنة على مسائله[٢].

وقد أبدى بعض النحويين رأيه علنًا بالممارسة الاستدلالية في تصحيح مسيرة البحث النحوي قائلًا: «ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العربية كثيرًا من مذاهب النحويين... وصححتُ ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل، وأوضحتُ فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعتُ في ذلك كلّه إلى الدليل»[٣].

وهذا البحث هو دراسة فكرية في الاستدلال النحوي؛ لبيان طبيعة الاستدلال، وأقسامه، ومدى قوته، وتماسكه في بناء منظومة معرفية متناسقة. ويتألف من قسمين:

١ - الاستدلال غير المباشر (القياس المنطقي). ٢ـ الاستدلال المباشر(التناقض).

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٤١.

(٢) ينظر: المستوفى في النحو: ١/ ٤.

(٣) أسرار العربية:٢٧.

Scanned with CamScanner

أنواع القضايا

يلتزم البناءُ الاستدلالي بمقدمات ضرورية يتأسّسُ عليها. وتلك المقدمات هي مجموعة من المسائل أو القضايا التي يدور حولها موضوع العلم. ويعوّل عليها؛ لإنتاج معارف جديدة في ذلك الموضوع. ويشترط المنهج العقلي جملةً من الشروط في كلّ قضية أولية أو راجعة إلى القضية الأولية حتى تكونَ صالحة في عملية الوصول إلى النتائج المطلوبة. لذلك كلّه يأتي بيانُ أنواع القضايا النحوية مندمجًا بأفق الرؤية المنطقية في قسمة القضايا على النحو الآتي:

تعريف القضية:

هي«القول المركب الخبري التام الذي يحتمل الصدق والكذب في نفسه لذاته»[١]. ومن هذا التعريف الجامع المانع للقضية تكون حصةُ القضية النحوية في القياس تلك المسالة التي تكوّن جملة خبرية تحتمل الصدق العلمي أو الكذب، ولا يُبحث (هنا) في القضايا الإنشائية التي ليس من شأنها الاتصاف بالصدق والكذب في نفسها لذاتها.

أنواع القضايا:

تُقسم القضية بحسب الرابطة بين الموضوع والمحمول «بملاحظة طبيعة طرفيها: مفردين أو مركبين أو بحكم المفرد... إلى قسمين: حملية وشرطية.

(١) شرح كتاب المنطق: ٢/ ١٧٦.

Scanned with CamScanner

١ ـ القضية الحملية: «ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء. أو نفي شيء عن شيء»(١).

وتقسم القضية الحملية قسمين:

أ ـ قضية حملية مثبتة (موجبة): هذه القضية مركّبة من موضوع ومحمول، وبينهما نسبة، واتحاد بين الموضوع والمحمول، مثل: «أخوك صادقٌ». وهي متداولة كثيرًا في الخطاب النحوي. ويمكن أن نختار بعضَ النصوص النحوية القديمة التي تتحدّث عن قضايا نحوية مثبتة. إنَّ الخطاب النحوي يتخذُ تركيباتٍ متنوعةً في إنتاج قضاياه، فتظهر القضايا في أشكال تركيبية متنوعة، منها ما يأتي:

أوَّلاً:ـ جملة اسمية كما في القضايا الآتية:

١ ـ «كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ»(٢).

٢ ـ «الجملةُ بعدَ «المبتدأ» خبرٌ عنه»(٣).

٣ ـ «كلّ مُخبر عنه مقدَّم في الرتبة»(٤).

إنَّ هذه المسائل النحوية الثلاث كلَّ واحدة منها مؤلفة من مبتدأ (موضوع) وخبر(محمول) ونسبة واتحاد بين الطرفين. ففي الأولى: تتحدُ صفةُ الرفع بكلّ اسمٍ فاعلٍ بحسب هذه القضية، مثل: ﴿وَٱقْتَرَبَ

(١) خلاصة المنطق: ١٣٢. وهنالك تقسيمات كثيرة للقضايا الحملية والشرطية للإطّلاع عليها يُنظر: شرح كتاب المنطق: ٢/ ١٨٤ـ٢٦٦.

(٢) الأصول في النحو: ١/ ٣٥.

(٣) نفسه: ٧٣.

(٤) نتائج الفكر في النحو: ٣١٢.

Scanned with CamScanner

﴿ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ﴾[١]. إذ كلمة «الوعد» فاعلٌ مرفوعٌ للفعل «جاء». وهي قضية موجبة شاملة لكلّ فاعل في الجملة العربية. والقضية الثانية موضوعها «الجملة» ومحمولها «خبرٌ عنه».

وهما يتحدان معًا. وتُعربُ الجملةُ بعدَ المبتدأ خبرًا له، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[٢] وأمّا القضية الثالثة فهي مركّبة من موضوع «مخبر عنه» ومحمول «مقدّم في الرتبة». وهي قضية شاملة لكلّ لفظ يخبرُ عنه. فهو يتصف بأنّه مقدّمٌ على اللفظ الذي يقع خبرًا له مثل: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[٣]. فـ «وجوه» مبتدأٌ مقدّمٌ على خبره «ناضرة». وهذه القضايا الثلاث خالية من أدوات النفي، فهي مثبتة أو موجبة بالاصطلاح المنطقي.

وقد تأتي القضية النحوية بصورة جملة مثبتة تبدأ باسم مفرد، وخبرُه جملةٌ فعليةٌ مثل «أخوك يصدقُ» ومنها في المسائل النحوية الآتية:

١ - «الصفةُ قد تحلُّ محلَّ الموصوف، تقول: مررتُ بالعاقلِ، وجاءني الظريفُ»[٤]. الموضوع هنا مفرد وهو «الصفة» والمحمول جملة وهي «قد تحلُّ محلَّ الموصوف». فترى الاسم الأول «العاقل» استعمل مجرورًا، و«الظريف» قد استعمل في المثال الثاني فاعلًا. وهما في الأصل صفتان لموصوفينِ محذوفينِ.

---

(١) سورة الأنبياء: ٩٧.

(٢) سورة الرّحمن: ١ - ٢.

(٣) سورة القيامة: ٢٢.

(٤) المقتضب: ٤/ ١٨٥.

Scanned with CamScanner

ولعلَّ كثرةَ الاستعمال، والإيجاز يسمحان بهذا الإحلال الموضعي مع أنَّ المعنى واضحٌ جدًّا. وله استعمالاتٌ كثيرةٌ في النص القرآني، منها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾[١] فتجدُ «الصادقين» مجرورًا وهو صفة قامتْ مقام الموصوف. وقوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[٢] فقد جاء «الصادقين» منصوبًا بعد أنْ حلَّ محلَّ موصوفه.

٢ ـ «الحالُ قد تكونُ من النكرة. وهو قول اللّه عزَّ وجلَّ: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾[٣]»[٤]. إنَّ هذه القضية تألفت من موضوع مفرد «الحال» ومحمولٍ جملةٍ «قد تكون من النكرة». للتعبير عن جواز وقوع الحال من الاسم النكرة، فيكون صاحب الحال نكرة الذي هو بالأصل معرفة.

ثانياً: - جملة فعلية مثل: « صدقَ أخوك». ومثلها في القضايا الآتية:

١ ـ «قد يقعُ المبتدأ والخبر معرفتين معًا،كقولك: زيدٌ المنطلقُ، واللّهُ إلهنا»[٥]. تبدأ هذه القضية بفعل وفاعل و معطوف عليه، فتشكّلُ كلُّها موضوعَ القضية « يقعُ المبتدأ والخبر» في حين أنَّ المفرد «معرفتين» يمثّلُ محمولَ القضية.

---

(١) سورة التوبة: ١١٩.
(٢) سورة المائدة من الآية: ١١٩
(٣) سورة الأحقاف من الآية: ١٢
(٤) المسائل المنثورة: ٣٩.
(٥) المفصل في علم العربية: ٥١.

Scanned with CamScanner

٢ ـ «الزمانُ ينصبُ كلُّه، نحو: أتيتُه اليومَ، وبكرةً...»[١].

هذه قاعدة نحوية تتألف من موضوع «الزمان». ويقصدُ به ظرف الزمان، والموضوع لفظ مفرد. ومحمولها «ينصب» وهو جملة فعلية.

ب ـ قضية حملية منفية (سالبة):

وهي القسم الثاني من قضايا النحو التي تتألف من موضوع ومحمول، ويسلب فيها المحمولُ عن الموضوع. مثل « لم يصدق أخوك». ولها استعمالٌ شائعٌ في المنظومة النحوية نذكرُ بعضَ موارده فيما يأتي:

١ ـ «اعلم أنّه ليس كلُّ موضعٍ ولا كلُّ مكان يَحسُن أن يكون ظرفاً. فممَّا لا يحسن أن يكون ظرفاً أنَّ العربَ لا تقول: هو جَوفَ المسجد ولا هو داخِلَ الدار ولا هو خارِجَ الدار حتى تقول هو في جوفها وفي داخل الدار ومن خارجها»[٢].

هذا النص يضع القضيةَ النحويةَ في صورة جملة منفية بأداة النفي «ليس»، والموضوع فيها «موضع»، والمحمول «يحسنُ أنْ يكونَ ظرفًا»، إلّا أنَّ النسبة بين الموضوع والمحمول مسلوبة ومنفية، فلا يوجد اتحادٌ بين طرفي القضية. فإذا استُعمِلَ ظرفُ المكان خبرًا عن شخص كان الاستعمال لحنًا. ومن مصاديق أجزاء هذه القضية موضعُ كلمة «جوف المسجد» وموضعُ «داخل الدار» وهو موضع الخبر ومكانه في الجملة، الذي هو موضوع القضية. ومصداق المحمول

(١) الأنموذج في النحو: ١٨.
(٢) الكتاب: ١/ ٤١٠.

Scanned with CamScanner

في القضية هو عدم استعمال الظرف في موضع الخبر المذكور «العربُ لا تقول».

٢ ـ «لا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ وهو النكرة، ألا ترى أنَّك لو قلت: كان إنسانٌ حليمًا أو كان رجل منطلقاً كنتَ تَلْبِسُ؛ لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا»[١].

وهذه الجملة المنفية هي قضية سالبة مكوّنة من موضوع وهو «النكرة» ومحمول وهو «لا يبدأ بما فيه اللبس» ومثال الموضوع كلمة «إنسان» وكلمة «رجل» ومصداق الخبر هو نفي ذلك الاستعمال في كلام العرب وعدم تحقّقه في لغتهم الفصيحة.

٣ ـ «لا يجوز أنْ يتقدّم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر»[٢]. في هذه القضية موضوع وهو «الفاعل والمفعول مع المصدر» والمحمول وهو جواز تقديمهما على المصدر. وقد سُلِبَ، ونُفي جوازُ تقديم «المحمول» من فاعل المصدر ومفعوله «الموضوع» على المصدر نفسه.

٢ ـ القضية الشرطية:

هي «ما حُكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو عدم وجود نسبة بينهما»[٣]. وتتألف هذه القضية بعد تفكيك أجزائها من: رابط + المقدّم + التالي. مثل « إذا صدق أخوك يُحترم». ولو مثّلنا لها بمسألة نحوية:

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٨.

(٢) الأصول في النحو: ١/ ١٣٧.

(٣) خلاصة المنطق: ١٣٥.

Scanned with CamScanner

«إذا وقعتْ خبرًا ـ الجملة ـ كانتْ نائبةً عن المفرد، واقعةً موقعه»[١].

فنجد فيها «إذا» وهو الرابط بين طرفي القضية إذ«يدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين، فيربط إحداهما بالأخرى، فتصيران كالجملة الواحدة»[٢]. و «وقعتْ الجملة خبرًا» وهذا المقدّم. وأمّا إذا «كانتْ نائبة عن المفرد» فهي التالي. وفي هذه القضية ملازمة بين طرفيها، فإذا تحقّق المقدَّم وهو وقوع الجملة خبرًا، تحقّق التالي وهو النيابة عن الاسم المفرد الواقع خبرًا.

والقضية الشرطية متداولةٌ كثيرًا في الخطاب النحوي، ولها قسمان من حيث ثبوت النسبة بين طرفي القضية، وعدم ثبوتها. ونشير إلى أمثلة منها تُبيّنُ القسمين على النحو الآتي:

أ ـ القضية الشرطية الموجبة: وهي التي تُثبت النسبةَ بين المقدَّم والتالي كما في القضايا الآتية:

١ ـ «فإنْ تقدَّم المستثنى، لم يكنْ إلّا النصبُ. تقول: ما قام إلّا زيدًا أحدٌ»[٣]. تتألف هذه القضية من: «إنْ» وهو الرابط. و «تقدَّم المستثنى» وهو المقدَّم. و «لم يكنْ إلّا النصبُ» وهو التالي. والملازمة فيها ثابتة، فكلما تقدَّم المستثنى على المستثنى منه كان المستثنى منصوبًا.

٢ ـ «فإنْ ثنيتَ أو جمعتَ... جاز الإضافة في اللفظ نحو: «الضَّاربا زيدٍ»، و«الضَّاربو زيدٍ»»[٤]. وهذه المسألة تتعلّقُ بالإضافة اللفظية: أيْ

(١) شرح المفصل: ١/ ٢٢٩.
(٢) نفسه: ١/ ٢٤١.
(٣) اللمع في العربية: ١٢٣.
(٤) المقصد في شرح رسالة الإيضاح: ١/ ٤٦٩.

Scanned with CamScanner

إضافة اسم الفاعل إلى الاسم المفرد المعرفة. وهي تتكوّنُ من: رابط «إنْ» ومقدم وهو: «ثنيتَ أو جمعتَ». وتالٍ وهو « جاز الإضافة في اللفظ». وتوجد نسبة بين طرفي القضية، فعند تثنية اسم الفاعل أو جمعه تجوز إضافته إلى المفرد المعرفة.

٣ ـ «إذا عطفتَ اسمًا على إنَّ وما عملتْ فيه من اسم وخبر، فلك أنْ تنصبه على الإشراك بينه وبين ما عملتْ فيه إنَّ، ولك أنْ ترفع تحمله على الابتداء... فتقول: إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرًا وعمرو»(١). اتخذت القاعدة النحوية في إعراب الاسم المعطوف على اسم «إنَّ» شكلَ قضيةٍ شرطية مثبتة، مقدمها جملة «عطفتَ اسمًا على إنَّ وما عملتْ فيه من اسم وخبر»، وتاليها جملة « لك أنْ تنصبه على الإشراك بينه وبين ما عملتْ فيه إنَّ، ولك أنْ ترفع تحمله على الابتداء». والرابط بين طرفي القضية الشرطية هو «إذا» في بداية المقدَّم، و«الفاء» في بداية التالي.

ب ـ القضية الشرطية السالبة وهي التي تَنفي النسبةَ بين المقدَّم والتالي، ك « ليس كلما صدق أخوك يُحترم صديقُه» وكالقضايا النحوية الآتية:

١ ـ «إنْ لم يكنْ في الكلام من ذلك شيء لم يجز التقديم، نحو قولك: ضرب موسى عيسى»(٢). وهذه القضية شرطية دخل عليها حرف النفي «لم» في الجزء الأول، وفي الجزء الثاني، فتنفي النسبة والارتباط بين عدم وجود لفظ مبيّن للفاعل من المفعول به

(١) الأصول في النحو: ١/ ٢٤٠.
(٢) المقرّب: ١/ ٥٣.

في الجملة وبين جواز تقديم المفعول به على الفاعل: أيْ لا يصحُّ تقديم المفعول به عند فقدان الدليل في الجملة على تمييز الفاعل من المفعول به.

٢ ـ «أمّا الخلقُ الثابتُ فلا يجوز أنْ يتعجبَ منها»(١). تتألفُ هذه القضية من رابط «أمّا» و«الفاء»، ومقدّم «الخلق الثابت» وتالٍ «لا يجوز أنْ يتعجبَ منها» وهي تنفي الاتصال والتلازم بين الطرفين، وتسلبه؛ إذ الفعلُ الدالُّ على سجية ثابتة لا يشتقُ منه فعلُ تعجب.

٣ ـ «فأمّا قولك: ما أحسنَ زيدًا ونحوُهُ فلا يكون منه مستقبلٌ ولا حالٌ... لا تقول: ما يحسن زيدًا، وأنت متعجبٌ، ولا ما سيحسنُ زيدًا»(٢). فالقضية هذه شرطية منفية قوامها الرابط «أمّا» و«الفاء». والمقدَّم» قولك: ما أحسنَ زيدًا ونحوُهُ». والتالي: «لا يكون منه مستقبلٌ ولا حالٌ». ومعنى القضية سلب الارتباط والنسبة بين صيغة التعجب «ما أفعلَ» واشتقاق الفعل المضارع أو المستقبل منها؛ إذ لا يُستعملُ الفعلُ المضارعُ الدّالُّ على الحاضر أو المستقبل في أسلوب التعجب من هذه الصيغة القياسية.

«القياس المنطقي»

إنَّ الاستدلال غير المباشر في البحث المنطقي له ثلاث طرائق هي: القياس والاستقراء والتمثيل. وهذا الفصل يبحث في القياس فقط، ويغادر ميداني الاستقراء والتمثيل؛ لأنَّ القياسَ عمليةٌ عقليةٌ

(١) المقرّب: ١/ ٧١.
(٢) المخترع في إذاعة أسرار النحو: ١١٣.

Scanned with CamScanner

خالصةٌ ترحبُ بالنتائج المفحوصة سابقًا، فتضعها في ترتيب جديد منتج معطياتٍ مقنعةً.

وهو يمثّل بأشكاله المنتجة أطرًا عقلية تتهيأ للعقل؛ لأنْ يضع معلوماته (في أيّ علم) فيها؛ كي يقتنصَ المعلومة الجديدة. «إنَّ هيئة الاستدلال على أقسام مختلفة، منها: أنْ يكون في القياس حدٌّ أصغر أو حدٌّ أوسط متكرّر وحدٌّ أكبر، سواءٌ كانت المادة صادقة أم كاذبة، وسواءٌ كانت في علم المنطق أم في علم النحو أم الفقه أم علم الأصول أم علم الفلسفة أم أي علم، وهذا يعني أنَّ مواد القياس مختلفة. أمّا القياس فواحد»[١].

القياس

هو «قولٌ مؤلّفٌ من قضايا متى سُلّمتْ لزم عنه لذاته قولٌ آخر»[٢]. وقيل فيه: «تطبيق القاعدة الكلية على جزئِيِّها لمعرفة حكم الجزئيات»[٣]. ومن هذين التعريفين يُفهم أنَّ القياس مركّب من أجزاء هي:

١ ـ المقدمة الأولى «الصغرى»: هي قضية يكونُ فيها الجزئي مثل القضايا الحملية الآتية: («في» حرف جرّ). (الاسم العلم المنادى مبني على الضَّم). (المفعول به منصوب). (الضمير اسمٌ). والقضايا الشرطية: (إنْ كان الفعل ماضيًا فهو مبني). (لو كان المبتدأ منصوبًا

(١) شرح كتاب المنطق: ٣/ ١٠٧.
(٢) المنطق: ٢٠٣.
(٣) خلاصة المنطق: ١٦٣.

Scanned with CamScanner

فلا يُعدُّ من العُمَد). (كلما كان اسم الفاعل دالًّا على الماضي كانتْ إضافته معنوية).

والمقصود بالجزئي هو موضوع القضية الصغرى المراد معرفةُ حكمِه بالاستدلال. وأمثلته في هذه الجمل: [«في» والاسم العلم والمفعول به والضمير] في القضايا الحملية. وأمثلته في القضايا الشرطية: [الفعل الماضي والمبتدأ واسم الفاعل].

٢ ـ المقدمة الثانية «الكبرى»: هي القضية التي «تؤلف القاعدة الكلية التي يعمد إلى تطبيقها على الجزئي لمعرفة حكمه عن طريق الاستدلال بالقياس»[١].

ومن أمثلة المقدمة الكبرى القضايا الثانية بعد القضايا الصغرى فيما يأتي: [«في» حرف جرّ + كلُّ حرف جرّ له معنى]. [الاسم العلم المنادى مبني على الضّم + كلُّ اسم منادى مبني على الضم قبله حرف نداء]. [المفعول به منصوب. + لا شيء من المنصوب مبتدأ]. [الضمير اسمٌ + كلُّ اسم يجوز رفعه].

[إنْ كان الفعل ماضيًا فهو مبني + لكنّه ماضٍ]. [لو كان المبتدأ منصوبًا فلا يُعدُّ من العُمَد. + لكنّه يُعدُّ من العُمد]. [كلما كان اسم الفاعل دالًّا على الماضي كانتْ إضافته معنوية. + كلما كانت إضافة اسم الفاعل معنوية كان معرفةً].

٣ ـ النتيجة: هي «القول اللازم من القياس»[٢]. وقيل: «هي القضية

(١) خلاصة المنطق: ١٦٤.

التي يُنتهى إليها بعد تطبيق الكبرى على الصغرى»[١].

ويمكن أنْ نستنتج من القضايا السابقة النتائج الآتية:

[«في» حرف جرّ + كلُّ حرف جرّ له معنى] = «في» له معنى.

[الاسم العلم المنادى مبني على الضّم + كلُّ اسم منادى مبني على الضم قبله حرف نداء]. = الاسم العلم المنادى قبله حرف نداء.

[المفعول به منصوب. + لا شيء من المنصوب مبتدأ] = المفعول به ليس مبتدأً.

[الضمير اسمٌ. كلُّ اسم يجوز رفعه]. = الضمير يجوز رفعه.

[إنْ كان الفعل ماضيًا فهو مبني + لكنّه ماضٍ] = الفعل الماضي مبني.

[لو كان المبتدأ منصوبًا فلا يُعدُّ من العُمَد. + لكنّه يُعدُّ من العُمد] = ما كان المبتدأ منصوبًا.

[كلما كان اسم الفاعل المضاف دالًّا على الماضي كانتْ إضافته معنوية. + كلما كانت إضافة اسم الفاعل معنوية كان معرفةً]. = كلما كان اسم الفاعل المضاف دالًّا على الماضي كان معرفةً.

أقسام القياس

قُسّم القياس إلى قسمين هما:

١ - القياس الاقتراني: وهو ما لم يُصرّح في مقدمتيه بالنتيجة أو

(١) خلاصة المنطق: ١٦٥.

Scanned with CamScanner

بنقيض النتيجة[١]. وله قسمان:

أ ـ الاقتراني الحملي: يكون مؤلفًا من قضايا حملية فقط. مثل:

النعتُ تابعٌ + كلُّ تابع له متبوع = النعتُ له متبوع.

ب ـ الاقتراني الشرطي: يكون مؤلفًا من قضايا شرطية فقط، أو حملية وشرطية.

ومثال المركب من قضايا شرطية:

كلما كان الاسم الثلاثي ساكن الوسط جاز صرفه + كلما كان مصروفًا لا يُبنى = كلما كان الاسم الثلاثي ساكن الوسط لا يُبنى.

ومثال المركب من القضايا الحملية والشرطية قولهم: الاسم كلمة + الكلمة إما مبنية أو معربة = الاسم إما مبني أو معرب.

٢ ـ القياس الاستثنائي: وهو ما يُصرّح في مقدمتيه بالنتيجة أو بنقيض النتيجة[٢]. فيقال:

إن كان علي صادقًا فواجب إكرامه.

لكنه صادق.

فعلي واجب إكرامه.

ومثاله في النحو:

إنْ كان الفعل مضارعًا فيجوز رفعه + لكنه مضارع = الفعل المضارع يجوز رفعه.

---

(١) ينظر: خلاصة المنطق: ١٦٥.

(٢) ينظر: نفسه: ١٦٥.

Scanned with CamScanner

فنرى النتيجة مذكورة في المقدمة الصغرى.

ومثال الاستثنائي المصرِّح بنقيض النتيجة:

لو كان علي كافرًا فهو لا يطيع اللّه.

ولكنه قد أطاع اللّه.

ما كان علي كافرًا.

وعلى شاكلته يقال:

لو كان المضاف مجزومًا فلا يكون اسمًا + لكنّه اسم = ما كان المضاف مجزومًا.

فتجد نقيض النتيجة مذكوراً في المقدمة الصغرى، إذ النتيجة سالبة، والمقدمة الصغرى موجبة.

القياس الاقتراني الحملي

ينبغي أنْ نعرف حدود الاقتران الحملي التي هي:

١ - الحدُّ الأوسط: هو المتكرّر في المقدمتين.

٢ - الحدُّ الأصغر: هو المذكور في المقدمة الصغرى.

٣ - الحدُّ الأكبر: هو المذكور في المقدمة الكبرى.

إنَّ الجملة: الكتاب مفيد. والجملة: كلُّ مفيد ثمين. والجملة: الكتاب ثمين. كلّها جمل حملية، ومعها حروف هي روابط للأفعال بالأسماء، وكلُّ رابط له معنىً غير مستقل. ولتطبيق هذه الحدود في الخطاب النحوي نذكر القياس الآتي:

Scanned with CamScanner

زيدٌ معرفةٌ + كلُّ معرفة لا تُوصف بنكرة = زيدٌ لا يوصف بنكرة.

فالحدُّ الأوسط في الاستدلال هو «معرفة» مذكور في القضية الصغرى وهو محمولها، والموجود في القضية الكبرى وهو موضوعها. والحدُّ الأصغر هو «زيد» المذكور في القضية الصغرى موضوعًا لها. والحدُّ الأكبر هو «لا تُوصف بنكرة» الذي يمثّل محمول القضية الكبرى وهو غيرُ مذكورٍ في المقدمة الصغرى.

ولهذا القياس قسمة على أساس وجود الحدِّ الأوسط في مقدمات القياس، فله أربعة أشكال. ولا نريد أن نذكرها مفصلة، ونكتفي بطرائق النحويين في القياس عامَّةً في الاستدلالات الآتية:

١ - الاستدلال النحوي الآتي: «إنَّ الذي يدلُّ على ذلك لحاق علامة التأنيث لها على حدّ ما تلحق الفعل... نحو:... ليستْ هندٌ قائمةً كما تقول:... قامتْ هندٌ»[١]. ونتصور بنية الاستدلال في الصورة الآتية:

«ليس» اتصلتْ به تاء التأنيث.

كلُّ ما اتصلت به تاء التأنيث فعلٌ.

«ليس» فعلٌ.

٢ - «أمّا الدليل على اسمية «كم» فهو: أنَّك تُخبر عنه، تقول: «كم رجلًا جاءك؟» فيكون في موضع رفع، و «كم رجلًا ضربتَ؟» فيكون في موضع نصب، و«بكم رجلٍ مررتَ؟» فيكون في موضع جرّ»[٢]

(١) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٨٦.

(٢) المقتصد: ١٢٠.

إنّ المقدمة الكبرى لهذا القياس مضمرة تُعاد عندما يُصاغ القياس على الشكل الآتي:

«كم» يُخبرُ عنها، تقول: «كم رجلًا جاءك؟»... و «كم رجلًا ضربتَ؟»... و«بكم رجلٍ مررتَ؟».

كلُّ ما يُخبرُ عنه اسمٌ.

«كم» اسمٌ.

٣ ـ من تطبيقاته «كلُّ جملة وقعتْ موقع المفرد قُدّر في موضعها ما يستحقُّ المفرد في ذلك الموضع من الإعراب. فإذا قلتَ: «مررتُ برجل ذهب أبوه «، كان قولك: «ذهب أبوه» في موضع جرّ »[١].هذا الاستدلال ترتيبه المنطقي يتخذ الشكل الآتي:

«ذهب أبوه» وقعت موقع المفرد، فيجوزُ أنْ تقول: «مررتُ برجلٍ ذاهبٍ».

كلُّ جملة وقعتْ موقع المفرد قُدّر في موضعها ما يستحقُّ المفرد في ذلك الموضع من الإعراب، فتقول:

«ذهب أبوه» في موضع جرّ؛ لأنّها تقع موقع الصفة لرجل.

٤ـ جاء الاستدلال في النص الآتي:«الفعل والحرف لا يصحُّ الإخبارُ عنهما، لو قلت: «خرج قام» أو «قتل ضرب»، لم يكن كلامًا... وكذا لو قلت: «حَسَنٌ أنْ»، أو «خرج إلى»... لم يكن في ذلك معنى»[٢].إنَّ هذا النص فيه قياس منطقي يُبنى على الشكل الآتي:

(١) نفسه: ٢٤٩.

(٢) نفسه: ٤٥.

Scanned with CamScanner

«خرج» و«قتل» و «أنْ» و«إلى» فعلان وحرفان.

كلُّ فعل وحرف لا يُخبرُ عنهما.

«خرج» و«قتل» و «أنْ» و«إلى» لا يُخبرُ عنهما.

٥ ـ استدل بالقياس في النص الآتي:«اعلم أنَّ «زال» فيه معنى النفي و «ما» للنفي. والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابًا وإثباتًا... لهذا لم يجز أنْ تقول: «ما زال زيدٌ إلا منطلقًا»... لأجل أنَّ «إلا يُؤتى» به لنقض النفي... وإذا كان الكلام ثابتًا لم يحتج إلى إثباته؛ لأنَّ إثبات الثابت ومحاولة نقض النفي مع تعري الكلام منه محال لا يتصوّر»[١]. ويتخذ القياس البنية الآتية:

«مازال زيدٌ منطلقًا» إثباتٌ.

إذا كان الكلام ثابتًا لم يحتج إلى إثباته.

«مازال زيدٌ منطلقًا» لم يحتج إلى إثباتِهِ بـ«إلا».

٦ ـ من القياس قولهم: «إنَّ مذْ مع الاسم الذي يرتفع بعدها تكون منتهى كلام... فمحال أن يكون حرفًا واسمًا؛ لأنَّ الحرف والاسم لا يأتلف منهما كلام... فإذا لم يمكن أنْ تكون منذ (يومان) حرفًا واسمًا تعيّنَ أنَّ منذُ اسم»[٢]. وتكون طريقة تركيبه على النحو الآتي:

منذ والاسم المرفوع بعدها يأتلف منهما كلامٌ تامٌّ.

كلُّ حرف واسم لا يأتلف منهما كلامٌ تامٌّ.

(١) نفسه: ٣٥٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٥١.

Scanned with CamScanner

منذُ ليست حرفًا.

وهذا الاستدلال ينفي حرفية منذ، ولا ينفي فعليتها، ولا يثبتُ اسميتها أيضًا.

٧ ـ استدل الزجاجي قائلًا: «اختلف النحويون في «وحده» فمنهم من زعم أنَّه انتصب انتصاب الظرف وهو يونس... أما يونس فيدلُّ على فساد مذهبه أنَّ ما ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أنْ يجعل ظرفًا بقياس»[١]. وهذا القياس يتخذ الصورة الآتية:

«وحده» ليس بزمان ولا مكان «جُعل ظرفًا بقياس».

كلُّ ما ليس بزمان ولا مكان «لا ينبغي أنْ يجعل ظرفًا بقياس».

«وحده» لا ينبغي أنْ يجعل ظرفًا بقياس.

٨ ـ قال الزجاجي مستدلًا: «يشترط في الجمل أنْ تكون محتملة الصدق والكذب، عريّة عن معنى التعجب فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه!، ولا الذي هل ضربته؟، ولا الذي لا تضربْه؛ لأنَّ معنى الجملة لا يحتمل الصدق والكذب »[٢]. فتكون صورة الاستدلال بالبناء الآتي:

«ما أحسنه!»، و «هل ضربته؟»، و «لا تضربْه» جمل لا تحتمل الصدق والكذب.

كلُّ جمل صلة الموصول تكون محتملة الصدق والكذب.

---

(١) نفسه: ٢/ ١٦٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٨١.

Scanned with CamScanner

«ما أحسنه!»، و «هل ضربته؟»، و «لا تضربْه» لا تكون صلة الموصول.

٩ ـ استدل به في المسألة الآتية: «يُشترط في الظروف والمجرورات أنْ تكون تامّة: أي في وصف الموصوف بها فائدة، وإلّا فلا يجوز الوصف بها نحو: مررتُ برجلٍ اليومَ وبرجلٍ لك، ألا ترى أنَّه غير مفيد»[١]. ويمكن أنْ يصاغ تركيب الاستدلال كما يأتي:

«اليوم»، و«لك» ظرف ومجرور ليسا تامَّيْن

كلُّ الظروف والمجرورات إذا كانت تامّة تقع نعتًا

«اليوم»، و«لك» لا يقعان نعتًا

القياس الاقتراني الشرطي

قد اتضح أنّه مؤلف من قضايا شرطية فقط، أو حملية وشرطية. ومن تجلياته في الدرس النحوي الاستدلالات الآتية:

١ ـ «إنْ جُعل «خرج» اسمًا لرجل مع ضمير مقدّر كقولهم: «تأبّط شرًّا»، جاز أنْ يقول: «ضحك خرج»، كما جاز: «ضحك تأبّط شرًّا»[٢] وهذا الاستدلال الاقتراني الشرطي نرتب قضاياه بالصورة الآتية:

إنْ جُعل «خرج» اسمًا لرجل مع ضمير مقدّر جاز أنْ يخبر عنه.

قد جُعل «خرج» اسمًا كتأبّط شرًّا.

جاز أنْ يقول: «ضحك خرج».

(١) شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٩٥.
(٢) المقتصد: ٥٩.

Scanned with CamScanner

٢ ـ «اعلم أنَّ «قائم» في قولك: «أقائم أخواك؟» اسم فاعل، واسم الفاعل يعمل إذا اعتمد على شيء وقد اعتمد «قائم» على همزة الاستفهام فعمل الرفع في «أخواك»»[١].

«قائم» اسمُ فاعل اعتمد على استفهام.

كلُّ اسمِ فاعلٍ يعمل إذا اعتمد على شيء.

«قائم» يعمل الرفع في «أخواك».

٣ ـ «الوصف بالمصدر... له في الوصف طريقان: أحدهما: أنْ تُريد المبالغة، والثاني: أنْ لا تُريدها. فإنْ لم تُرد المبالغة فهو (عندنا) على حذف مضاف، نحو: مررتُ برجلٍ عدْلٍ، تُريد ذي عدْلٍ»[٢] فتكون بنيته المنطقية:

المصدر في «مررتُ برجلٍ عدْلٍ» لم تُرد به المبالغة.

كلُّ المصدر الصفة إنْ لم يُرد به المبالغة فيه حذف.

المصدر «عدْل» فيه حذف.

٤ ـ «أما المعرّف بالألف واللام: فهو كلُّ اسم يكون معرفة وفيه الألف واللام، فإذا زالتْ عنه صار نكرةً. وهذا تحرّز من مثل: الحارث والعبّاس، فإنَّ كلَّ واحد منهما معرفة زالتْ عنه الألف واللام أو لم تزل، فهو إذن من قبيل الأعلام»[٣] وصورته المنطقية بالشكل الآتي:

(١) المقتصد: ٢٠٦.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٠٠.

(٣) نفسه: ١/ ٢٠٥.

Scanned with CamScanner

اسمُ «الحارث والعبّاس» إنْ زالتْ عنه الألف واللام أو لم تزل معرفةٌ.

كلُّ المعرّف بالألف واللام إذا زالتْ عنه صار نكرةً.

الاسمان «الحارث والعبّاس» ليسا نكرة

الاستدلال المباشر (التناقض):

نتخب من الاستدلال المباشر طريقة واحدة وهي التناقض؛ لأنّه بديهي ومتداول كثيرًا في التفكير النحوي العربي، ولا بدّ من تفصيله فيما يأتي:

يتوغل الذهن ببحثه عن الحقيقية العلمية إلى أعماق الأشياء والظواهر. ويفكك طاباتها المعلنة؛ ليمسك بالمحركات وبالموجهات المضمرة التي تهيمن على النظام العلمي لكل علم. ولا ريب في أنَّ المبادئ الأولية اليقينية هي من أقوى الأسس والأصول المعرفية التي تُبنى عليها هياكل العلوم التي تطلب اليقين العلمي أو تقاربه.

ويعدُّ مبدأ «عدم التناقض» أول أسس المعرفة اليقينية؛ لأنّه لا يحتاج إلى مبدأ قبله يستدل به على صدق عدم التناقض. وهذا الأساس العلمي مهيمن على المنظومات المعرفية وسارٍ في جدلية المعارف سواءٌ صُرح به أم لم يُصرح به.

وقد حفل علم النحو بحضور دائم لعدم التناقض يسدد النحاة في آرائهم ومقولاتهم النحوية. فهم قد أدركوه جيداً في مصنفاتهم، وتوسلوا به في إنتاج المعرفة النحوية في جوانب متعددة منها كالتعريفات والحدود النحوية وفي قسمة المفاهيم النحوية، وفي

Scanned with CamScanner

الاستدلال على المسائل والقواعد النحوية.

نذكر مجموعة من المفاصل الأساسية تتمثّل بتعريف التناقض لغةً واصطلاحاً، وأقسامه: التناقض في المفاهيم النحوية. والتناقض في القضايا. ثم وظائفه: قسمة المفاهيم النحوية والاستدلال المباشر بالنقيض. هذه الوظائف الفكرية للتناقض في النحو العربي تفي بها دراسة موسّعة في حين أنَّ بحثي الموجز يفتح المجال لمن يبتغي ذلك، ويرسم له طريقاً واضحة نحو الإحاطة بآثار مبدأ عدم التناقض في النحو، وفوائده المتجلية في تقوية الدرس النحوي العربي القديم.

تعريف التناقض

١ ـ التعريف اللغوي

لمادة «نقض» اللغوية معنى وأصل واحد هو نكث الشيء[١]، وقيل هو: «إفساد ما أبرمتَ من عقد أو بناء... المناقضة في القول هي التكلّم بما يتناقض معناه»[٢]. وهذا المعنى اللغوي قصده سيبويه في حديثه عن الكلام وأقسامه[٣] الذي يمكن أنْ تُبنى قسمته على «أساس الإثبات والنفي» بالصورة الآتية:

يتجلّى التناقض المعنوي في الكلام المحال إذ يستحيل القيام بالفعل الماضي في المستقبل «أتيتُك غدًا»، ويمتنع عكسه أيضًا. وهو القيام بالفعل المستقبل في الماضي مع كذب المعنى «سوف أشربُ

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة: (نقض) ٥/ ٤٧٠.
(٢) لسان العرب: (نقض) ٧/ ٢٤٢.
(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٥-٢٦.

Scanned with CamScanner

ماء البحر أمسِ». فلا يجتمع في الكلام المستقيم فعل ماضٍ مع ظرفٍ مستقبل، ولا فعلٌ مستقبلٌ مع ظرف ماضٍ في حال بقاء الدلالة الأصلية على أصلها.

وينطبق المعنى اللغوي للنقض في قول سيبويه: «لو قال: «ما كان مثلُك أحداً»، أو «ما كان زيدٌ أحداً» كان ناقضاً؛ لأنه قد عُلمَ أنه لا يكون زيدٌ ولا مثلُه إلاّ من الناس»[١]. فالنفي الموجود في المثاليين في خطاب سيبويه يشكّل نقضًا لحقيقة ثابتة، وهي أنَّ «زيدًا و«مثلك» من أفراد الناس. فهذا النفي نقض لأمر ثابت، وليس نفيًا مقبولًا، مثل «ما أتاك أحدٌ» إذ يصحُّ نفي الفعل، ويمتنع نقض الحقيقة.

٢ - التعريف الاصطلاحي:

يُعدُّ هذا المبدأ من القضايا البديهية، وهو أمُّ القضايا (وأصلُها) الذي ترجعُ إليه كي تتضاعفَ المعرفة، وتزدادَ «في أيِّ قضية. والعلمُ بضرورة مفادها واستحالة نقيضها يحتاج إلى «أمِّ القضايا»: أيْ استحالة اجتماع النقيضين»[٢]. بل هو أبده البديهيات، وأول الأوليات* فلا يحتاج إلى دليل؛ لأنَّ «القضية اليقينية التي لا يحتاج ثبوت المحمول لموضوعها لا إلى سبب داخلي ولا إلى سبب خارجي: أيْ: لا هي بحاجة إلى سبب من الخارج يثبت المحمول لموضوعها، ولا يوجد في الذهن مع الموضوع والمحمول سبب لإثبات ذلك»[٣].

(١) الكتاب: ١/ ٥٥.

(٢) المنهج الجديد في تعليم الفلسفة: ١/ ٢٢٦. * يتصف الأمر الأوّلي بالبداهة وهي وضوحه التام في الذهن، ولا يقبل الشكّ والتردُّدَ أبدًا. وفرض الشكّ فيه فرض محال، فلا يوجد أيُّ طريق للاستدلال عليه. ينظر: نظرية المعرفة في القرآن الكريم: ١٦١.

(٣) نظرية المعرفة في القرآن الكريم: ١٧٢.

Scanned with CamScanner

وقد ذكرت تعريفات للتناقض منها:

١ ـ «هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أنْ تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، كقولنا: زيدٌ كاتبٌ، زيد ليس بكاتب. أنت تعلم بالبداهة أنّ الحكم الإيجابي كقولك: أنا كاتبٌ. يناقضه الحكم السلبي كقولك: ما أنا بكاتب، ولستُ كاتبًا»(١).

٢ ـ «المتناقض هو كل خبرٍ نقض آخرُه أولَه، وأولُه آخرَه»(٢).

٣ ـ «هو المبدأ القائل بأن التناقض مستحيل، فلا يمكن أن يتفق النفي والإثبات، في حال من الأحوال. وهذا واضح»(٣).

وهذا التناقض الاصطلاحي ينطبق على ما أشار إليه سيبويه في باب التنازع، إذ يتنازع فعلان على اسم واحد، ويرى سيبويه أنَّ الفعل الثاني هو العامل في الاسم، وليس الفعل الأول بناءً على قاعدة عدم التناقض؛ إذ لا يجوز أن يكون عاملان لمعمول واحد في عرض واحد ومرتبة واحدة نحو «ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيدًا»«فالعامل أحد الفعلين، وأمّا في المعنى فقد يُعلم أنَّ الأول قد وقع إلا أنّه لا يُعمل في اسم واحد نصبٌ ورفعٌ»(٤).

وفي البدل «لا يجوز أنْ تقول: رأيتُ زيدًا أباه، والأب غير زيد؛ لأنَّك لا تُبيّنه بغيره، ولا بشيء ليس منه»(٥). فإنَّ تبيين الشيء يكون

(١) الإيضاح لمتن إيساغوجي: ٥٣.
(٢) المنطقيات:٥٥٧.
(٣) فلسفتنا: ٢٢٣.
(٤) الكتاب: ١/ ٧٤.
(٥) نفسه: ١/ ١٥١.

Scanned with CamScanner

بذاته أو بذاتياته أو بأعراضه الذاتية(*). ولا يُبيّن بغيره المباين له تمام التباين في كلّ شيء، إذ لا يجتمع المختلفان في شيء ما يكون موضحًا للأول.

وهذا التحليل عند سيبويه قائم على أساس عدم اجتماع النقيضين؛ لأنهما لا يجتمعان في شيء. فكيف يكون المغاير «أباه» بدلاً من المغاير له «زيدًا»؟! لا يكون. فهذا ممتنع عقلًا.

أقسام التناقض

يقسم التناقض على قسمين: التناقض في الكلمات المفردات، والتناقض في الجمل.

١- التناقض في الكلمات :

تعريفه الاصطلاحي:

وهو تقابل بين معنيين نقيضين، إنسان ولا إنسان، وسواد ولا سواد، ومنير ولا منير(١). والنقيضان المفردان «أمران أحدهما وجودي والآخر عدمي لا يجتمعان ولا يرتفعان معًا، ولا واسطة بينهما»(٢). فتكون الكلمة الواحدة دالة على شيء واحد، كالإنسان الذي يدلُّ على مصاديقه الخارجية كمحمد وعلي وفاطمة وزينب... ولا يدلُّ على

(*) الذات مثل الإنسان، والذاتيات مثل الحيوان والناطق، والعرض الذاتي مثل الضاحك، والمباين مثل: الحجر مباين للإنسان.

(١) ينظر: شرح كتاب منطق المظفر: ١/ ١٩٨.وقد ذكر السيد الحيدري أنَّ العلامة محمد حسين الطباطبائي صاحب «الميزان في تفسير القرآن» يرى أنَّ التناقض في القضايا فقط. وما ظاهره التناقض في المفردات راجع إلى تناقض القضايا. ينظر: شرح كتاب المنطق: ٢/ ٣٨١.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٩٨.

Scanned with CamScanner

مصاديق نقيضه «لا إنسان» كالحجر والشجر... فلو كان الإنسان يدلّ على «لا إنسان» فيكون الإنسان والحجر والزورق والفيل شيئًا واحدًا. فلا محالة أنَّ ما يدلُّ عليه الإنسان غير ما يدلُّ عليه «لا إنسان»[١].

فالنقيضان لا يجتمعان معًا في مصداق واحد، إذ يستحيل أنْ يكون محمد إنسانًا ولا إنسانًا؛ لأنّه من مصاديق الإنسان. ويستحيل أنْ يكون الزورق لا إنسانًا وإنسانًا؛ لأنّه من مصاديق «لا إنسان». ولا يصحُّ أنْ تقول)(مررتُ برجلٍ حمارٍ، فهو على وجه محال... فأما المحال فأنْ تعني أنَّ الرجل حمار»[٢]. وسببُ هذه الاستحالة البديهةُ العقليةُ، إذ جَمَعَ التعبيرُ بين مصداق «الإنسان» وهو الرجل ومصداق «لا إنسان» وهو الحمار.

ويمكن أنْ نقرّب التناقض في الكلمتين بمثال نحوي وهو (الإعراب ضدُّ البناء»[٣].فالإعراب هو تغيّر علامات آخر الكلمة بحسب معانيها النحوية، والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة. ولا يجتمع الإعراب والبناء في كلمة واحدة في سياق واحد؛ لأنّهما متناقضان، والنقيضان لا يجتمعان معًا بالبداهة.

التناقض في المفاهيم النحوية:

يتطلَّبُ هذا العنوان استقراءً تاماً يُنجز جمعَ المفاهيم النحوية المتناقضة، ويرصد اعترافات النحويين بالتناقض بين المفاهيم في

(١) ينظر: الإلهيات من كتاب الشفاء: ٦٦.
(٢) الكتاب: ١/ ٤٣٩.
(٣) اللمع في العربية: ٥٠.

Scanned with CamScanner

مصنفاتهم. وقد أسهمت فكرة التناقض في قسمة المفاهيم النحوية. وهي قسمة ثنائية تفيد الحصر العقلي، ويستحيل «أنْ يكون المقسم داخلاً في الإثبات والنفي؛ لأنّه من اجتماع النقيضين، وهو محال، ولاستحالة أنْ لا يكون داخلاً في الإثبات والنفي؛ لأنّه من ارتفاع النقيضين»[١]، فالمفاهيم عندما ينقض بعضها بعضاً لا تجتمع، بل تفترق، وتنفصل بداهةً.

وقد عمل النحوي على فصل المفاهيم بعضها عن بعض، وقسمة المفهوم الواحد على قسمين ضدين. فالتناقض يعمل على تمييز المفهومين المختلفين بالتضاد، وقسمة المفهوم على قسمين متناقضين. وهذا التقسيم «أقوى من غيره؛ لاشتماله على التقسيم المردَّد بين النفي والإثبات»[٢]، فتتحقق عملية الوضوح المطلوب في البحث العلمي بما يأتي:

أولاً قسمة المفهوم الواحد:

يقسم المفهوم النحوي الواحد على قسمين لوجود تناقض «الإثبات والنفي «بين قسميه. وهذه القسمة حاصرة للأقسام. وقد أفاد النحاة منها كثيراً في تقسيماتهم. وقد توغل مبدأ عدم التناقض في تفكير النحاة، واندمج بتقسيماتهم التي منها ما يأتي:

الكلمة:

«الكلمة محصورة في هذه الأقسام... أعني: الكلمة إمّا أنْ يدلّ

(١) شرح كتاب المنطق: ٢/ ١١٨.

(٢) قواعد المطارحة في النحو: ٣.

Scanned with CamScanner

(اللفظ) على معنى في نفسه أو على معنى لا في نفسه. الثاني الحرف أعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها. والأول... إما تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني: الاسم (أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) والأول الفعل... فهذه قسمة دائرة بين النفي والإثبات، فتكون حاصرة»[١]. وهذه العملية العقلية تنتظم بحسب طبيعة الدلالة في مرحلتين من التقسيم، كما في الجدول الآتي:

الكلمة	١ - كلمة دالة على معنى لا في نفسها.	الحرف	
	٢ - كلمة دالة على معنى في نفسها.	أ - معنى غير مقترن بزمن.	اسم
		ب - معنى مقترن بزمن.	فعل

الاسم:

أجرى النحاة تقسيمات كثيرة للاسم بُنيت على عدم التناقض منها:

١ - قسمة على أساس الإسناد والإسناد إليه وعدمهما:

تنتج من هذين الأمرين قسمة رباعية تتألف من أربعة أقسام، فتكون «الأسماء في الإسناد على أربعة أقسام: قسم يُسند ويُسند إليه. وهو الغالب. وقسم لا يُسند ولا يُسند إليه كالظروف والمصادر التي لا تتصرف... وقسم يُسند ولا يُسند إليه كأسماء الأفعال، وقسم يُسند إليه ولا يُسند كالتاء من ضربت والياء من افعلي»[٢].

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٠.
(٢) الأشباه والنظائر: ٣/ ٢٠٥.

Scanned with CamScanner

فالأسماء في العربية قسّمت بحسب «الإسناد والإسناد إليه» قسمة أولى مكونة من قسمين متناقضين: القسم الأول اجتمع فيه «الإسناد والإسناد إليه». والقسم الثاني انتفى عنه «الإسناد والإسناد إليه». والقسمة الثانية فيها قسمان متناقضان: الأول «يُسند ولا يُسند إليه» والثاني عكسه: «يُسند إليه ولا يُسند».

٢ ـ قسمة على أساس «نعت الاسم والنعت به» وعدمهما:

أوجد النحويون قسمة رباعية على هذا الأساس، فتكون «الأسماء في النعت على أربعة أقسام: قسم لا ينعت ولا ينعت به، وهو اسم الشرط واسم الاستفهام والمضمر... وقسم ينعت به ولا ينعت، وهو ما لا يستعمل من الأسماء تابعاً نحو «بسن»...من قولهم «حسن بسن»، وقسم ينعت ولا ينعت به، وهو العلم... وقسم ينعت وينعت به وهو ما بقي من الأسماء»[1].

إنَّ هذه القسمة قد مرّت بحسب التفكير النحوي في مرحلتين:

المرحلة الأولى: تقسيم الأسماء على قسمين متناقضين بثبوت الحكمين « ينعت وينعت به» للقسم الأول. ونفيهما عن الثاني: «لا ينعت ولا ينعت به».

والمرحلة الثانية: هي قسمة الأسماء الباقية قسمين على أساس ثبوت أحد الحكمين في الأول «ينعت به» ونفيه في الثاني «لا ينعت به». وينفى الحكم الثاني «لا ينعت» عن الأول، ويثبت في الثاني «ينعت».

(١) نفسه: ٣/ ٩ـ١٠.

Scanned with CamScanner

المبتدأ:

قُسّم المبتدأ قسمين: مبتدأ يتضمن معنى الشرط والجزاء «الذي قام صاحبُك». ومبتدأ لا يتضمن معنى الشرط والجزاء «زيدٌ منطلقٌ». والمقصود بمعنى الشرط والجزاء تمام معناه بصلته وهي جملة خبرية[١]. فنجد هذه القسمة مبنية على التناقض؛ إذ القسم الأول يتصف بتضمنه معنى الشرط، في حين أنَّ الثاني لا يتصف بذلك.

الخبر:

قسمان: «أنْ يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره، نحو زيد: أخوك... أو يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره، نحو قولك: عمرو ضربته»[٢] فابن السراج ينظر إلى حكمين في تقسيمه الخبر. وهما: الأول أنْ يكون الخبر متحداً مع المبتدأ في المعنى. والحكم الثاني وجود ضمير المبتدأ في الخبر. فالقسم الأول يثبت له الحكم الأول، ويُنفى عنه الحكم الثاني وهو الخبر المفرد. والقسم الثاني عكسه، إذ ينفى عنه الحكم الأول، ويثبت له الحكم الثاني، وهو الخبر الجملة.

الفعل:

الأفعال «تنقسم قسمين: قسم يتعدّى وقسم لا يتعدّى. فالذي لا يتعدّى هو الذي لا يبنى منه اسم مفعول، ولا يصح السؤال عنه بأي شيء وقع، نحو: جلس وقام، ولا يبنى منهما اسم مفعول. فيقال:

(١) ينظر: الإيضاح العضدي:١/ ٩٩.
(٢) الأصول في النحو: ١/ ٦٢.

Scanned with CamScanner

مجلوس أو مقوم، ولا يقال بأيّ شيء وقع قيام زيد، ولا بأي شيء وقع، جلوس بكر. والمتعدّي عكسه وهو الذي يبنى منه اسم مفعول. ويصح السؤال عنه بأي شيء وقع نحو: ضرب زيدٌ عمراً، ألا ترى أنّه يصح أنْ تبني منه... مضروب. ويقال: بأي شيء وقع ضربُ زيد؟»[(١)].

هذه الصورة في التقسيم اسْتُحضرَ التناقضُ فيها بين قسمي الفعل: المتعدّي واللازم. فالمتعدّي له أحكامُه الثابتة وهي بناء اسم المفعول منه، وله مفعول يقع عليه. ونقيضه اللازم الذي يسلب عنه ما ثبت للمتعدي.

الحال:

ينقسم الحال قسمين على أساس التناقض بين الثبات والانتقال. فالحال منتقلٌ: «جاء زيد راكباً» وغير منتقل: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[(٢)(٣)].

ثانياً المفهومان المتناقضان:

في شبكة المفاهيم النحوية تتقابل أقسام من المفاهيم كما في:

١ - المفرد والمركب:

وظّف النحاة التناقض في تعريف اللفظ المفرد وفي تعريف اللفظ المركب، وهما نقيضان. وهو معنى يتمثل في الدلالة على معنى وعدم

(١) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٠٥.
(٢) سورة البقرة: ٩١.
(٣) ينظر: الإيضاح العضدي: ١/ ١٧٣.

Scanned with CamScanner

الدلالة على معنى. فالمفرد: «لفظ لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه»[١]. و عكسه المركب: « الذي يدلُّ جزؤه على جزء معناه»[٢]. فقد اعتمد النحاة هذين المفهومين في قسمة بعض الألفاظ مثل:

أ ـ الاسم العلم له قسمان: مفرد كزيد، ومركب كبرق نحرُه[٣].

ب ـ الخبر قسمان: مفرد، وجملة «مركب»[٤].

ت ـ التمييز قسمان: ما يرفع الإبهام عن مفرد، و ما يرفع الإبهام عن جملة «مركب»[٥].

٢ ـ النكرة والمعرفة:

يسهم التناقض بين هذين المفهومين في قسمة كثير من الأبواب النحوية. وعليهما تتأسس قواعد نحوية. و«كثير من الأحكام النحوية تبنى على معرفة النكرة والمعرفة، وكانا كثيري الدور في أبواب العربية»[٦]. ومنه ما يأتي:

أ ـ «مَنْ» الخبرية تكون نكرة ومعرفة. مثل: مررتُ بمَنْ صالحٍ ورأيتُ مَنْ عندك[٧].

ب ـ المبتدأ يقسم على نكرة ومعرفة. وهو الأصل في الوضع.

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٢.
(٢) نفسه: ١/ ٢٢.
(٣) ينظر: المفصل: ٣٤.
(٤) ينظر:نفسه: ٤٩.
(٥) ينظر: المفصل: ٨٣.
(٦) التذييل والتكميل: ٢/ ١٠٢.
(٧) ينظر: المقتضب: ١/ ١٧٩.

Scanned with CamScanner

ويكون عكسه ونقيضه «المبتدأ نكرة والخبر معرفة. وهذا قلب ما وضع عليه الكلام»[١].

ت ـ المنادى «الاسم المفرد ينقسم على ضربين: معرفة ونكرة»[٢].

ث ـ النعت يكون نكرة ومعرفة « ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته، فنعت المعرفة معرفة ونعت النكرة نكرة»[٣].

٢ ـ التناقض في القضايا:

هو: «اختلاف في قضيتين يقتضي لذاته أنْ تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة»[٤]. ويشترط في هذا التناقض بين قضيتين الاتحاد في الموضوع[*] والمحمول والزمان والمكان و«القوة والفعل» و«الكل والجزء» والشرط والإضافة والحمل[٥].

تعريف القضية

هي: «القول المركب الخبري التام الذي يحتمل الصدق والكذب في نفسه لذاته»[٦].

أنواع القضايا

تقسم القضايا قسمين:

---

(١) الأصول في النحو: ١/ ٦٧.

(٢) نفسه: ١/ ٣٣٠.

(٣) نفسه: ٢/ ٢٥.

(٤) المنطق المظفر: ٢/ ١٦٧.

(*) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٩. «التناقض لا يكون إلّا مع اتحاد الموضوعين».

(٥) ينظر: نفسه: ٢/ ١٦٧ ١٦٨.

(٦) شرح كتاب المنطق: ٢/ ١٧٦.

Scanned with CamScanner

١ ـ الحملية: هي «ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه»(١).

ويمكن أنْ نمثّل لها بقولنا: «الفعلُ المضارعُ مُعْرَبٌ». فهذه الجملة(القضية) فيها موضوع وهو الفعل المضارع ومحمول وهو مُعْرَبٌ. ونسبة بينهما وهي اتحاد الطرفين وثبوت الثاني للأول. ونقول: «الظرف ليس مجروراً». وهنا النسبة بين الطرفين هي نفي الاتحاد وثبوت المحمول للموضوع.

٢ ـ الشرطية: هي «ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو لا وجودها»(٢).

والقضية الشرطية تتكون من مقدَّم وتالٍ ورابط (**). فلو سمعنا الرأي النحوي: «إذا دلَّ دليل على خبر «لا» النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين»(٣).

فهذه القضية الشرطية الموجبة المتصلة تتكون من:

مقدَّم = « دلَّ دليل على خبر «لا» النافية للجنس».

تالٍ = وجب حذفه.

الرابط = إذا.

إنَّ هذه القضية تثبت اتصالاً بين طرفيها، فيجب حذف خبر «لا» النافية للجنس عند وجود دليل عليه.

---

(١) المنطق المظفر: ٢/ ١٣٢.

(٢) نفسه: ٢/ ١٣٢.

(**) الرابط هو ما يدلُّ على النسبة بين المقدَّم والتالي في القضية الشرطية. ينظر: المنطق: ٢/ ١٣٣.

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٥.

Scanned with CamScanner

وإنْ قلنا: «ليس كلما كان الاسم مرفوعاً كان فاعلاً». فهي شرطية سالبة متصلة مكونة من:

مقدَّم = «كان الاسم مرفوعاً».

تالٍ = «كان الاسم فاعلاً».

الرابط = «كلما».

فقد دخلت «ليس» على هذه القضية فنفت الاتصال بين طرفيها، فلا يوجد تلازم وارتباط بين كون الاسم فاعلاً وكونه مرفوعاً، فقد يكون مرفوعاً ويكون مبتدأً أو خبراً أو نائب فاعل...إلخ.

شروط التناقض في القضايا:

ينبغي في تحقّق التناقض بين قضيتين أمران:

١ ـ اتحاد القضيتين في الوحدات: الموضوع والمحمول والزمان والمكان و«القوة والفعل» و«الكلّ والجزء» والشرط والإضافة والحمل[١]. ولتوضيح بعض هذه الوحدات نمثّل لها في القضايا الآتية:

الوحدة	القضية الأولى	القضية النقيض
الموضوع	الحال يبيّن هيأة صاحبه	الحال لا يبيّن هيأة صاحبه
المحمول	المبتدأ اسمٌ	المبتدأ ليس اسماً
الزمان	اسم الفاعل يعمل إذا دلَّ على الحاضر	اسم الفاعل لا يعمل إذا دلَّ على الحاضر

(١) ينظر: شرح منطق المظفر: ٢/ ١٦٧ـ١٦٨.

Scanned with CamScanner

الكل	كل إضافة تفيد التعريف (الكل)	كل إضافة لا تفيد التعريف
والجزء	الإضافة إلى المعرفة تفيد التعريف(الجزء)	الإضافة إلى المعرفة لا تفيد التعريف
الشرط	الفعل المضارع مبني إذا اتصلت به نون النسوة	المضارع معرب إذا اتصلت به نون النسوة
الإضافة	الحال يتقدَّم على فعله، بالإضافة إلى الفعل المتصرف	الحال لا يتقدَّم على فعله، بالإضافة إلى الفعل المتصرف
الحمل	البدل تابع معرب(البدل هنا الألفاظ الواقعة بدلاً) البدل ليس تابعاً معرباً (البدل هنا مفهومه في الذهن)	البدل ليس تابعاً متصرفاً البدل تابع معرب

٢ - الاختلاف في الكم والكيف والجهة:

الكم هو « الكلية والجزئية. والكيف: الموجبة والسالبة. والجهة: كيفية نسبة المحمول إلى الموضوع، وتكون ثلاث كيفيات: وجوب واستحالة انفكاك المحمول عن الموضوع، مثل: الإنسان ناطق. وامتناع واستحالة ثبوت المحمول للموضوع مثل: الأربعة فرد. وإمكان وتساوي ثبوت المحمول للموضوع وعدم ثبوته مثل:

Scanned with CamScanner

الإنسان موجود بالإمكان[١].

ونضع بعض الأمثلة للتناقض بين بعض القواعد في الجدول الآتي:

القضية			النقيض		المثال	
نوعها	كيف القضية	كم القضية	كيف القضية	كم القضية	القضية	النقيض
حملية	موجبة	كلية	سالبة	جزئية	كلُّ منادى مبني	بعض المنادى غير مبني
حملية	موجبة	جزئية	سالبة	كلية	بعض التمييز مشتق	كلُّ تمييز غير مشتق(جامد)
شرطية	موجبة	كلية	سالبة	جزئية	كلما جزم اللفظ كان فعلاً مضارعاً	ليس كلما جزم اللفظ كان فعلاً مضارعاً
شرطية	موجبة	جزئية	سالبة سالبة	كلية	إذا دخلت السين على الفعل المضارع يتعيّن للمستقبل	ليس أبداً كلما دخلت السين على الفعل المضارع يتعين للمستقبل

وظائف التناقض في النحو العربي:

جعل النحاة قضية التناقض الأولية آلية معرفية في تقرير أمور

(١) ينظر: شرح منطق المظفر: ٢/ ٢٧٠-٢٧١.

Scanned with CamScanner

أساسية في المعرفة النحوية. منها قسمة المفاهيم النحوية ـ وقد فصّلت القسمة فيما مضى ويؤثر التناقض في تحصيل التعريفات النحوية. و يتوسل به في الاستدلال المباشر على صحة القضية النحوية أو كذبها:

١ـ التعريف بالنقيض:

اتخذ بعض النحويين التناقض أساساً في إنتاج الحدود النحوية أو الرسوم. ولا بدَّ من التمييز بين الحدّ والرسم بحسب الاصطلاح المنطقي. ثم نبحث عن الإجراء العلمي في بناء التعريفات على أساس التناقض. وقد بيّن الدرس المنطقي أقسام التعريف من الحدود والرسوم على النحو الآتي:

١ـ الحدّ:

ذكر تعريفه في الحدود النحوية. فهو «ما يميّز الشيء عن جميع ما عداه»(١).

أو» التعريف بجميع ذاتيات المعرَّف... ويقع بالجنس والفصل القريبين لاشتمالهما على جميع ذاتيات المعرَّف»(٢). ويقسم قسمين: « حدّ تامّ وهو ما تركّب من الجنس والفصل القريبين. وناقص: وهو ما تركّب من الفصل القريب وحده أو منه ومن الجنس البعيد»(٣).

٢ـ الرسم ينقسم قسمين: «رسم تامّ: وهو ما تركّب من الخاصة

(١) شرح كتاب الحدود في النحو : ٤٩.
(٢) منطق المظفر: ١/ ٩٨.
(٣) شرح كتاب الحدود في النحو: ٥٠.

Scanned with CamScanner

والجنس القريب. وناقص: وهو ما تركّب من الخاصة وحدها أو: منها ومن الجنس البعيد»[١]. فتكون قسمة التعريف على النحو الآتي:

التعريف			
١ - الحدّ		٢ - الرسم	
أ - التام	ب - الناقص	أ - التام	ب - الناقص

لا نريد استقراء جميع التعريفات النحوية بقدر ما نروم بيان أثر التناقض في تجسيد التعريف؛ لذلك نقتصر على الأمثلة الآتية:

إنَّ الحدّ التامّ نجد له معطيات في التأليف النحوي، فقد نضجت التعريفات النحوية عندهم وصنفت بعض الكتب في الحدود النحوية. وهنا نذكر أمثلة للحدّ النحوي منها:

حدّ الاسم:

هو «كلُّ ما دلَّ على معنى مفرد فهو اسم وما لم يدل على ذلك فليس باسم»[٢]. يتركّب التعريف من لفظ عام وهو «ما» اسم موصول بمعنى لفظ. واللفظ يمثّل الجنس للاسم؛ لأنَّ كلّ اسم يقع تحت اللفظ. و «دلَّ على معنى مفرد» يمثّل الفصل القريب للاسم. فكلّ اسم يدلُّ على معنى مفرد يفصله عن الفعل الذي يدلُّ على معنيين: الحدث والزمن. وقد استعمل الأعلم مصطلح الحدّ قائلاً: «حدّ الاسم كلمة دالة على مسمّى غير مقترن بزمان محصل... «زيد» لا يدلُّ على زمان

(١) شرح كتاب الحدود في النحو: ٥٠.

(٢) شرح المفصل: ١/ ٧٧.

Scanned with CamScanner

محصل ماضٍ أو مستقبل كدلالة ضرب ويضرب عليه»[١]. ويلحظ إشارة إلى تعريف كلّ لفظ غير الاسم بنقيض تعريف الاسم. فقوله: «ما لم يدلّ على ذلك فليس باسم» فيكون «ما» جنساً لغير الاسم. و «لم يدلّ على معنى مفرد» فصل يفرّق بين الاسم وغيره، مثل الجملة، فهي لفظ غير دالّ على معنى مفرد.:

حدّ الحرف

هو «الحرف: كلمة تدلُّ على معنى في غيرها، ولا تدلّ على معنى في نفسها، وحينئذٍ لا تدخل عليه الأسماء؛ لأنَّ الأسماء وإنْ دلتْ على معنى في غيرها، فهي مع ذلك دالة على معنى في نفسها»[٢]. هذا التعريف هو حدٌّ مكوّن من: «كلمة» وهي تمثّل الجنس القريب للحرف الذي هو نوع من أنواع الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف التي يشملها الجنس «الكلمة». وعبارة» تدلُّ على معنى في غيرها» تمثّلُ الفصل القريب للحرف الذي يميّزه عن قسيميه: الاسم والفعل، فكل واحد منهما: كلمة دالة على معنى في نفسها.

ونجد تعريف الاسم بعكس الحرف، فهما من أنواع الكلمة. والفصل بينهما يكون بالنقيض. وهو «الدلالة على المعنى في نفس الكلمة وعدم الدلالة على معنى في نفسها». فالحرف لا يدلُّ على معنى بنفسه. والاسم يدلُّ على معنى في نفسه.

---

(١) المخترع في إذاعة أسرار النحو: ٨.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٠١.

Scanned with CamScanner

حدّ التابع:

«هو اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً وليس خبراً».
فقد تركّب هذا الحدّ من الجنس وهو «اللفظ» الدالّ على المفهوم العام الذي يشمل التوابع وغيرها من المفاهيم النحوية، و«المشارك لما قبله» هو الفصل الذي يفصله عن اللفظ غير المشارك لما قبله كالحال المخالف لصاحبه المرفوع، مثل «جاء زيدٌ راكباً. و«مطلقاً» فصل ثانٍ يميّزه عن المفعول الثاني والحال والتمييز. فإنَّ مشاركة هذه الثلاث لما قبلها تزول عند تغيير العامل(١).

٢ - الاستدلال بـ (التناقض) في النحو العربي:

استدلَّ النحاة القدماء بالنقيض في إثبات كثير من القواعد النحوية أو نفيها، ومنهم:

ابن السراج:

استدل بالتناقض على كذب عدد من القضايا النحوية بصدق نقيضها منها:

١ - الخبر النكرة لمبتدأ نكرة:

قال: «قد تُخبر... بالنكرة عن النكرة إذا كان فيه فائدة، وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلك... فما كان فيه فائدة فهو جائز، فأنت إذا قلت: ليس أحدٌ خيراً منك فقد نفيت الواحد والاثنين وأكثر من ذلك، ومثل هذا لا يقعُ في الإيجاب»(٢).

(١) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٤٥.
(٢) الأصول في النحو: ١/ ٨٤.

Scanned with CamScanner

فقد استدل بالنقيض «الفائدة وعدم الفائدة» بين الطرفين على صحة استعمال الخبر النكرة للمبتدأ النكرة بالفائدة. فإنْ وجدت الفائدة جاز الإخبار. وإنْ لم توجدْ فلا يصح الإخبار. وهو استدلال مباشر مركب من قضيتين:

كلّ إخبار بنكرة عن نكرة منفي فيه فائدة جائز[الموجبة الكلية صادقة].

بعض الإخبار بنكرة عن نكرة مثبت ليس فيه فائدة جائز[السالبة الجزئية كاذبة].

فلما كانت القضية الأولى صحيحة ومستعملة كانت القضية التي هي نقيضها خاطئة. ولا يصحّ استعمالها؛ لأنها لا تحقق الفائدة في الخطاب، فلا تُسهم في التفاهم بين المتكلمين.

٢ - استعمال ضمير غير المخاطب مع اسم فعل الأمر:

قال ابن السراج في هذه المسألة: «هذا الباب إنّما وضع في الأمر مع المخاطب، وما أضيف فيه فإنّما يضاف إلى كاف علامة المخاطب المتكلم، ولا يجوز أن تقول: «رُويدَهُ زيداً ودونه عمرواً تريد غير المخاطب»[(١)]. إنَّ هذا النص يتضمن استدلالاً مباشراً نُعيد بناءه في الصورة الآتية:

كل اسم فعل أمر لا يستعمل معه ضمير الغائب [سالبة كلية صادقة].

بعض اسم فعل الأمر استعمل معه ضمير الغائب[موجبة جزئية كاذبة].

(١) الأصول في النحو: ١/ ١٤٢.

Scanned with CamScanner

أمامنا قضيتان: الأولى تمثّل قاعدة نحوية كلية منفية مستعملة في الخطاب العربي الفصيح؛ لأنَّ اسم فعل الأمر كلمة دالة على فعل الأمر. ففيها دلالة على الأمر (بالتضمّن)، والأمر يوجّهه الآمر إلى مخاطب حاضر، فلا يستعمل معه ضمير الغيبة الدالّ على غير الحاضر. فلا نقول: «دونه محمداً». ولا «رويدَهُ زيداً». وهذه القضية (التي تنفي استعمال ضمير الغيبة مع اسم فعل الأمر) صحيحة وصادقة. والقضية الثانية نقيضها (وهي استعمال ضمير الغيبة مع اسم فعل الأمر) كاذبة.

٣ ـ إضافة اسم التفضيل إلى غير كله:

صرّح ابن السراج باستحالة النقيض في إضافة اسم التفضيل قائلاً: «لا يضاف «أفعل» إلى شيء إلّا وهو بعضه كقولك: عمرو أقوى الناس، ولو قلت: عمرو أقوى الأسد لم يجز وكان محالاً؛ لأنّه ليس منه»[(١)].

قد تشكّل هذا الاستدلال في صورة مضمرة نسترجعها في تقابل بين قضيتين:

كل اسم تفضيل يضاف إلى كله [موجبة كلية صادقة].

بعض اسم التفضيل لا يضاف إلى كله [سالبة جزئية كاذبة].

المسألة الأولى «إضافة اسم التفضيل إلى كلّه» أي: الاسم الدالّ على الكلّ الذي يعدّ اسم التفضيل بعضاً منه. وهي صادقة يستعملها المتكلم متى شاء، فهي صحيحة وقد ثبت صدقها باستقراء كلام العرب؛ لأنَّها جاريةٌ عندهم ومألوفة في خطابهم. ونقيض هذه القضية

(١) نفسه: ١/ ٢٢٥.

وهو «عدم إضافة اسم التفضيل إلى كله» مثل: «أنتَ أصدق الجبال» تكون كاذبة بالبديهة؛ لأنَّ التناقض بين القضيتين أمر بيّن لا يحتاج إلى دليل على صدقه أو كذبه.

الزجاجيّ:

نشير إلى بعض المسائل النحوية التي كانت مجالاً للاستدلال عند الزجاجي وهي:

١ ـ جملة صلة الموصول:

«يشترط في الجمل أنْ تكون محتملة للصدق والكذب، عريّة من معنى التعجب. فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه ! ولا الذي لا تضربْه»[١]. يستدلّ الزجاجي على منع استعمال جملة التعجب صلةً للاسم الموصول بنقيضها وهو الجملة الخبرية في إطار استدلالي متصور بهذه الصورة الفكرية:

جملة صلة الموصول خبرية. [حملية موجبة كلية صادقة].

بعض جملة صلة الموصول ليست خبرية. [حملية سالبة جزئية كاذبة].

إنَّ كون الجملة الخبرية صلة للموصول قضية سليمة نحوياً ثابتة في الاستعمال الفصيح؛ لذلك يكون نقيضها (الجملة الإنشائية إذا استُعْمِلَتْ صلة للموصول) غيرَ سليم نحويّاً والقدر المتيقن من كذبها يكون في بعض موارده كالتعجب والنهي، كما مثّل له الزجاجي بما أحسنه ! ولا تضربه.

(١) شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٨١.

Scanned with CamScanner

٢ ـ النعت «الظرف والمجرور»:

«يشترط في الظروف والمجرورات أنْ تكون تامّة: أيْ في وصف الموصوف بها فائدة، وإلّا فلا يجوز الوصف بها نحو: مررتُ برجلٍ اليومَ. وبرجلٍ لك. ألا ترى أنَّ ذلك غير مفيد»(١).

لا يجوز وصف الاسم النكرة بالظروف والمجرورات غير التامة[حملية سالبة كلية صادقة].

بعض الظروف والمجرورات غير التامة وقعت صفة لاسم نكرة[حملية موجبة جزئية كاذبة].

يتكون هذا الاستدلال من قضيتين حمليتين: الأولى يمتنع فيها وقوع شبه الجملة صفة لاسم نكرة وهي قاعدة نحوية استُدِلَّ عليها سابقاً في النحو العربي. فإنَّ نقيضها غير صحيح بداهةً؛ لأنَّ نقيض الصادقة كاذبة مباشرة من غير حاجة إلى واسطة في الاستدلال.

٣ ـ التوكيد:

«لا يجوز تأكيد ما ليس بمقصود للمُخبِر من الكلام، نحو قولك: ضربتُ عبدَ الزيدينِ كليهما... لأنّك لم تقصد الإخبار عن الزيدين. فلو أكدتهما لكنت كالمتناقض؛ لأنّك من حيث أكدتَ ينبغي أنْ تكون قاصداً نحوهما، ومن حيث لم تنوِ الإخبار عنهما لم يكونا مقصودين»(٢).

(١) نفسه: ١/ ١٩٥.

(٢) نفسه: ١/ ٢٧٦.

Scanned with CamScanner

صرّح الزجاجي بالتناقض في استدلاله لإثبات صدق قضية وكذب الأخرى بالنحو الآتي:

لا يجوز تأكيد ما ليس بمقصود للمُخبِر
[حملية سالبة كلية صادقة].

يجوز تأكيد بعض ما ليس بمقصود للمُخبِر
[حملية موجبة جزئية كاذبة].

قد تولّد الاستدلال المباشر من تناقض مسألتين. فقد تبث صدق الأولى بحسب الاستعمال؛ إذ لم يستعمل الفصحاء من العرب بحسب الاستقراء ألفاظ التوكيد مع اللفظ غير المقصود، فكانوا يؤكدون ما يقصدونه في الاستعمال، ولا يؤكدونَ ما لا يقصدونه. ومن صدق هذه القضية النحوية ينتج مباشرةً كذب نقيضها، وهوَ قضية توكيد اللفظ غير المقصود.

فإنَّ غير المقصود في الكلام إذا أُكد صار مقصوداً وهذا خلاف المطلوب الأول. والقدر المتيقن كذبُه من القضية الثانية هو بعضها مثل «ضربتُ عبد الزيدين كليهما»؛ لأنَّ نقيض الكلية هو الجزئية، فلا يصح توكيد «الزيدين»؛ لأنَّ المتكلم لا يقصدهما، بل يقصد المفعول به «عبد» حتى تكتمل الجملة به.

الرضي الاستراباذي:

نصطفي بعض استدلالات الرضي بالنقيض على بعض القضايا النحوية الآتية:

١ - تقديم الفاعل «الضمير المتصل» على المفعول به:

«إنْ كان الفاعل ضميراً متصلاً، وجب تقديمه على المفعول.... كضربت زيداً أو مضمراً منفصلاً، كما ضربتُ إلا إياك، أو مضمراً متصلاً كضربتُك... لئلا يصير المتصل منفصلاً»(١). هذه القاعدة قائمة على استدلال في صورة قضية شرطية يمكننا أنْ نُفيد منها في الاستدلال على قضية شرطية نقيض للأولى على الشكل الآتي:

إنْ كان الفاعل ضميراً متصلاً، وجب تقديمه على المفعول [شرطية موجبة كلية صادقة]

إن كان بعض الفاعل ضميراً متصلاً، فلا يجب تقديمه [شرطية سالبة جزئية كاذبة]

فلا يصح أنْ نقول نقيض الجمل المذكور في استدلال الرضي : ضرب زيداً أنا. ولا ما ضرب إيّاكَ إلّا أنا. ولا ضربك أنا؛ لأنَّ الفاعل الضمير المتصل يصير منفصلاً. وهو نقيض المتصل الذي يمثّل القاعدة النحوية السليمة في بناء التركيب، فعكسه لا بدَّ أن يكون غير سليم.

٢ - وجوب تأخير المفعول به:

«يجب تأخيره عنه لو اشتبه بغيره بسبب التقديم، كما في: ضرب موسى عيسى، إذ لو قلت: عيسى ضرب موسى لظنَّ أنَّ المقدَّم مبتدأ»(٢). فهنا استدلال مباشر مفاده:

إذا اشتبه المفعول به بغيره عند تقديمه على فعله، فيجب تأخيره

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٩١.
(٢) نفسه: ١/ ٢٢٥.

Scanned with CamScanner

[شرطية موجبة كلية صادقة]

لم يؤخر بعض المفعول به عن فعله، فاشتبه بالمبتدأ
[حملية سالبة جزئية كاذبة].

نجد هذا الاستدلال يتألف من قضيتين: الأولى شرطية وهي صحيحة وصادقة بحسب الاستعمال الفصيح، فهي تقرر عدم جواز تقديم المفعول به على فعله إذا التبس بغيره من مكونات التركيب.

ففي الجملة «أكرمت هدى ندى» و«ندى» مفعول به. إذا قدّم على الفعل فقلنا: «ندى أكرمت هدى» نجد المفعول به المقدَّم التبس بالمبتدأ؛ فيكون حينئذٍ هو المبتدأ. فلا يصحّ تقديم «ندى»؛ لأنّه يصير مبتدأً والمتكلم يريده مفعولاً به.

٣ ـ اسم المفعول من الفعل اللازم وغير المتعدي بحرف جر:

«إنْ كان الفعل لازماً، فإنْ لم يتعدَّ بحرف جرّ، لم يجز بناء اسم المفعول منه... فلا يقال: المذهوب»[١]. يتكئ الرضي في استدلاله على التناقض في إثبات كذب قضية جديدة، كونها نقيض قضية أولى صادقة على النحو الآتي:

إنْ كان الفعل لازماً و لم يتعدَّ بحرف جرّ، لم يجز بناء اسم المفعول منه [شرطية سالبة كلية صادقة].

الفعل «ذُهب» غير متعدّ بحرف جرّ يقال منه: المذهوب
[حملية موجبة جزئية كاذبة].

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٥٧.

Scanned with CamScanner

فقد ثبت عنده صحة المسألة الأولى وهي عدم جواز استعمال اسم المفعول من الفعل اللازم غير المتعدي بحرف جرّ مثل «ذهب». ولا ريب في خطأ ولحن استعمال «مذهوب» من هذا الفعل؛ لأنَّ هذا الاستعمال نقيض عدم الاستعمال. وقد ثبت عدم اجتماع النقيضين بالبداهة.

النتيجة

إنّ الفكر البشري يضع أسساً عقلية يبني عليها معارفه، ويسعى متوسلاً بها لإنتاج معطياته المتجددة (الجديدة). وقد كان «عدم التناقض» وما يزال المبدأَ الأَوَّلَ الذي يبنى عليه هرم المعرفة الشامخ. وكان النحاة قد أفادوا من هذا الأساس العقلي في إنتاج بعض قواعدهم، فضلاً عن جعله ميزاناً في الفصل والتمييز بين المفاهيم النحوية.

وكذلك كان آلة مفيدة في تقسيم مفاهيمهم. ولعل أنفع ممارسة فكرية أثمرت عندهم هي الاستدلال المباشر بالنقيض على صدق المسائل النحوية وكذبها بحسب قاعدة عقلية مفادها «أنَّ النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان» بشروطها المؤكّدة في الفكر المنطقي، فإنْ صدق أحد النقيضين كذب الآخر، وكذلك إنْ كذب أحدهما صدق الآخر.

Scanned with CamScanner

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد. ط١. مكتبة الخانجي بالقاهرة مصر١٤١٨هـ. ١٩٩٨م.
- أسس علم اللغة ماريو باي. ترجمة وتعليق د. أحمد مختار عمر. عالم الكتب، مصر ١٩٨٣م.
- الأشباه والنظائر في النحو جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة، ط١. بيروت لبنان ١٤٠٦هـ. ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو محمد بن سهل بن السرّاج (ت٣١٦هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، ط٣. بيروت لبنان (د ت).
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية١٣٧٧هـ. ١٩٥٧م.
- الإلهيات من كتاب الشفاء ابن سينا. تحقيق حسن زاده الآملي، مؤسسة بوستان كتاب، ط٢، إيران ١٤٢٨هـ.

Scanned with CamScanner

- الأنموذج في النحو محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ). اعتنى به سامي بن حمد المنصور، ط١، ١٤٢٠هـ. ١٩٩٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك محمّد بن عبد اللّه بن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، مطبعة السعادة بمصر١٣٨٦ـ١٩٦٨.
- الإيضاح العضدي. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت: ٣٧ هـ). تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط٢، بيروت لبنان١٩٩٦م.
- الإيضاح في علل النحو أبو القاسم الزجاجي(٣٣٧هـ). تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس. ط٣. بيروت لبنان١٣٩٩هـ. ١٩٧٩م.
- الإيضاح لمتن إيساغوجي في المنطق محمد شاكر. مطبعة النهضة، ط٢. مصر ١٣٤٥هـ. ١٩٢٦م.
- البحث النحوي عند الأصوليين د.مصطفى جمال الدين. دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والاعلام. بغداد العراق ١٩٨٠م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل أبو حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ). تحقيق الدكتور حسن هنداوي. دار القلم، ط١، دمشق سورية ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م.
- تلخيص القياس لأرسطو ابن رشد، تحقيق د. عبد الرحمن بدوي. ط١، الكويت١٤٠٨ه١٩٨٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني ـ صنعة الحسن بن قاسم

Scanned with CamScanner

المرادي. تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ. محمّد نديم فاضل. دار الكتب العلمية، ط١. بيروت لبنان. ١٤١٣هـ. ١٩٩٢م.

- الخلاصة النحوية د. تمّام حسّان. عالم الكتب، ط٢، القاهرة مصر ١٤٢٠هـ. ٢٠٠٠م.

- خلاصة المنطق عبد الهادي الفضلي. مؤسسة دار معارف الفقه الإسلامي، ط٣.قم إيران١٤٢٨ه ٢٠٠٧م.

- دراسات نقدية في النحو العربي د. عبد الرحمن أيوب. مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت (دت).

- شرح ابن عقيل عبد اللّه بن عقيل (ت٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث، ط٢٠ القاهرة مصر ١٤٠٠هـ.١٩٨٠م.

- شرح التسهيل ابن مالك محمّد بن عبد اللّه الجيانيّ الأندلسيّ (٦٧٢هـ) تحقيق د. عبد الرّحمن السيد ود. محمّد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١، ١٤١٠هـ.١٩٩٠م.

- شرح الرضي على الكافية محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ) تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط٢. بنغازي١٩٩٦م.

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ابن عصفور الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ) تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع. ط١، بيروت لبنان ١٤١٩هـ. ١٩٩٩م.

Scanned with CamScanner

- شرح قطر الندى وبلّ الصدى عبد اللّه بن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الميثاق.الموصل العراق (د: ت).

- شرح كتاب الحدود في النحو عبد اللّه بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ) تحقيق الدكتور المتولّي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة، ط٢. القاهرة مصر ١٤١٤هـ. ١٩٩٣م.

- شرح كتاب الحدود للأُبّديّ عبد الرحمن بن محمد «ابن قاسم» (ت٩٢٠هـ) تحقيق الدكتور المتولّي رمضان. وكالة الشروق للدعاية والإعلان مصر ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م.

- شرح كتاب منطق المظفر كمال الحيدري. دار المرتضى، بيروت لبنان ١٤٣٢هـ. ٢٠١١م.

- شرح المفصل للزمخشري يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ) تحقيق د. إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. ط١، بيروت لبنان١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م.

- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة. عبد الرحمن حسن الميداني، دار القلم، ط٤، دمشق سورية١٤١٤هـ. ١٩٩٣م.

- اللغة العربية، معناها ومبناها د. تمّام حسّان.عالم الكتب. ط٥، القاهرة مصر ١٤٢٧هـ. ٢٠٠٦م.

- العربية وعلم اللغة الحديث د. محمد محمد داود. دار غريب

Scanned with CamScanner

للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر ٢٠٠١م.

- علم المنطق، المفاهيم والمصطلحات د. محمد حسن مهدي، عالم الكتب الجديد. ط١، أربد الأردن٢٠١٣م.

- فلسفتنا محمد باقر الصدر. دار التعارف للمطبوعات، ط٣. بيروت لبنان ١٤٣٠هـ. ٢٠٠٩م.

- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام د. عبد الرحمن طه. المركز الثقافي العربي، ط٣، الدار البيضاء المغرب٢٠٠٧م.

- في النحو العربي، قواعد وتطبيق د. مهدي المخزومي. دار الرائد ط٢، بيروت لبنان ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م.

- في النحو العربي، نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي. دار الرائد العربي. ط٢، بيروت لبنان ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م.

- قضايا العلوم الانسانية مشكلة المنهج مجموعة باحثين. سلسلة الفلسفة والعلم (١) الهيأة العامة لقصور الثقافة. دار الأمل للطباعة والنشر، مصر (دت).

- قواعد المطارحة في النحو الحسين بن بدر بن إياز البغدادي(ت٦٨١ه) تحقيق د. يس أبو الهيجاء وآخرين. دار الأمل للنشر والتوزيع. أربد الأردن ١٤٣٢هـ. ٢٠١١م.

- الكتاب سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م.

- كتاب أسرار العربيّة عبد الرّحمن بن محمّد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)

Scanned with CamScanner

تحقيق د.فخر صالح قـدارة، ط١ـ دار الجيل بيروت لبنان ١٤١٥هـ. ١٩٩٥م.

- كتاب الإيضاح الحسن بن أحمد النحويّ (٣٧٧هـ) تحقيق د. كاظم بحر المرجان،ط١ عالم الكتب بيروت لبنان.١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي. قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه د.عدنان درويش ومحمد المصري، مطبعة الرسالة، ط٢.بيروت لبنان ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م.
- لسان العرب محمد بن مكرم بن منظور(ت٧١١هـ). دار صادر، ط١. بيروت لبنان ١٣٠٠هـ.
- اللسانيات التوليدية التحويلية عادل فاخوري. دار الطليعة للطباعة والنشر، ط٢. بيروت لبنان١٩٨٨م.
- اللمع في العربية أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ). تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ط٢. بيروت لبنان ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.
- المخترع في إذاعة سرائر النحو يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمريّ (ت ٤٧٦هـ). تحقيق الدكتور حسن بن محمود هنداوي. دار كنوز إشبيليا للتوزيع والنشر ط١. السعودية ١٤٢٧هـ. ٢٠٠٦م.
- المسائل المنثورة الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

Scanned with CamScanner

(ت٣٧٧هـ) تحقيق د. شريف عبد الكريم النجار. دار عمان للنشر والتوزيع. ط١، ١٤٢٤هـ. ٢٠٠٤م.

- المستوفى في النحو علي بن مسعود بن محمود الفرخان. تحقيق محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية. القاهرة مصر١٤٠٧هـ. ١٩٨٧م.
- المعجم الفلسفي د. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، ط١ بيروت لبنان ١٩٨٢م.
- معجم مقاييس اللغة أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٩٩هـ. ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين بن هشام (ت٧٦١هـ) حقّقه وعلّق عليه د. مازن المبارك ومحمد علي حمد اللّه، ط١ ١٩٦٤م.
- المفصل في علم العربية محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة. دار عمار للنشر والتوزيع. ط١، عمان الأردن ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٤م.
- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح أبو بكر عبد القادهر الجرجانيّ. تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة ١٢٣٠هـ. ٢٠٠٩م.
- المقتضب محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. لجنة إحياء التراث الإسلامي. ط٣. القاهرة مصر، ١٤١٥هـ. ١٩٩٤م.

Scanned with CamScanner

- المقرّب علي بن مؤمن بن عصفور (ت٦٦٩هـ) تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد اللّه الجبوري. ط١، ١٣٩٢هـ. ١٩٧٢م.
- المنطق محمد رضا المظفر دار التعارف، ط٣. بيروت لبنان ١٤٢٧ هـ. ٢٠٠٦م.
- المنطقيات الفارابيّ. تحقيق محمد تقي دانش. منشورات مكتبة آية اللّه العظمى المرعشي النجفي، ط١. إيران ١٣٠٨هـ.
- مناهج الاستدلال علي الرباني. مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة. ط١، إيران١٤٤١هـ.
- مناهج البحث في اللغة د. تمّام حسّان. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة مصر١٩٩٠م.
- مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين عطا محمد محمود. أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا. ١٩٩٢م.
- منطق الاستقراء عمار أبو رغيف. مجمع الفكر الاسلامي، ط١. إيران ١٤١٠هـ.
- المنطق ومناهج البحث لجنة إعداد وتنظيم الكتب الدراسية. منشورات كلية أصول الفقه، مطبعة نينوى. إيران١٤٢٨هـ.
- المنهج الجديد في تعليم الفلسفة محمّد تقي مصباح، ترجمة محمّد عبد المنعم الخاقانيّ، دار الكتب اللبنانية. بيروت لبنان. ١٤٢٧هـ. ٢٠٠٦م.

Scanned with CamScanner

- المنهج الوصفي في كتاب (في النحو العربي، نقد وتوجيه) د. سهيلة طه محمد البياتي: ٤٤. بحث في مجلة سرّ من رأى جامعة سامراء كلية التربية. مج٤ ع١١ سنة٢٠٠٨م.
- الميزان في تفسير القرآن محمد حسين الطباطبائي. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، بيروت لبنان ١٩٩٧م.
- نتائج الفكر في النحو عبد الرحمن بن عبد اللّه السهيلي (ت٥٨١هـ) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. دار الكتب العلمية، ط١، بيروت لبنان١٤١٢هـ. ١٩٩٢م.
- النحو التوليدي. بعض الأسس النظرية والمنهجية رشيدة كمال العلوي. دار الأمان الرباط،ط١. الجزائر ٢٠١٤م.
- نظرية المعرفة جوادي آملي. ترجمة دار الإسراء للتحقيق والنشر، ط٢. بيروت لبنان ١٤٢٨هـ.

Scanned with CamScanner

هذه الدراسات تمثّل خلاصة المتابعة الدقيقة للفكر النحوي في اللغة العربية، فأنتجت بعض المواقف العقلية من العلاقة بين المنهج الوصفي ونتائجه، وطريقة تكوين المفاهيم النحوية، وتأليف أنماط الجملة العربية، ووظيفة العقل في الاستدلال على القاعدة النحوية. واختص كلّ مبحث منها بموضوع نحوي يرتبط بالآخر في إطار عام هو التفكير النحوي.

المؤلف

ISBN 978-614-420-563-1
9 786144 205631
eight
009613 017565

دار الولاء
لصناعة النشر

الرويس، شارع الرويس، بيروت - لبنان
Mob: 00961 3 689 496 I TeleFax: 00961 1 545 133
info@daralwalaa.com I daralwalaa@yahoo.com
P.O. Box: 307/25 I www.daralwalaa.com

Scanned with CamScanner